دلالة المصدر في اللغة وصياغته وأحواله وأثره في الأسلوب

دكتور
صلاح عبد العزيز علي السيد
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
بالمنصورة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة ومكتبة الرضا بطلخا ت ٣٢٦٥٨٢

المقـــدمة

أحـــد الله العظيم ، وأصلى وأسلم على النبي المصطفى الكريم ، طه الأمين وسيد الخلق أجمعين ، عليه وعلى آله وصحبه وسلم أمين .

وبعـــد :

فقد وجدت موضوع المصدر مبعثرا مشتتا بين كتب النحاة والصرفيين وكتب الخلاف والأمالى النحوية ، كما أنه كثير الأقسام متعدد الفروع ، وفى مواضع مختلفة تدوء طالب العلم ، وتشق عليه فى تحصيله ، وجمع متفرقه حتى يكون على بصيرة منه ، فصياغته فى الصرف ، وعمله فى النحو ، واستعمالاته بين أبواب مختلفة تعالج فى كل باب على حده ، مما يؤدى إلى شتات الفكر ، وتباعد النظر ، فله نصيبه الوافى فى المفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وله إلمامة يسيرة فى باب الحال والنعت ، والظرف والنيابة عن الفاعل ، وغـــير ذلك وفيه خلاف كبير بين علماء العربية .

كما أن المصدر المؤول أخذ حظه مع الاسم الموصول باسم الموصول الحرف وانتشر بذلك عقد المصدر ، وتباعدت أقسامه ، كما أن سر العدول من المصدر الصريح إلى المؤول تفهم من ثنايا كتب النحو ، وليس له مكان محدد ، مع أن معرفة الغرض من استعمال المصدر المؤول والصريح فى الأسلوب أمر مهم ، وحرى بالبحث .

وكذلك المصدر المتصيد من ثنايا الأفعال مما يقتضيه المقام وهو المصدر

المسبوك بغير سابك ، لاتجـــد له بابا معينا ، وإنما يأتى الحديث عنه لماما ، وأكثره فى كتب المفسرين ، وهو أمر لايطفىء غلة الباحث ، ولا يحق أربه .

لذلك شمرت عن ساعد الجد ، واستعنت بالله الكريم أن يعيننى لأجمع شتات هذا الموضوع ، وأسلكه فى مكان واحد ، ألم فيه شعثه ، وأضم متفرقه لتتم به الإفادة ، ويحسن به النفع ، ولله الحمد والمنة ، فقد أعاننى بفضله ومنته فى إظهار هذا البحث وإخراجه إلى حيز الوجود ، واستوى على سوقه ، وأصبح شيئا أرجو أن يكون إضافة على سبيل البحث الجامعى الهادف .

وقد جعلت هذا البحث فى مقدمة تمهيدية ، بينت فيها سبب اختيار الموضوع ثم قسمته إلى ستة أبواب على الوجه التالى :-

الباب الأول : بعنوان « معنى المصدر واسمه » .

وذكرت فيه حقيقة المصدر واسمه ، والفرق بينه وبين اسم المصدر واسم الفاعل والفعل ، ثم وضحت أصل الاشتقاق فى العربية وعرضت خـــلاف العلماء والراجح منها .

الباب الثانى : وجعلته بعنوان : « صياغة المصدر الصريح » .

بينت فيه طريقة صوغ المصدر ، من الثلاثى وغيره ، وأنواع هذا المصدر كالمصدر الميمى والصناعى وصياغة مفعل منه لبيان السبب أو الكثرة .

الباب الثالث : « صياغة المصدر المؤول والمسبوك بغير سابك » .

وفيه عرضت الحديث عن الحروف المصدرية بشقيها المتفق عليـــه والمختلف فيـــه ، والفرق بين المصدرين ، وبين المؤول والصريح ومواطن استعمال كل منهما فى الأسلوب .

الباب الرابع : وهو بعنوان « عمل المصدر ».

وفيه تتبعت عمله من خلال الأسلوب ، وسر ذلك ، وشروط هذا العمل عند النحاة .

الباب الخامس : وذلك تحت عنوان « صور المصدر واسمه فى الأسلوب » .

وقد وضحت صوره وأنواعه فى العربية ، مؤيداً ذلك بالوارد من القرآن والحديث وكلام العرب .

الباب السادس : وعنوانه « استعمالات المصدر فى النظر النحوى » .

وفيه تناولت كتب النحاة فى أبوابها المختلفة من المفعول المطلق إلى المفعول لأجله ، إلى الحال ، والصفة ، ونائب الفاعل ، والظرف ، وأسماء الأعيان والخبر ونحو ذلك . ووضحت آراء العلماء فى كل ماعرضته .

ثم أنهيت البحث بالحديث عن النتائج التى توصلت إليها خلال هذه الرحلة العلمية ، وختمته ببيان المصادر والمراجع المستعان بها فيه وبذكر محتوياته .

والحمد لله أولا وأخيراً ، وأسأله أن يجعل عملى هذا لوجهه خالصاً لخدمة العربية لغة القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

د / صلاح عبد العزيز على السيد

الأستاذ المساعد فى كلية اللغة العربية بالمنصورة

المنصورة فى { ١٠ من رمضان سنة ١٤١١ هـ
٢٦ من مارس سنة ١٩٩١ م

الباب الأول

معنى المصدر واسمه

والفرق بينهما وبين اسم الفاعل والفعل

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

دلالة الحدث فى اللغة
وصياغته وأحواله وأثره فى الأسلوب

الباب الأول : « معنى المصدر واسمه والفرق بينهما »

١ - جهود العلماء فى البحث واستنباطه من الأسلوب :

امتازت لغة العربية بالشمول فى التعبير ، فلم تهمل جانب المعانى فى اختيار اللفظ المعبر عنه ، سواء كان المعنى ظاهراً جلياً أو كان دقيقاً خفياً ، فغاصت تعبر عن أدق خلجات النفس وأحداث الكون على رحابته وسعته ، كما عبرت فى دقة وروعة عن كل محسوس ، فما عجزت عن معنى أو حس فى اختيار اللفظ المناسب المعبر فى إحكام ومهارة ، بحيث تجد تناسبا واضحا بين الاسم والمسمى ولو أردت اختيار لفظ آخر ، لوقفت عاجزاً حائراً ، فما عليك إلا التسليم بتوفيق الله للعرب وحسهم الفطرى الممتاز ، وإدراكهم فى شفافية عجيبة لأسرار اختيار الألفاظ ، مع التنوع الرحب ، والاختلاف فى اللفظ تبعاً لاختلاف المعنى ، التى هى أصل ، وضع اللفظ من أجله ، لخدمته والبيان عنه ولذلك تجد أمام الباحث فى جنبات هذه اللغة أفواجا من الألفاظ المعبرة عن أدق معانى أسرار النفس وأحداث البشر وأحوال الكون المحيط بهم من أرض وسماء وحيوان بصورة تفصيلية مدهشة ، بل هى فى الحقيقة معجزة ؛ أمام الجمال التعبيرى المتنوع المتأنق فى اختيار اللفظ .

ولا عجب في ذلك فإن الله قد اختارها لتكون وعاء طاهراً لكتابه الخالد الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه : تنزيل من حكيم حميد فأخذ القرآن صفوها فأجل بافيها لنظهر آية الله الكبرى للتحدى والاعجاز وللتعبد بتلاوته إلى يوم أن يرث الله الأرض ومن عليها ، والباقى منها - وهو كثير غريب مدهش ، مقيم مقعد - تكفل به علماء عدول ثقات بجمعه ونشره فى دقة وأمانة قدر استطاعتهم ، وقد وفقهم الله فى ذلك العمل الجليل كل التوفيق . فقد صنفوا ماجمعوا ، ونوعوا ورتبوا وجعلوا لكل نوع وصنف قواعده الضابطة وماهيته المركزة التى تشمل تحتها أفراداً كثيرة مما تلفظ به العرب ، ليكون مهيعا واضحا وطريقا معبدا لمن يأتى بعدهم لينطق بالعربية نطقاً سليما على طريق أجداده العرب ، فيصل حاضره المشرق بماضيه التليد ويحتفظ بلغته بعيداً عن شوائب العجمة الماحقة ، واللحن المدمر ، ويتكلم عربية عذبة فصيحة نقية . وما هذه المعجمات الكبيرة المتعددة إلا نتاج عملهم ، وحصيلة جهدهم وعرقهم ، احتسابا لله تعالى ، وخدمة للغة كتابه العزيز فجزاهم الله عنا وعن العربية خير الجزاء وأثابهم بفضله وخيره ومنته إنه هو البر الرحيم .

واللغة العربية لها عوامل شتى فى نمائها التى ساعدتها على الثبات والبقاء والتعبير عن كل مناحى الحياة ، وذلك بإكثار الكلمات المختلفة والصيغ المتعددة ، وذلك له أسباب كثيرة منها : الاشتقاق : مما ساعد على إيجاد الكلمات الكثيرة فى أنهارها المتدفقة ، لأن توالد هذه الكلمات من بعضها ساعد على هذا النماء . والتدفق وهو يكون بين الأفعال والأحداث والأعيان .

يقول السيوطى (١) : الاشتقاق : أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة ، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من ضرب ، وحذر من حذر .

وهو بهذه الصورة أعم وأشمل بين صيغة وأخرى ، وبين كلمة وأخرى جامعا بين المشتقات كلها السبعة وبين الأفعال التى أخذت من المصدر أو المصدر المأخوذ من الفعل على خلاف بين البلدين ، ولكن على كل حال ، فإن الاشتقاق محدود الأصل على هذه الفطرة القديمة ، ولكن الاشتقاق من أسماء الأعيان نجد أن الأغلبية من القدماء منعته ، وتشددت فى حظره ولكن المحققين يرون جوازه ، وأنه رافد مهم من روافد هـــذه اللغة ، وقد عقد المبرد (٢) فصلا واسعاً لباب الاشتقاق من الأعيان كالإنسان من الأنس ، والذهب من ذهب والفضة من فضة .

وفيه أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وبذلك كل هذا الباب . وهذا وهذا ماسار عليه مجمع اللغة بالقاهرة (٣) حيث عرض لمئات الكلمات المسموعة عن العرب الفصحاء مشتقة من أسماء الاجناس الجامدة العينية ، ثم استخلص بعد هذا العرض قراراً حكيما نشره فى الجزء الأول من مجلته ونصه « اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم » .

---

١) المزهر ١ / ٣٤٦ ٢) المقتضب ٤ / ٣١٢ وفى الكتاب ١ / ١٨٦
٣) ص ٢٣٢ وما بعدها وص ٣٨١ .

وقرار المجمع بهذه الصورة عام شامل اعتمد على أساس موضوعى ، ألا وهو عرض المثلث من الكلمات العربية المشتقة من الأعيان فى وفرة وكثرة مما يقتضى إباحته وشموله وأنه لايقتصر على نوع معين فى العلوم وغيرها من العدد والاعيان . وقد شاع بين الناس شيوعا واسعا بين ازدهار الصناعة وتقدم التقنية نحو : ثلجت من الثلاجة . وتلفزت من التلفاز . ونحو ذلك من أسماء الزمان والمكان والأصوات والاعداد ونحوها حتى تتسع مفردات اللغة على شريطة البيان وعدم الخفاء أو اللبس .

وقد عرض الرحمى فى حاشية العقد الثمين (١) لمعنى الاشتقاق وشروطه بصورة جيدة فقال : أعلم أن الاشتقاق ؛ نزع لفظ من آخر بشروط أربعة :

أحدها : أن يكون اللفظان متناسبين معنى بأن يكونا مشتركين فى الدلالة على أصل المعنى وبه احترز عن الالفاظ المشاركة فى اللفظ كالذهب بمعنى مايقابل الفضة وذهب الذى هو ماض من الذهاب . فلا يقال : إن أحدهما مشتق من الآخر لعدم اشتراكهما فى الدلالة على المعنى الأصلى .

ثانيها : أن يكونا متناسبين تركيبا بأن يشتملا على الحروف الأصلية وبهذا احترز عن الالفاظ المترادفة كالذئب والسرحان . لفقدان التناسب فى التركيب .

ثالثها : أن يكون متغايرين فى الصفة . وبه احترز عن مصدر أريد به المفعول كضرب الأمير أى مضروبه . ومصدر مستعمل فى معناه الأصلى

---

(١) ص ١٥ طبعة السعادة ١٣١١ هـ

فلا يقال : إن أحدهما مشتق من الآخر لاتحاد الصيغة .

رابعها : أن يكون المشتق زائدا على المشتق منه بشيء من المعنى ، واحترز به عن نحو : شاهد وشهد ، فإن القيود المذكورة متحققة فيهما غير أن واحداً منهما لايدل على معنى زائد ، لأن معناهما واحد وهو الحاضر ، والمثال المشتمل على جميع ماذكر : ضارب من الضرب . فالاشتقاق إذن : أخذ كلمة من أخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى

وبهذا حدد الرحمى الاشتقاق على المصدر وما أخذ منه ، ومنع أن يكون من الأعيان وحدد له الشروط السابقة وسار على طريقه الشيخ الخضرى فى حاشيته (١) حيث عرفه بقوله : الاشتقاق : رد لفظ إلى آخر لمناسبه بينهما فى المعنى ولو مجازيا مع اتفاقهما فى الحروف الأصول .

فالمناسبة بينهما فى المعنى شرط أصيل لتحقيق الاشتقاق حتى تكون هناك صلة بين المشتق والمشتق منه ، بحيث لايكون بينهما خفاء أو إلباس ، وهذا شيء جيد .

ويحدد الاشتقاق صاحب كتاب «عوامل تنمية اللغة العربية (٢) بأن له تعريفين :-

أولا : الاشتقاق بالمعنى العلمى : هو أن تجد بين اللفظين تناسبا فى المعنى وترتيب الحروف فترد أحدهما إلى الآخر .

ثانياً : بالمعنى العملى : أن تأخذ من اللفظ ماينناسبه فى تركيب الحروف

---

١) ط ص ١٨٧ . ٢) ص ٨٠ ط وهبه القاهرة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م أولى

فتجعله دالا على معنى يناسب معناه ، ومناسبة المعنى فى التعريفين تشمل الموافقة كما فى الضرب الذى يدل عليه ضارب ، وهو الذى يدل عليه ضرب ، وغير الموافقة كما فى « الوقل » اسما للوعل من ولق يلق . إذا أسرع . فإن بين المعنيين مناسبة ، لأن الوعل كثير الحركة ، وليس بينهما توافق والمناسبة بمعنى الموافقة شرط فى الاشتقاق الصغير و بالمعنى الأعم شرط فى الاشتقاق الكبير والأكبر .

وما أجدر المعنى العملى بأن يسمى الاشتقاق الأولى .

والتعريفان فى الحقيقة لا فرق بينهما يذكر ، فإن بين اللفظين المشتقين من بعضهما مناسبة فى المعنى ، وترتيبا فى الحروف كما فى ضارب من الضرب أو اختلف ترتيب الحروف كما فى وقل من ولق مع وجود المناسبة فى المعنى بينهما ، وهذا ما عناه أبو الفتح ابن جنى فى الخصائص(١) فى باب القول على الفصل بين الكلام والقول وقال : كان أبو على الفارسى يحفل به ، وبه يهتم ، لأن باب دقيق فى اللغة وجعل الفعل يدور على تعريفات ستة وضرب لذلك مثال : قول قلق ، لوق ، لقو ، ولق ، وقل وقال عنها : إنه طريق غريب ومسلك عجيب كما يفرق فى المنصف (٢) بين الاشتقاق والتعريف بقوله : الاشتقاق : يحدد الكلمة أو مادتها الإساسية ، ومعناها الاصلى . أما التعريف أو بحث الأبنية : فيحدد بناءها أو شكلها الذى يكسبها معنى زائدا يضاف إلى المعنى العام فيخصصه .

---

١) ج ١ ص ٥ - ٣٢ ٢) ج ١ ص ٢

ويقول صاحب كتاب الصاحبي (١) عنه : ويسمى أيضا الإبدال ، وهو ما ارتبطت فيه بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطا غير مقيد بنفس الأصوات بل بنوعيها العام وترتيبها فحسب ، فتدل كل مجموعة على المعنى المرتبطة به متى وردت مرتبة حسب ترتيبها فى الأصل مثل : امتقع وانتقع لونه ، وأسود حالك ، وحانك ، وذكره ابن جنى - رحمه الله - فى الخصائص فسماه : باب فى الحرفين المتفارقين يستعمل أحدهما مكان صاحبه ، وباب فى « تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى » .

أنواع الاشتقاق :

وأنواع الاشتقاق ثلاثة :

١ - الاشتقاق العام أو الأصغر : وهو الذى يتفق فيه اللفظان فى الحروف الاصلية وترتيبها بين المشتق والمشتق منه . قال السيوطى (٢) : وطريق معرفته : تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هى أصل الصيغ فى دلالته اطرادا أو حروفا غالبا ، كضرب فإنه دال على مطلق الضرب فقط ، أما ضارب ، ومضروب ، ويضرب ، واضرب ، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفا وضرب الماضى مساو حروفا وأكثر دلالة وكلها مشتركة فى « ض ر ب » وفى هيئة تركيبها وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتج به » .

ويقول الشيخ الخضرى فيه (٣) : « فإن اتفقا فى كلها على الترتيب فاشتقاق

---

١) ص ١٧٣ ٢) المزهر ١ / ٣٤٦

٣) حاشيته ١ / ١٨٧ .

صغير كناطق ونطق ، بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا » .

وقد اهتم بهذا النوع كتب النحـــو والصرف واعتنت به عناية فائقة وضبطته فى أوزان محدودة ، وصيغ مركزة ، وأحكمت صناعته وبينت أحواله من الفعل الثلاثى إلى الرباعى ثم الخامى والسداسى ونظرت إلى الصحيح والمعتل من كل نوع من الأنواع السابقة بصورة منسقة منظمة .

وهذا هو المسمى « بالمصدر » وهو يعود على اللغة العربية بجليل الفائدة فى الزيادة والتنمية مثل : ضرب وفهم ، ومعرفة ، إكرام ، استغفار ، اجتماع وما يشتق من كل منها ليدل على معنى وذات وهذا معنى خاص ، واشتق منه أربعة أنواع : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل وقد يشتق منها بمعنى عام بأن يدل على زمان الفعل أو مكانه ، أو لما وقع الفعل بواسطته وهو أنواع ثلاثة : اسم الزمان ، والمكان ، واسم الآلة ، وقد يشتق منه الفعل بأنواعه من الماضى مثل : ضرب ، والمضارع : يضرب ، والأمر : اضرب .

ويرى ابن جنى (١) : أن اختلاف المصادر على حسب اختلاف الأفعال يدل على دقة اللغة ، وأنها جعلت لكل فعل ما يناسبه من المصادر ، كما أن اختلاف المصادر وافد مهم من روافد هذه اللغة ، لتستطيع مواكبة أحداث الزمن ومتطلبات العصر بدون عقم ، ولا تقصير ولا قصور .

وهذا النوع هو مناط البحث وموضوعه دراسة لدلالته وصيغه وأحواله

---

١) الخصائص ٢ / ١٥٢ .

وأثره فى الأسلوب العربى .

٢ - الاشتقاق الكبير : ويسمى بالقلب أيضا : وهو ارتباط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعانى ارتباطا مطلقا غير معتد بترتيب مع التناسب فى المعنى مثل « جبر » وتقاليبها الستة التى تدل على القوة

قال السيوطى (١) : ويسمى الكبير السابق بالأكبر ، وأما الأكبر : فيحفظ فيه المادة دون الهيئة فيجعل « قول » و « لق » و « لقو » وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة ، وهذا مما ابتدعه أبو الفتح ابن جنى ، وذكره فى باب القول على الفصل بين الكلام والقول ، وسماه الاشتقاق الكبير وذكر أن أن الفارسى كان يراه ويأخذ به ، ثم قال : وهى وعرة المسلك ، وتحتاج إلى فهم وعمق ، ولا يصح أن تستنكر وتستبعد ، والزجاج أسرف فيها وحشد كثيرا من المفردات إلى أصل واحد .

٣ - الاشتقاق الأكبر : وهو ما اتحدتا فيه الكلمتان فى أكثر الحروف مع تناسب فى الباقى وهما على معنى واحد نحو : امتقع ، انتقع لونه ، حالك ، حانك وذكره ابن جنى فى بابين فى الخصائص : تصاقب الألفاظ تصاقب المعانى وباب فى الحرفين المتفارقين يستعمل أحدهما مكان صاحبه .

ويرى ابن صفور فى كتابه الممتع (٢) أن هذا النحو من الاشتقاق « الأكبر » غير مأخوذ به لعدم اطراده ولما يلحق به من التكلف لمن رامه .

وعلم اللغة الحديث (٣) : لا يسمى ذلك بالاشتقاق ، وانما يسميه : ظاهرة

---

١) المزهر ١ / ٣٤٦ ٢) ج ١ ص ١٦ ٣) تنمية اللغة ص ٨٠

الانتقال المكانى فى الظاهرة الصوتية ، أى أن الأصوات تبادلت أماكنها .

وهذان النوعان من الاشتقاق لم يهتم بهما أهل النحو والصرف ، وانما اهتما بهما علم أصول اللغة ، وقد وضع ذلك ابن دريد كتابا سماه « الاشتقاق » أطال فيه بحث اشتقاق الاعلام العربية مبتدئا باسم « محمد » ﷺ على رسوله وآله وصحبه ، ثم ذكر كثيرا جداً من الاعلام العربية ، معللا سر اشتقاق الاسم بصورة واسعة ، وهذا يدل على اهتمام الأمة العربية بلغتها بصورة فريدة ، ويقول فيه فندريس فى كتابه للغة (١) : الاشتقاق الذى يقص أثر الكلمات فى خلال العصور والأقطار ، ذو فائدة عظيمة ، كما ذكر ذلك الأصمعى فى كتابه « اشتقاق الأسماء (٢) » نحو أوقت الأشجار ، وأسبعت الأرض من الورق والسمع ، وترجست الدواء من النرجس ، وهكذا .

فائدته فى العربية :

إن اشتقاق الأفعال والمشتقات من المصادر ، وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ ، وتجديد الدلالات وهذا يساعد على نمو اللغـــة وزيادة كلماتها ، ويسدى إلى العربية يدا طولى لتجابه مستحدثات العصور واختلاف الأزمان بما يضمن للغة المرونة والحيوية والبعد عن العقم والقصور .

كما أن مجىء الأفعال بدون إثبات مصادر أو ردود المصادر بدون أفعال لها نحو ويح ، ويل ، ويب ، ونعم وبئس وليس ثم الاشتقاق منهما يكمل نقصا يتدارك بهذا الاشتقاق ، واتساع مفهوم الاشتقاق من الزمان والمكان والجنس

---

١) ص ٢٤٩ ٢) ص ٧٣ وما بعده وأنظر نزهة الطرف ص ١٧٥

والأعيان والعدد كما نرى فى عصرنا الآن نحو : أربعت من الأربعاء وأنجدت من نجيد ، وأورقت من الورق ، وأسبعت من السباع ، وأثلثت من الثلاثة ونحو ذلك ، وافد مهم من روافد نماء اللغة ، واتساع بنيانها لتشمل متطلبات العصر .

وحديثنا فى هذا البحث يختص بالمصدر وتنوعه وأحواله وأثره وصياغته وإليك الحديث عن « المصدر »

معناه :

يختلف علماء العربية فى ماهية المصدر : فيقول ابن الحاجب (١) « هو اسم الحدث الجارى على الفعل » والمراد بالحدث القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر كالطول والقصر نحو : حدث حدثا فالمصدر جار على فعله وفى قوله : تمثيلا إليه تمثيلا ليس بجار على ناصبه ، فكلمة « الجارى على فعله » مشتركة بين الصفات فتقول : اسم الفاعل جار على المضارع موازن له فى الحركات والسكنات وغيره من الصفات .

قال الرضى (٢) : فسارة ابن الحاجب من المشترك ، والأولى صيانة الحد عن الألفاظ المبهمة ولو قال : هو اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل ، لكان حداً تاما على مذهب البصرية ، وعلى هذا فالمصدر يدل على الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء وقع منه كالأكل والفهم . أو لم يقع كالطول والقصر .

ويسير ابن هشام (٣) على طريق ابن الحاجب فيعرفه بأنه الاسم الدال على

---

١ ، ٢) شرح الكافيه ٢ / ١٩١ ٣) قطر الندى ص ٢٦٠ ط دار الفكر

على الحدث الجامد على الفعل كالضرب والاكرام . ولكنه فى أوضح المسالك (١) ذكر أن المصدر كاسم المصدر يدلان على الحدث فسوى بينهما فى ذلك مخالفا آراء كثير من النحويين فى ذلك .

وسيبويه فى الكتاب (٢) يحدد مفهوم المصادر بالدلالة على الأحداث فيقول: « والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل » وطوراً يسميه : اسم الحدثان (٣) قال : واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب » فسماه سيبويه : الحدث والحدثان . وربما سماه الفعل . قال ابن يعيش (٤) : « وانما سمى مصدرا لأن الفعل صدر عنه » وأخذ منه ، ولهذا قيل : للمكان الذى يصدر عنه الإبل بعد الرى مصدر كما قيل مورد لمكان الورود . ويسميه سيبويه الحدث والحدثان . وذلك لأنها أحداث الأسماء التى تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون . « وربما سماه الفعل » من حيث كان حركة الفاعل » .

فالمصدر عنده هو الحدث . وهو المفعول الحقيقى . لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه .

ويعرفه السهيلى (٥) : بأن مصدراً على مفعل ، ومفعل يكون عبارة عن

---

١) ج ٢ ص ٢٠٠ ٢) الكتاب ١ / ١٢ هارون . ٣) ج ١ ص ٣٤
٤) شرح المفصل ١ / ١١٠ ٥) نتائج الفكر ٧٢ ، ٧٣ ط دار الرياض .

الموضع الذى يكون فيه الفعل ، ثم قال وتسمية الحدث عندنا مصدرا على جهة الاستعارة كأن الموضوع الذى صدرت عنه الأفعال والأصل الذى نشأت عنه ، ولا بد من المجاز على القولين جميعا لأن الكوفى إذا قال إنه بمعنى الصدور فلا بد من حذف عنده فى تسمية الضرب مصدرا ، كما لا بد من حذف فى تسمية الرجل صوما وزورا أى ذو صوم ، وذو زور ، وإذا جعلناه اسما للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذى هو المكان فهو مجاز ، وتسميته كتسمية الشجاع أسدا ، وكتسمية المجاز مجازا ، فإن أصل موضوع المجاز فى المحسوسات للشىء يجاز عليه ، ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذى تجوز بسببه فى نقل الألفاظ عن موضوعها ، وتسمية الشىء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز ، فذلك الوجه هو المجاز ، إذ بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه وجاز أن يسمى به غيره

ويحدد معناه ابن عقيل (١) فيقول : المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو : حسن حسنا ، وفهم فهما ، ويسمى فعلا وحدثا وحدثانا - لأن المصادر أفعال وأحداث صدرت من فاعلها حقيقة أو مجازا .

ويعرفه الأشمونى (٢) تبعا لتعريف ابن مالك فى الألفية بقوله : المصدر اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل ، أى اسم الحدث ، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، فما سوى الزمان من المدلولين كأمن من مدلولى أمن ، وضرب من مدلولى : ضرب .

---

١) المساعد ٤٦٣ / ١ ت محمد كامل بركات ط دمشق ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

٢) ١١٠ / ٢ على الصبان - ت د / محمد البنا ١٤٠٤ هـ ١٩٧٤ م

ويقول الصبان (١) : والمراد بالحدث : المعنى القائم بالغير ، ويروى عن الشاطبي قوله : الفعل يدل على الحدث بالمادة ، وعلى الزمان بالصيغة وهـــذا ماعناه المبرد فى المقتضب (٢) بدلالة المصدر على الحدث المحدد فقط .

وأستطيع بعد هذا العرض لأقوال العلماء عـــلى اختلاف عصورهم أن أقرر الآتى :

أولا : المصدر : هو مادل على الحدث المجرد مباشرة لفظا أو تقديراً نحو : ضربا وقتالا . فإن أصل قتال : قيتال ، ثم حذفت الياء تخفيفا . وهذا حذف بلا تعويض لدلالة الكسرة عليه ، وقد يحذف منه ويعوض نحو : وعد . عد فحذف الواو وعوض التاء .

ثانياً : أن المصدر لايدل فقط على الحدث ، بل قد ينضم إلى هـــذه الدلالة الأصلية دلالة أخرى مثل المرة ، والهيئة ، والسبب والكثرة نحو : ضرب ضربة . وجلس جلسة . وفسد . مفسدة . ومذأبه ، ونحو ذلك .

ثالثاً : قد يكون حروفه هى حروف فعله نحو فهم فهما ، وقد يكون غيره نحو : كلم تكليما . وربى تربية . واكرم إكراما . ولكن الغالبية فى حروفها المشتركة كافية ، فأصلها واحد . وهذا كاف .

رابعاً : المصدر الميمى ، وهو بدىء بميـــم زائدة نحو : مقتل : والمصدر الصناعى وهو ماختم بياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة نحو : عليه معربة كل منها يدل على حدث . وبجموعه صفات ويدخلان فى عداد المصدر .

---

١) حاشية الصبان ٢ / ١١ ٢) المقتضب ٤ / ٣١٢ .

« الفرق بين المصدر واسم المصدر »

يسوى سيبويه بين المصدر واسم المصدر ، لأن كلا منها يدل على الحدث فيقول (١) : « هذا باب ماجاء من المصادر على فقول ، وذلك قولك توضأت وضوءا حسنا ، وأولعت به ولوعا ، ثم يقول : وسمعنا من العرب من يقول : « وقدت النار وقودا عاليا ، وقبله قبولا » وبذلك يجعل المصدر واسمه شيئا واحدا ويسميه . مصدرا .

ولكن العلماء بعده فرقوا بينهما فى الحقيقة والدلالة .

فعرفه ابن مالك (٢) بأنه : مادل على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض مافى فعله . كما يحدده ابن هشام (٣) بأنه : الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علما « كفجار و حماد » لفجرة والحمدة أو مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل أو متجاوزا فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسل ووضوء فى قولك : اغتسل غسلا و « توضأ وضوءا فإنهما بزنة القرب والدخول فى قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر .

وبهذا التعريف جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث وله أنواع ثلاثه ما كان علما كفجار وحماد وبرة وسبحان ، وما بدىء بميم زائدة لغير المفاعلة كمفهم ، ومعلم ، أما المبدوء بميم دالة على المفاعلة نحو : المضاربة والمشاركة

---

١) الكتاب جـ ٤ ص ٤٢ ٢) التسهيل ص ١٤٢

٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٠٠ .

والمقاتلة فهى مصادر قياسية لما كان على وزن فاعل وما كان بزنة اسم الحدث من الثلاثى وفعله زائد على الثلاثه مثل : عطاء ، سلام وفعلهما أعطى ، وسلم ، ومثل ذلك : نبات ، من أنبت ، وجواب من أجاب ، قبله من قبل وهكذا .

وابن هشام بهذه النظرة جعل اسم المصدر فى دلالته على الحدث كالمصدر وهذا رأى سيبويه كما سبق وسار عليه بعض النحاة ، ولكن جمهرتهم ترى أن هناك فرقا بين المصدر واسم المصدر فهم يقررون أن المصدر هو الدال على الحدث دلالة مطابقة ، وأما اسم المصدر فهو يدل على لفظ المصدر ، فالكلام يدل على التكليم ، وهو يدل على الحدث فكأنه يدل على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر .

كما أنه : تبع ابن الناظم (١) فى جعله الاسم المبدوء بالميم الزائدة لغير المفاعلة اسم مصدر مع أن النحاة يجعلونه مصدراً ، ويسمونه المصدر الميمى ، ولكنه فى شذور الذهب أخرجه من اسم المصدر ، وجعله فى المصدر وقد أحسن صنعا بذلك ، ووافق النحاة فى رأيهم ، وقال ابن الحاجب(٢) فى أماليه : الفرق بين قول النحويين : مصدر واسم مصدر ـ أن المصدر : الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى انطلق ـ واسم المصدر : هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى كالفهقرى ، فإن نوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه ، وقد يقولون مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للآلة التى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والأكل .

---

١) انظر عدة المسالك لمحى الدين ٣ / ٢٠١ ٢) شذور الذهب ص ٤١٠

فالطهور المصدر ، والطاهور اسم مايتطهر به والأكل المصدر ، والأكل كل مايؤكل - ا . هـ .

ويقول : قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس (١) الفرق بينهما أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا إن « ضربا » مصدر فى قولنا يعجبنى ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى ، وسموا مايعبر عنه عنه مصدراً مجازا نحو : ضرب فى قولنا . إن ضربا مصدر منصوب إذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا ، واسم المصدر : اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره : كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظ ت س ب ى ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه ا . هـ .

وقد عرف الأشمونى (٢) اسم المصدر بتعريف التسهيل السابق ، ثم عاد وجعله أنواعا ثلاثه :-

علم : نحو يسار ، وجبار وبره ، وذى ميم مزيدة كغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله :

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم (٣)

---

١) حاشية ياسين ٢ / ٦١ .

٢) حاشية الصبان جـ ٢ ص ٢٩٣ دار الفكر بيروت .

٣) البيت من الكامل للحارث المخزومى أو الحرجى وهو فى ديوانه ص ١٩٣ وانظر التصريح ٢ / ٦٤ والهمع ٢/٩٤ والدرر ٢ / ١٢٦ والأمالى الشجريه ١/١٧ واشتقاق الأسماء للأصمعى ٩٩ ، ١١١ وانظر معجم الشواهد ٣٥٣

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربه من قولك : ضاربت مضاربة فإنها مصدر ، وغير هذين فيـــه خلاف منعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله :

أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا (١)

وقول الآخـــر :

قالوا كلامك صندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا (٢)

ونرى : أن العلامة الأشمونى جعل اسم المصدر كالمصدر فى الدلالة على الحدث وهذا رأى ابن هشام السابق ، تبع فيـــه كما يقول الصبان (٣) : ابن الناظم والتوضيح وهو رأى غير قوى ، وأنه حكم بأن اسم المصدر من أنواعه ماكان مبدوءاً بميم زائدة لغير مفاعلة ، ثم قال : وهذا كالمصدر اتفاقا ، والحق أنه فيه الخلاف وأن ابن هشام عاد إلى الشذور فجعله مصدراً بعد جعله فى التوضيح اسم مصدر ، وقد نفى السيوطى (٤) : أن يدخل ذا الميم فى اسم المصدر وجعله مصدراً حقيقياً مستدلا على عمله بالبيت الأول السابق .

---

١) البيت من الوافر للقطامى ، وهو فى ديوانه ص ٤١ والتصريح ٢ / ٢٢١ وأمالى الشجرى ٢ / ١٤٢ وابن يعيش ١ / ٢٠ والهمع ١ / ١٨٨ ، ٢ / ٩٥ وانظر معجم الشواهد ص ٢١٤ .

٢) البيت من البسيط ولم يعثر على قائله انظـــر الشذور ٢٧ ، ٤١٤ وشرح الأشمونى ٢ / ٢٨٨ وانظر معجم شواهد العربية جـ ١ ص ٣٨٢ .

٣) ٢ / ٢٩٣ .

٤) الهمع ٢ / ٩٤ .

وهذا مانقله أيضاً الشيخ الخضرى فى حاشيته عن كتب النحو ، وأيده .

ونستطيع أن نحدد بعد هذا العرض أن المصدر هو مادل على الحدث بلفظه واسم المصدر مادل على الحدث بواسطة لفظ المصدر كفجار ، وبرة ، وعطاء وغســـل .

وأرى :

أن الرأى القائل بأن المصدر واسمه لاخلاف بينهما من جهة المعنى فكلاهما يدل على الحدث ، والخلاف الحقيق بينهما من جهة اللفظ ، فالمصدر حروفه من حروف فعـــله غالبا بخلاف اسم المصدر فحروفه أقل من حروف فعـله ولا تعويض فيه .

أصل الاشتقاق :

استقرأ علماء العربية الأسماء ، وبعد نظرة متأنية وجدوا أنها تنقسم إلى قسمين وهما :-

١ - جامد : أصلى بنفسه ، لم يؤخذ منه شيء . وعرفوه : بأنه الأصل الذى لم يؤخذ من غيره ، ودل إما على حدث فقط مثل : فهم ، قراءة ، كتابة ، زراعة ، أو على ذات فقط مثل : قلم ، كتاب ، كراسة ، رجل ، طفل .

والنوع الأول منه يسمى : فى عرف علماء الصرف « بالمصدر » .

٢ - مشتق : وهو القسم الآخر من الأسماء - وعرفوه : بأنه الفرع الذى صيغ من غيره ، وهو الأصل السابق ، ليدل على ذات متصلة بحدث مرتبطة به ولا بد فيه أن يقارب أصله فى المعنى ، وأن يشاركه فى الحروف الأصلية ، ودلالته على الذات المتصلة بحدث تشمل سبعة أنواع :-

١ - اسم الفاعل : كضارب وقائم .

٢ - اسم المفعول : كمفهوم ومشروح .

٣ - الصفة المشبهة : كحسن وجميل .

٤ - أفعل التفضيل نحو : أكرم وأحسن .

٥ ، ٦ - اسمى الزمان والمكان « كمقرب ، ومدرسة ، ومصنع ، ومتجر .

٧ - اسم الآلة : كمبرد ومكنسة .

وهذه الأنواع مختار جمهرة النحاة ، وعليها المعول فى كتب التعريف .

وبعضهم يتوسع فى الأنواع السابقة ويحدد معنى المشتق بأنه مادل على

حدث متصل بزمن معين ، وعلى ذلك يشمل (١) : الفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر مع ماسبق فتكون أنواعه عشرة ، وله أحكام خاصة به من التشبيه بالأفعال فى العمل بشرط ألا ينتقل إلى باب العلمية كحامد علما ، وشاكر وعارف ونحو ذلك ، والا فقد أحكامه وخواصه وصار اسما جامدا .

قال أبو حيان (٢) : « واعلم أنه يعرض فى اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة :-

الأول : زيادة حركة كضرب من ضرب .

الثانى : زيادة حرف كطالب من طلب .

الثالث : زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب .

الرابع : نقص حركة كفرس من الفرس .

الخامس : نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج .

السادس : نقص حركة وحرف كنزا من النزواز .

السابع : نقص حركة وزيادة حرف كغضب من الغضب .

الثامن : نقص حرف وزيادة حركة كرم من الحرمان : أى فقد زوت الألف والنون على الحاء والراء وهكذا .

التاسع : زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو : استنوق من

---

١) انظر النحو الوافى ٣ / ١٥٤ وحاشية هذه الصفحة .

٢) الهمع ٢ / ٢١٣ .

فالعين فى الناقة ساكنة و فى استنوق متحركة ، والناء فى الناقة متحركة وفى استنوق ساكنة ، والتاء فى الناقة موجودة ، وفى استنوق مفقودة ، والسين فى الناقة مفقودة ، وفى استنوق موجودة .

وسمى مشتقا : لأنه فرع عن الجامد ومأخوذ منه .

قال ابن عصفور (١) : وأما المشتق : فيقال للفرع الذى صيغ من الأصل لأنك تطلب معنى الأصل فى الفرع ، فكأنك تشتق الفرع لتخرج منه الأصل وكأن الأصل مدفون فيه ، والمشتق منه هو الأصل . ثم قال : فإن قيل :- فكيف يصح أن يقال فى الفرع إنه مشتق من الأصل أى مأخوذ منه ، والأصل لا ينفصل منه الفرع . فالجواب : أن ذلك يصح على جهة الاستعارة والمجاز ، وذلك أنه لما كان لفظ الفرع مبنيا من حروف الأصل وكان معنى الأصل موجوداً فيه ، صار لذلك كأنه جزء من الأصل ، وإن كان الأصل لم ينقص منه شيء .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى أصل هذه المشتقات هل هو المصدر الصريح ، كما يرى البصريون . وسمى بذلك عندهم لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الإبل مصدرا ، لصدورها عنه أو الفعل هو الأصل ، وسمى المصدر عندهم بذلك لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا مركب مادة ، ومشرب عذب ، والمراد به اسم المفعول لا الموضع أى مركوب ومشروب .

---

١) الممتع فى التعريف ١ / ٤٤ ت قباوة ط بيروت ١٩٧٩ م .

وهى قضية شغلت النحاة كثيرا ، فبعضهم يميل إلى تأييد الكوفة ، وبعضهم الآخر يناصر البصرة ، وهى مسألة لايترتب عليها كبير فائدة فى التصريف وسأعرض آراء كل فريق ، مبينا أدلتهم ، مختارا الرأى الراجح فى نظرى .

عرض صاحب الانصاف (١) أدلة كل من الكوفيين والبصريين وسأوضحها ملخصة فأقول :

أدلة الكوفيين :

أولا : قالوا إن المصدر مشتق من الفعل ، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : قادم قواما على التصحيح ، وقام قياما . فيعتل لاعتلاله .

ثانيا : الفعل يعمل فى المصدر ، والعامل أصله ، والمعمول فرع ، فتقول : ضربت ضربا و « ضربا » معمول للفعل . ضربت .

ثالثا : المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد . تدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، بدليل أنك تجد أفعالا ولا مصادر لها مثل نعم ، بئس ، ليس ، عسى . فلو لم يكن المصدر فرعا لما خلا من هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

رابعا : المصدر لايتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له : فعل ويفعل فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

---

١) الانصاف ص ٢٣٥ وما بعدها المسألة ٢٨ .

وسمى مصدراً ، لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا : مركب فاره ، ومشرب عذب أى مركوب فارة ومشروب عذب ، والمراد به المفعول لا الموضع .

وقد رد البصريون هذه الأدلة ، وبينوا أن المصدر الصريح أصل الاشتقاق الفعل والوصف ، وقد اعتمدوا على الأدلة الآتية :-

أولا : المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمن معين ، والمطلق أصل للمقيد ، فالمصدر أصل للفعل .

ثانياً : المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر الى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى ثان يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ثالثاً : الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل لاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

رابعاً : المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

خامساً : الفعل بصيغته يدل على مايدل عليه المصدر ، والمصدر لايدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضرب » يدل على مايدل عليه الضرب ، والضرب لايدل على مايدل عليه « ضرب » ، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل ، والفعل فرع لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، وصار كالآنية المصنوعة من الفضة .

سادساً : لو كان المصدر مشتقا من الفعل لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

سابعاً : وأيضاً لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل .

ثامناً : وأيضاً مما يؤيد ذلك قولهم : « أكرم إكراما » بإثبات الهمزة ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل واسم المفعول نحو : مكرم ، ومكرم لما كانا مشتقين منه ، فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

تاسعاً : وقالوا أيضا : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ، فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل « مصدر » فلما سمى مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه .

وقد أيد أبو على الفارسى (١) البصريين حيث قال : اعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن فى القياس . وهذا طريق البصريين فلما اختلفت المصادر اختلاف سائر أسماء الأجناس دل ذلك على أن الأفعال مشتقة منها وأنها غير مشتقة من الأفعال .

---

١) التكملة ص ٥٠٧ - ٥٢٧ ت كاظم المرجان ط جامعة الموصل ١٤٠١ هـ

ويؤيد ذلك الرضى (١) فيقول : واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعوداً والعامل قبل المعمول . وهو مغالطة ، لأنه قبله بمعنى أن الأصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول ، والنزاع فى أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأين أحد المتقدمين من الآخر ، وينتقض قالوا : بنحو ضربت زيداً وبزيد ، ولم يضرب فإنه لا دليل فيها على أن العامل قبل وضع المعمول .

وقد عرض ابن يعيش(٢) رأى الفارسى السابق بصورة أوضح حيث قال : « واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ، ولذلك قال : لأن الفعل صدر عنه ، وإنما قلنا ذلك : لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس الاترى تقول : ضربت ضربا وذهبت ذهابا ، قعدت قعوداً ، وكذبت كذابا ، ولم تأت على منهاج واحد ، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد فى القياس ، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، ألا ترى أن الفاعل من الثلاثى يأتى على فاعل لايختلف نحو : ضرب فهو ضارب وقتل فهو قاتل ، ومن الرباعى على مفعل نحو : أخرج فهو مخرج ، وأكرم فهو مكرم ، ومن فاعل على مفاعل نحو : ضارب فهو مضارب . وقاتل فهو مقاتل ، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس نحو : رجل وفرس وغلام ، ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الأصل » ا . هـ .

---

١) شرح الكافيه ٢ / ١٩٢ ٢) شرح المفصل ١ / ١١٦ .

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين السابقة بقولهم إن المصدر يعتل باعتلال الفعل والفعل يصح بصحته » .

قال ابن يعيش (١) : لا يدل ذلك على أن المصدر فرع ، لأنه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملابسة طلبا للتشاكل ، ولا يدل على ذلك على أنه أصل ، ألا ترى أن بعض الأفعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض ألا ترى أنك قلت : أقام وأقال فأعللتهما بقلب عينهما ألفا بالحمل على قام وقال . حين اعتلا ، لتجرى الأفعال على سنن واحد ومنهاج واحد فى الاعتلال والصحة . وكذلك قالوا : أغزيت وأدعيت فقلبوا الواو ياء حملا يغزى ويدعى . فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من الأفعال لاعتلال الآخر . ولا يدل على أن بعضها فرع على بعض » .

كما أن الأصل قد يحمل الفرع كبناء « يضربن » حملا على خرجن . وهو فـــرع .

وهو ماعناه صاحب الانصاف بأن ذلك لا يدل على الأصلية والفرعية . والمصدر لاعله فيه ولا زيادة . فلا يأتى الا صحيحا نحو : ضربته ضربا . ويأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة . والكلام فى أصول المصادر لا فى فروعها .

كما أن عمل الفعل فى المصدر ليس دليلا ، لأن الحروف والافعال قد تعمل فى مابعدها وهى غير أصل وضرب ضربا بمعنى أوقع ضربا . فالضرب معقول قبل إيقاعه مقصور عليه . كما أن تأكيد المصدر للفعل لا يدل على فرعيته له

---

١) ٢ / ١١٠ شرح المفصل .

بدليل التوكيد اللفظى نحو : زيد زيد لا يدل على الاشتقاق ، ووجود أفعال لا مصادر لها ، لأن الفرع قد يستعمل ولا يستعمل الأصل نحو : طير عباديد فلا مفرد له وهو الأصل ، وقد يوجد المصادر ولا أفعال لها ، نحو : ويله ، ويحه ، أهلا ، سهلا ، سقيا ، رعيا ، أفه ، تفه ، ونحو ذلك ، والفعل فى الحقيقة مايدل عليه المصدر نحو : الضرب ، القتل ، والفهم ، وهو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمن معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع الشىء قبل تسميته مما يدل على أن المصدر هو الأصل الذى اشتق منه الفعل ، والفعل فرع عنه .

ونحو : مركب فاره ، ومشرب عذب الظاهر حمله على الموضع لا على المفعول وهذا هو الكثير المشاهد فى النصوص .

وقال ابن طلحة (١) : إن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر .

ويرى بعض البصريين (٢) : أن المصدر أصل الفعل ، والفعل أصل الوصف

وبذلك العرض القوى يتبين لنا أن أدلة البصريين أقوى ، فى هذه القضية ، وأدلة الكوفيين ضعيفة ؛ لاتقوى على النقاش ؛ ويتضح لنا أن المصدر هو أصل المشتقات : وهى فرع عنه ومأخوذة منه .

وما أحسن كلمة أبى حيان الاندلسى فى هذا الخلاف المحتدم بين البلدين بأنه لا فائدة منه قال (٣) : وهذا الخلاف لا يجدى كثير منفعة .

---

١ ، ٢) الهمع ١/١٨٦ ٣) النحو الوافى ٣/١٥٦ والهمع ١/١٨٦

الفرق بين المصـــدر واسم الفاعل

عقد ابن السراج (١) فى الاصول فصلا للفرق بين المصدر واسم الفاعل نقله السيوطى ملخصا فى كتابه الاشباه (٢) والنظائر كما ذكر ابن الشجرى (٣) فى أماليه هذه الفروق وزاد عليها ؛ ذكرها السيوطى أيضـــا وإليك هذه الفروق فى بسط وتفصيل وتمثيل :-

أولا : المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعـــول : نقول : أدهشنى فهم الطـالب الدرس . باضافة الفاعل وهو « الطـالب » الى المفعول به وهو (الدرس) ومثال اضافته الى المفعول ورفع الفـاعل عجبت من ضرب زيد عمرو . فزيد هو المفعول . وعمرو هو الفـــاعل . ولا يجوز ايراد مثل الصورة السابقة مع اسم الفاعل . بل اما أن يرفع الفـاعل وينصب المفعول بشرط الاعتماد وأن يدل على الحال أو الاستقبال ان كان (٤) مجردا من أل . نحو : أفاهم محمد الدرس أو يضاف الى المفعول . بشرط حـذف تنوينـه . لاجل الاضافة قال تعالى : هل هن كاشفات ضره (٥) أو يضاف إلى المفعول. نحو قوله تعـــالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيـد (٦)

ثانيـا : اسم الفاعل ضمير فيه بلا خلاف نحو أفاهم الدرس. فالفاعل ضمير مستتر فى اسم الفاعل أما المصدر فإما مضاف كما سبق وان كان منونا أو بأل فاختلف

---

١) جـ ٣ صـ ٨٥ وما بعدها ٢) جـ ٤ صـ ١٨٣ ٣) جـ ١ صـ ٣٠٠
٤) انظر الهمع جـ ٢ صـ ٩٥ ٥) الزمر ٣٨ ٦) الكهف ١٨

فى تحمله الضمير على خلاف واسع قد بسطناه سابقا .

ثالثاً : اسم الفاعل المقترن بأل تفيد التعريف والموصولية نحو : الطالب ، الشارح ، وهى فى المصدر تفيد التعريف فقط نحو : النور ، العلم ، الانطلاق.

رابعاً : اسم الفاعل يجوز أن يتقدم معموله عليه نحو : هـــذا العلم مفيد وذلك زيدا ضارب بخلاف المصدر ، لايجوز تقديم معموله عليه فلا نقول : عجبت عمراً من ضرب زيد لأنه لم يسمع عن العرب .

خامساً : المصدر يعمل فى الأزمنة الثلاثة ، لأنه صالح لها بخلاف اسم الفاعل لايعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال . ولا يعمل فى الماضى خلافا للكسائى (١) .

سادساً : المصدر يعمل معتمداً على نفى أو استفهام أو موصوف أو ذى خبر أو غير معتمد على ماسبق واسم الفاعل يعتمد على ماسبق إن كان مجرداً فإن كان بأل عمل مطلقا .

سابعاً : المصدر أصل قائم بنفسه (٢) لايعمل بشبه شيء كما يقـــول الحلبى ، بخلاف اسم الفاعل فيعمل بشبه للفعل المضارع وزنا ومعنى ، لأنه مشتق من المصدر أو من الفعل بخلاف المصدر فهو أصل الاشتقاق كما يرى البصريون وهو الأصح .

ثامناً : الإضافة مع المصدر معنوية تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا بخلاف

---

١) أوضح المسالك جـ ٣ صـ ٢١٧ . ٢) الهمع ٢ / ٩٢

إضافة اسم الفاعل فهى تفيد التخفيف (١) لأنها إضافة لفظية .

تاسعاً : المصدر يدل على الحدث المطلق (٢) والوصف المجرد ، أما اسم الفاعل فيدل على صفة وحدث تعلقت بذات قامت بها أو وقعت منها مثل : فاهم الدرس ، وجالس فى المنزل .

عاشراً : يأتى المصدر على صيغة اسم الفاعل واسم المفعول وقد ينوب المصدر عن اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، مما يدل على الترابط الوثيق بين هذه الأنواع الثلاثة فمثال : مجيء المصدر على زنة اسم الفاعل : العافية نقول عافانى الله معافاه (٣) وعافيه ، والعاقبه نحو : عقب الولد أباه يعقبه عقبا وعاقبه إذا خلفه والباقية فى قوله تعالى : « فهل ترى لهم من باقية (٤) » أى بقاء .

والفاضلة : بمعنى العطية الفاضلة ، والكاذبه : بمعنى الكذب ، رقم قائما أى قياما كما جاء المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو : رجل عدل وصوم .

وقد يأتى المصدر على صورة اسم المفعول به نحو : الميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى : العسر ، والمفتون بمعنى الفتنة قال تعالى : بأيكم المفتون (٥) أى الفتنة على قول ، ونحو : المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، والمفعول : أى الفعل والمجلود بمعنى الجلد .

كما جاء المصدر بمعنى اسم المفعول ، نحو : هذا خلق الله (٦) أى مخلوقه

---

١) شرح التصريح جـ ٢ صـ ٢٧
٢) المصدر السابق ٢ / ٦٥
٣) شرح الشافية ١ / ١٧٥
٤) الحاقة ٨
٥) سورة نون الآية ٦
٦) لقمان ١١

وهذا لفظه أى ملفوظه . ونحو ذلك من نحو : العسر واليسر .

ومذهب سيبويه (١) فيما سبق لا يؤيد مجيء المصدر على وزن اسم المفعول وجعل كل ذلك صفة للزمان أى الزمان الذى يوسر فيه ويعسر فيه على حذف الجار كقولهم : المحصول أى المحصول عليه وهكذا .

الفرق بين المصدر والفعل :

أولا : من المعلوم أن المصدر يدل على الحدث المجرد ، وهو أصل الاشتقاق للفعل بأنواعه الثلاثة والمشتقات السبعة على القول الأرجح كما وضحنا ذلك سابقاً . أما الفعل فيدل على الحدث بمادته ، والزمن بهيئته وصيغته كما يقول سيبويه (٢) : فالمصدر لصيق بالفعل ، لأن كلا منها يدل على الحدث ، وهو بسيط فى معناه ، أما الفعل فهو مركب الدلالة حدثا وزمنا ، فالعلاقة بينهما وثيقة ، ودلالة المصدر على الفعل دلالة جزئية ، لأن جزء الفعل .

ثانياً : رأينا أن الفعل لابد له من الفاعل ظاهراً أو ضميرا مستترا ولا يمكن أن يخلو فعل من فاعله خلافا للكسائى (٣) فى ذلك إستدلاله غير دقيق فإن الفاعل فى البيت :

فإن كان لا يرضيك حتى زدنى • إلى قطرى لا إحالك راضيا (٤)

---

١) وانظر شرح الشافية ١ / ١٧٥ ٢) الكتاب ١ / ٢٥

٣) شرح الأشمونى ج ٢ ص ١٢ .

٣) البيت من الطويل لسوار بن المضرب انظر الخصائص ٢/٤٣٣ والمحتسب ٢ / ١٩٢ والأمالى الشجرية ١ / ١٨٥ وابن يعيش ١/٨٠ والعينى ٢/ ٤٥١ والتصريح ١ / ١ / ٢٧٢ والأشمونى ٢ / ٤٥ ومعجم الشواهد ١ / ٤٢٢ .

هو الحالة العامة المفهومة من البيت كقوله تعالى : حتى توارت بالحجاب (١) أى الشمس ، ولا دليل عليها من اللفظ ، وإن كان المقام يحددها بالمراد ، أما المصدر فيحذف فاعله ، لأنه جيء به ليدل على وقوع الحدث فى الأزمنة الثلاثة على سبيل الاطلاق لا أن يكون مسندا لما بعده بخلاف الفعل الذى أنشىء لهذا الفرق . قال أبو الحسين بن أبى الربيع (٢) :

« يحذف الفاعل من المصدر نحو : « أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما (٣) » بخلاف الفعل فإنه لايحذف معه ، لأن فى ذلك نقضا للغرض ، لأنه بنى للإخبار عنه ، والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول ، وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل ، لأن بنية المصدر لهما سواء ».

ثالثاً : يجوز أن يقترن المصدر بأل فى بعض أحواله والفعل لا يقترن بها الا ضرورة أو شذوذاً .

رابعاً : المصدر بصياغاته وأبنيته واسع الجنبات فى السماع والقياس ، والحديث عنه طويل متعدد . أما الفعل فله أبنيته الخاصة به مع الثلاثى وغيره وتكاد تكون محدودة فدائرة الفعل أضيق كثيراً من دائرة المصدر .

لذلك كانت دراسته تحتاج إلى جهاد ودأب وتأن كبير لمعرفة صيغه من الأسلوب العربى ، فضلا عن أن معرفة حاله عند الإضافة تحتاج إلى عمق وفهم كذلك كانت دراسته تحتاج إلى طول نظر فى الأساليب .

خامساً : الفعل لا يثنى أما المصدر فيثنى ، لأنه اسم من الأسماء .

---

١) سورة ص الآية ٣٢ ٢) الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٤ ٣) البلد ١٤

الباب الثانى

صياغة المصدر الصريح وأنواعه

صياغة المصـــدر الصريح وأنواعه

أنواع المصدر :

للمصدر أنواع ثلاثة (١) :

١ - مصدر صريح . ٢ - مصدر مؤول .

٣ - مصدر مسبوك بغير سابك وهو المتصيد من الفعل .

وإليك الحديث عن كل نوع بالتفصيل .

أولا : المصدر الصريح :

والمراد به : ما يأتى على صورة كلمة واحدة بأوزان محددة ، وردت عن العرب واستنبطها العلماء من الكلام المأثور ، ودرسوها دراسة وافية ووضعوا لها الضوابط المحددة التى تجمع أفراداً مختلفة منه ، لا يشاركها غيره فيها .

أنواعـــه : وللمصدر الصريح أنواع ثلاثة وهى :

١ - المصدر الأصلى . ٢ - المصدر الميمى .

٣ - المصدر الصناعى .

ودونك بيان كل نوع فيها بصورة مفصلة . فنقول :

١ - المصدر الأصلى : وهو المراد عنـــد الاطلاق(٢) ويدخل فى نوع المصدر الأصلى ، الدال على المرة والهيئة ، فوق دلالته على المعنى المجرد من الحدث ، فهو يدل مع ذلك على الوحدة وهى المرة ، أو على الهيئة .

(١ ، ٢) الهمع ١ / ١٨٦

أما المصدر الأصلى : فلا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد منه (١) وهو الحدث ولا علاقة له بزمن أو مكان أو عدد أو مرة أو هيئة أو شيء آخر إلا بقرينة لفظية زائدة على لفظه كوصفه أو ذكر عدد متصل به فهو فى دلالته الأساسية خال من التقييد ، وهو المبهم ، ثم يؤقت .

قال ابن يعيش (٢) : وينقسم المصدر إلى مبهم نحو : ضربت ضربا وإلى مؤقت نحو : ضربت ضربة وضربتين فالمعنى به : أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو : قمت قياما ، وجلست جلوساً ، فليس فى ذكر هذه المصادر زيادة على مادل عليه الفعل أكثر من تأكيده ، ثم تأتى الزيادة على فائد الفعل نحو : ضربة وضربتين ، بدلالة الكمية والوصف نحو : قياما طويلا .

ومعناه : هو مادل على الحدث المجرد غير مبدوء بميم زائدة ، ولا مختوم بياء مشددة بعدها تاء تأنيث مربوطة نحو : ضرب ، تقدم . وهذا النوع لابد أن يشتمل على حروف فعله كضرب من ضرب أو أكثر منه نحو : إكرام من أكرم ، واستخراج من استخرج ولا يكون أنقص من الفعل حروفا إلا إذ عوض نحو : عدة ، زنة من وعد ، وزن وهكذا ويشمل اسم المرة والهيئة ، ولكن بتقييدها بالمرة والهيئة ، ولكل منهما صيغة محددة تفرق بين كل نوع مما سبق .

---

١) النحو الوافى جـ ٣ ص ١٥٦ ، ١٨٦ .

٢) شرح المفصل ١ / ١١١ بتصرف .

أولا : « أبنيـــة مصادر الثلاثى »

المصدر أما أن يكون لفعل ماض ثلاثى أو غير ثلاثى ، ولا يتجاوز ستة أحرف ، والثلاثى منه إما مفتوح العين كضرب وجلس أو مكسور العين نحو : فهم وأسف أو مضموم العين نحو : شرف وكرم وكل من مفتوح العين أو مكسورها قد يكون متعديا وقد يكون لازما ، أما المضموم العين فلا يكون إلا لازما .

ومصادر الثلاثى سماعية تعتمد على نقل الأئمة الاثبات منذ زمن بعيد ، باطلاعهم الواسع الدقيق على الفصيح من كلام العرب ، ودراستهم لها فى جد ودأب حتى جمعوا لغة المصادر ، واستخلصوا ظواهرها اللغوية وخواصها المختلفة وصنفوها تصنيفا محدداً بعنوان خاص به تشمل أفرادا خاصة به فى قواعد محددة مستنبطة من كلام العرب المأثور ، مما يفيد المولودين لينطقوا بما نطق به العرب ، وعلينا أن نعمل بما استنبطوه بدون حاجة إلى الرجوع إلى الأصل الذى عنه أخذوا وإلا كان جهداً ضائعاً ، ووقتاً لن يأتى بجديد لأنهم أئمة كبار عدول ثقات فلا يجوز رد رواياتهم واستنباط قواعدهم الذى بذلوا فيها الجهد الجهيد .

يقول ثعلب : « لولا القراء لما كانت عربية ، لأنها خلصها وضبطها » .

وقد وضع ابن جنى فى الخصائص بابا سماه « باب اللغة تؤخذ قياساً (١) » ونص فى كتابه السابق (٢) « ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » .

---

١) ١ / ٣٦٧ ٢) ١ / ٤٤

وعلى ذلك يقرر العلماء أن مصدر الثلاثى سماعى وغير قياسى قال الرضى(١) :

« وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس نقول أخرج إخراجا واستخرج استخراجا ، يرتقى أبنية مصادر الثلاثى إلى اثنين وثلاثين فى الأغلب » .

حكم القياس فى المصدر الثلاثى :

ولكن إذا وجدنا فعلا لا مصدر له قد ورد عن العرب ، فهل تقتصر على السماع الوارد فيه ، ولا نزيد ، فلا تأتى له بمصدر على نظيره الذى نطق به العرب مثل علم ، وشكر فالوارد عن العرب علم ، وشكر ، وشكور ، ونظائره وردت لكل ثلاثى متعد على وزن فعل نحو : ضرب ضربا ، وفهم فهما . فهل نقف عند الوارد فقط ، ولا نصوغ له مصدراً على فعل كأمثال بأن نقول : علما وشكرا ، اختلف العلماء فى ذلك على مايلى :

أولا : سيبويه :

يرى ومن أيده أن كل الضوابط التى ذكرها لمصادر الفعل الثلاثى يجب أن يقتصر فيها على الوارد عن العرب ، ومع الوارد لايجوز التصرف فى مصدر جديد لم ينطقه العرب ، لكن إن ورد فعل ولم نعرف عن العرب أنهم نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط المستنبط من كلام العرب ، وقد تكفل ببيانه فى كتابه .

ثانياً : الفـــراء :

أما الفراء وموافقوه فيرون أن ماقيس على كلام العرب ، فليس استخدامنا

---

١) شرح الكافيه ٢ / ١٩٢

المصدر القياسى مع السماعى الا كاستخدمنا الألفاظ والكلمات التى تجرى عليها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم فى أساليبنا الخاصة التى ننشئها إنشاء يختاره كل منا على حسب مايراه ، ويؤلفها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصاً ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان يسير على هيئة التركيب العـــربى (١) مادة وترتيباً وضبطاً على حدودهم العامة ، فهى أساليبنا ومن صنعنا ، وفى الوقت نفسه أساليب عربية صميمة لجريانها على النظام العربى ، فلا داعى عنده لمنع استخدام المصدر القياسى مع وجود المصدر السماعى .

ثم إن رأى سيبويه السابق يقتضى منا أن نرجع لـــكل المطاف المختلفة وخطيل البحث حتى نطمئن إلى عـــدم وجود مصادر سماعية للفعـل حتى نستعمل له مصدراً قياسياً وهذا فيه من العنت والرهق مايجعل تحقيقه مستحيلا ومؤدياً إلى الانصراف عن اللغة ، لأنه جهد لايقدر عليه حتى خاصة الناس بل عامتهم .

فضلا عن أن واقع الحياة يدعونا إلى القياس على ماورد حتى نجاريه الحياة فى علومها وفنونها المختلفة ، والا عقمت اللغة عن مواكبة حركة الحيـــاة وتجددها المستمر ، لذلك كان رأى الفراء فيه يسر وحكمه ، ومسايرة لطبائع الأشياء وتسهيل أمام الراغبين فى تعلمها وجعلها الأساس المكين لتقدم الحياة اللغوية وانهاضها إلى التعبير الحى الدقيق عن النواحى الحياة المتعددة بدلا من الاستعانة بغيرها من اللغات ، ووسم اللغة بالعجز والقصور .

---

١) ج ٤ ص ٥ - ٦٤ هارون .

لذلك كان رأى الفراء دقيقا حكيما فعمل به لسد هذه الفجوة ، تلك مع المصدر السماعى اشتقاق مصدر قياسى على نهج السماعى .

وقد حكى الرضى (١) مذهب الفراء حيث قال « قال الفراء إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر مالم يسمع مصدره من فعل المفتوح العين « فعول » متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فعل متعديا كان أو لازما هـــذا قوله ، والمشهور ماقدمنا ، وهو أن مصدر المتعدى فعل مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم ففعول من فعل المفتوح العين ، ونقل من فعل المكسور ، وفعـالة من فعل ، لأنه الأغلب فى السماع فيرد غير المسموع الى الغالب » .

وأرى :

أن الرضى فى هذه القضية على حق فى رد غير المسموع على الغالب المسموع ورأى الفراء فى قصره الرد على لغة نجد والحجاز فقط قد ضيق المتسع وأهمل أن الضوابط ظواهر أخذت لهجـات العرب بعامة ، فلا داعى للاقتصار عـلى بعضهم دون النظرة الواسعة كما رأى الرضى ـ رحمه الله ـ وهذا ما أميل إليه .

أما باقى الأفعال التى وردت مصادرها عن العرب فلا خلاف فى أن لهـا ضوابط وقواعد تسير عليهـا وإن كانت أغلبية لا تعرف كاملة إلا بالعودة إلى المعجمات العربية .

---

١) الشافيه ١ / ١٥٧

وإليك أوزان الثلاثي بنوعيه المتعدي واللازم :

١ - أولا : إن كان الماضي ثلاثيا متعديا سواء أكان مفتوح العين نحو : قتل خلق ، قطع ، صحيحاً كما سبق أم معتلا مثل : وعد ، باع ، قال ، رمى غزا ، عاب ، زاد . أو مهموزا نحو : رأم « بمعنى حب » أو تضعيفا مثل دق ، رد .

أم مكسور العين صحيحاً نحو : شهد ، عمل ، لحى ، لغم ، شرب أو معتلا مثل : وطيء ، خاف ، فنى ، أو مهموزا مثل : أمن ، مسّم أو مضعفا حس ، شد فالغالب الكثير على مصادر هذه الأفعال أن تكون على فعل تقول في الجميع : قتل ، خلق ، قطع ، وعد ، بيع ، قول ، رمى ، غزو ، عيب ، زود ، رأم ، دمار ، رد ، شهد عهد ، أمن ، شأم حس ، وشد وطء ، خوف ، فنى ، لجس ؛ لقم ؛ شرب .

وقد جاءت كما يقول سيبويه (١) : بعض ماذكرنا من هذه الأبنية على فعول نحو : لزمه لزوما ، ونهكه نهوكا ، جحدته جحودا . أو فعل : حلبها حلبا ، وطردها طردا . أو فعل نحو : خفقه خفقا ، وكذب كذبا كما جاء على فعل نحو : الشرب والشغل أو فعل : نحو قاله قيلا أو فعيل نحو ضريب . أو فعال نحو كذبته كذابا ، وكتبته كتابا أو فعلان نحو حرمه حرمانا ، ووجد الشيء وجدانا ، وحسبانا ، وغشيانا أو فعلان نحو الشكران والغفران كما قالوا : الشكور كما قالوا : نكيت العدو نهاية ، وحميته حماية .

---

١) ٤/٥ بتصرف يسير .

والواقع أن الذى ذكره سيبويه بعد الوزن الكثير الغالب فيه وهو فعل إلا إن دل على حرفه وصناعه فالكثير فيه فعال : نحو خاط خياطه ، وصنع صناعه . وما عدا ذلك - نادر لا يقاس .

ولذلك أحسن سيبويه صنعا بعد عرض هذه الأمثلة حين قال(١) : « فانما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليـــه » .

وشدد ابن مالك (٢) فى القضية فشرط لفعل المكسور أن يفهم عمـــلا بالفم نحو : لقم لقما . وشرب شربا . وبلع بلعـا ، وهـــذا أمر عجيب فسيبويه لم يشترط ذلك . وسوى بين ضرب وحبس . وشرب ولقم .

ومنع ابن جودى قياسيها : أى مصدراً لفعل فقال : لا يدرك مصادر الفعل الثلاثى إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع »

ثانيـاً : فعل : اللازم المكسور العين :

مصدر فعل اللازم المكسور العين يكون على وزن « فعل » بفتح العين صحيحا كان هذا الفعل أو معتلا نحو : أسف أسفا (٣) وألم ألما وفرح فرحا وجوى جوى . ووجل وجلا . وعور عورا أو مضعفـا نحو : شل شللا ولم يدل الفعل على لون أو عيب مثل : حفر . سمر . وحمر . أدم وإلا كان على وزن فعله تقول : حفره . وسمره . وحمره . وأدمه أو دل على معالجة نحو : قدم وصد . ولصق وإلا كان مصدرها على فعول تعول :

---

١) الكتاب ٤ / ٨ ٢ ، ٣) الهمع ٢ / ١٦٧

قدوم . صعود ولصوق .

أو دل على معنى ثابت نحو : يبس (١) فيكون على فعوله نحو : يبوسة .

قال سيبويه (٢) : « وجاء رابضد الزهد والغرض على بناء « الغرض » وذلك هوى يهوى هوى . وبطن يبطن بطنا ، وتبن تبنيا . وما جاء من الأدواء نحو : وحم وجما . وحبط حبطا . ومثله من ذوات الياء ردى يردى . ولوى لوى » .

وفيما سبق يقول ابن مالك (٣) :

فعل قياس مصدر المعـــدى * من ذى ثلاثة كرد ردا

وفعل اللازم بابه « فعـل » * كفرح وكوى وكشلل

ثالثاً : مصدر فعل « اللازم المفتوح العين » :

وكان صحيح العين أو معلها أو مضعفها فإن المصدر منه يكون على وزن « فعول » نحو : قعد قعودا . وركع ركوعا . وخرج خروجا (٤) ووقف وقوفا ، وغابت الشمس غيوبا . ودنا يدنو دنوا . ومضى مضيا ومر مروراً .

قال سيبويه (٥) : « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب ، فإنه يكون فعله على ماذكرنا فى الذى يتعدى ، ويكون الاسم فاعلا ، والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قعد قعودا . وهو قاعد . وسكت سكوتا وهو ساكت . وجلس

---

١) النحو الوافى ٣ / ١٦١

٢) ٤ / ١٦ ، ١٧ ، ١٨ بتصرف .

٣) الألفية ص ٤٠

٤) الهمع ٢ / ١٦٧

٥) الكتاب ٤ / ٩

جلوسا وهو جالس . وثبت ثبـــوتا وهو ثابت . وذهب ذهوبا وهو ذاهب وقالوا : الذهاب والثبات فبنوه على فعـال كما بنوه على فعول ، والفعول فيـه أكثر ، وقالوا : ركن يركن ركونا وهو راكن ، وقد يجيء معتل العين منه على فعل أو فعال نحو : نام نوما وصام صوما وصياما وقام قياما وهكذا .

ومحل ماسبق مالم يدل على إباء وامتناع نحو : أبى . نفر . جمح . شرد فإن المصدر من ذلك يكون على فعال تقول : أبى إباء ، ونفر نفارا ، وجمح جماحا ، وشرد شرادا ، وهكذا . أو يدل على علة ومرض فمصدره يكون على فعال نحو : سعل سعالا ، وعطس عطاسا ، ورعف أنفـــه رعافا أو دل على صوت فمصدره مع الفعال ، فعيل نحو : صرخ صراخا وصريخا ، ونعب نعيبا ونعابا والفعل أكثر نحـو : صهلت الخيـــل صهيلا ، وأزت القدر أزيزا والفعيل أيضـا مصدر لمـا دل على نوع من السير نحو : ذمل ذميلا . ورحـل رحيلا . ورمل رميلا ، ويختص الفعال فى الصوت بالمنقوص نحو : رغا رغاء وثغا ثغاء فلا يأتى منـــه الفعيل ، كما غلب الفعيل فى المضعف مثل نق نقيقا ، شحج شحيجا ، وفح فحيحا . وهكـــذا .

أو دل على حرفة أو ولاته نحو : كتب ، وخاط ، ولى ، نقب ، تجر . سفر أمر فالمصدر منها على فعاله : تقول : كتابة . خياطة . ولاية . نقابة . تجارة . سفارة . إمارة .

قال سيبويه (١) فيما سبق : « وأما السكات فهـــو داء كما قالوا : العطاس

---

١) الكتاب ٤ / ١٠ بتصرف .

وقالوا : عمرت الدار عمارة فأتوا كما قالوا : النكاية ، وكما قالوا : قصرت الثوب قصارة حسنة ، فأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن ، فإنما شبهن بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء وعليه الخلافة والإمارة ، النكاية والعرافة وما تقاربت معانيه جاءوا به على مثال واحد نحو : الغرار . والشرار . والشماس والنفار . والطماح . وهذا كله مباعدة . . وقالوا : النفور . والشموس . والشبوب والشبيب من شب الفرس . وهي معان سبعة كما ذكر التصريح (١) .

وهكذا يعرض سيبويه مصادر الثلاثي اللازم من المفتوح العين ، وأنه يأتي على صيغ كثيرة ، ولكن الصيغ السابقة كثيرة أغلبية ، وقد يأتي المصدر على غيرها .

وفي مصدر نقل اللازم السابق يقول ابن مالك - رحمه الله - (٢) :

وفعل اللازم مثل قعدا ... له فعول باطراد كقعدا
ما لم يكن مستوجبا فعالا ... أو فعلانا نادر أو فعالا
فأول لذي امتناع كأبى ... والثاني للذي اقتضى تقلبا
لدا فعال أو لصوت ومشى ... سيرا وصوتا الفعيل كصهل

رابعاً : مصدر الفعل المضموم العين ، وهو لازم دائما :

إذا كان الفعل الثلاثي المضموم العين فإن المصدر معه يكون إما على وزن : فعولة نحو : عذب . وصعب . خشن . يبس ، فالمصدر يكون منها على عذوبة

---

١) ٢ / ٧٤ ٢) الألفية ص ٤٠ ط صبيح

وصعوبة . وخشونة . ويبوسة » وإما على فعـــالة نقول فى : ملح . وشمع وظرف . ملاحة . شجاعة . ظرافة ، وإما على فعل نحو : حسن وقبح من حسن وقبح .

يقول سيبويه (١) : « هذا باب أيضاً فى الخصال التى تكون فى الأشياء ، أما ما كان حسنا أو قبيحا ، فإنه مما يبنى فعله عـــلى فعل يفعل ، ويكون المصدر فعالا وفعاله وفعلا . وذلك قولك : قبح يقبح قباحة وبعضهم يقول : قبوحه ، فبناه على فعولة كما بناه على فعالة ، ووسم يوسم وسامة ، وقال بعضهم وسامًا فلم يؤنث كما قال : السقام والسقامة ، ومثل ذلك جمل جمالا » .

ثم قال : وقالوا أيضا : ضخم ، ونحو ذلك : فخم وعبل ، جسم .

فكأن مصدره يجىء على فعال . وفعالة . وفعل . وفعل . ويفعل نحو : الصغر والكبر . والقدم والقطم » .

وفى ذلك يقول ابن مالك (٢) :

فعوله فعـــالة لفعلا ٭ كسهل الأمر وزيد جزلا

وقد عرض الكتاب أوزاناً أخرى غير ماسبق (٣) كما أن أبا حيـــان فى ايثمان الضرب (٤) قد أكثر من هذه الأوزان التى لم تدخل تحت هـــذه الضوابط وكلها ترجع إلى السماع ، وإمكانها هو كتب المعجمات اللغوية .

ولذلك يقول صاحب التصريح (٥) بعد شرحـــه لضوابطها كما ذكرها

---

١) الكتاب ٤ / ٢٦ ٢) الألفية ص ٤٠٠ ٣) ٤ ص ٥ وما بعدها
٤) ج ١ ص ٢٢١ وما بعدها ٥) ج ٢ ص ٧٤

ابن مالك في ألفيته ، وفيه نبذة من المصادر ، وهي كثيرة لا تكاد تنضبط ، وذكر في التسهيل فيها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد وعشرون تقسم ثلاث كل ثلاثة متوالية فيها عدا حركة الفاء » .

ولذلك أحسن ابن مالك حيث قال :

وما أتى مخالفا لما مضى ٭ فبابه النقل كسخط ورضا

ثانيا : مصادر غير الثلاثي :

الفعل إن كان غير ثلاثي بأن كان مجردا رباعيا نحو : دحرج . كفهر طمأن ، أو كان ثلاثيا وزيد عليه حرف مثل : أكرم . ضارب . كرم ، أو حرفان نحو : تقاتل وانكسر . واحمر ، أو ثلاثة أحرف نحو : استخرج أحمار . اعشوشب ، فإن المصدر منه يأتي على قياس مطرد ، ولا يشذ عنه إلا في النادر القليل فيحفظ ولا يقاس عليه .

قال الرضي (١) : « وهو من الثلاثي سماع ، وفي غيره قياس فتقول : أخرج إخراجا ، واستخرج استخراجا » . - وإليك بيان كل على حدة :

أولا : مصدر : فعل : الرباعي :

قال سيبويه (٢) وأما فعلت فالمصدر منه على « التفعيل » جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين الزائدة في « فعلت » وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال فغيروا أولها كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرته تكسيرا ، وعذبته تعذيبا » ا . هـ

---

١) الكافيه ٢ / ٢٩٣ ٢) الكتاب ٤ / ٧٩

وعلى ذلك فمصدر فعل ، الصحيح اللام على ، تفعيل ، قال تعالى : وكلم الله موسى تكليما (١) وتقول : علمته تعليما ، ونصرته تنصيرا ، ونزل الكتاب تنزيلا ، فان كان معتل اللام نحو : ربى ، ورى ، زكى ، نمى ، اسمى فيجب حذف ياء التفعيل وتعويض تاء مربوطة فى الآخر فيها تقول : ربى تربية ، ورى توريه ، وزكى تزكية ، ونمى تنمية ، وسمى تسمية وشذ الحذف بدون تعويض فى قول الشاعر :

باتت تنزى دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا (٢)

والقياس : تنزية - فلم يعوض التاء المربوطة آخر المصدر عنها ، وإن كان مهموز اللام نحو : جزء ، نبأ ، خطأ ، هنأ فإن مصدره يكون على تفعلة تقول تجزئة ، تنبئة ، تخطئة ، وتهنئة - قال صاحب التصريح (٣) : وقد يستغنون غالبا عن التفعيل يتفعله فيما لاق همزة نحو : خطأ تخطية ، وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ، ووجهوه بأن مثل : تخطيا يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياسا مطردا لأنها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة ، فلما اطرد الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء ، فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا » .

فكأنه أجاز فيه إبدال الهمزة ياء وهذا هو الغالب أو جعله على تفعيل

---

١) النساء ١٦٥ ٢) البيت لم يعرف قائله : وتنزى تحرك - الشهلة العجوز ، وانظر الشافيه ١/١٦٥ وشرح التصريح ٢/٧٥ والاشمونى ٢/٣١٢

٣) ج ٢ ص ٧٥ .

وجعله من غير اعتماد على كلام أبي زيد الذي ادعى أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب ، وهذا يخالف ماعليه الكتاب فقد ذكر فيه تفعله فقط واعتبر أن ذلك هو الوارد عن العرب قال « ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزئة وتهنئة وتقديرهما : تجزعة وتهيئة لأنهما ألحقوهما بأختهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أديت بأقمت حين قالوا : أديت (١) » .

وهو بذلك ـ رحمه الله ـ يشير إلى جواز صياغة ما كان على فعل الصحيح اللام أيضاً على مفعله نحو : جرب تجربة ، وجزع تجزعة ، والأكثر التفعيل.

ويجوز مجيء المصدر منه على فعال بالتشديد أو بالتخفيف نقول : كذب كذابا و كذابا قال تعالى : « وكذبوا بآياتنا كذابا (٢) » وقرىء بالتخفيف (٣)

قال أبو حيان : وقيل : « هو مصدر على غير المصدر » والواقع أنها صيغة أصلية للمصدر بدليل قول سيبويه : وقد قال ناس : كلمته كلاما ، وحملته حملا أرادوا أن يجيئوا به على الأفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفا مكان حرف ولم يحذفوا . وقد قال الله عز وجل « وكذبوا بآياتنا كذابا » .

قال الرضي (٤) : « وأما كذاب بالتخفيف فمصدر كذب ، فلم أسمع به ، والأولى أن يقال . . . إنه مصدر كاذب أقيم مقام مصدر « كذب » كما في قوله

---

١) الكتاب ٤ / ٨٣ ٢) النبـــأ ٢٨

٣) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٧ / ١ والبحر المحيط ٨ / ١٢٥

٤) الشافيه ١١ / ١٦٦

تعالى : « وتبتل إليه تبتيلا (١) » :

يريد أنه اسم مصدر ، وليس بمصدر مخالفا لسيبويه في قصده بأنه مصدر حيث قال : هذا باب ما جاء المصدر عليه على غير الفعل ، لأن المعنى واحد ، وأورد الآية السابقة .

ويرد الكوفيون (٢) صيغة جديدة وهي « التفعال » لأن أصلها التفعيل الذي يفيد التكثير ، قلبت ياؤه ألفا لمفاصل التكرار التكرير .

وقال السيوطي (٣) : وزعم بعضهم قياس « التفعال » .

وقال الفراء : هو من التفعيل ، وزعم قوم قياس : « فعيل » .

وقال العلامة الأشموني (٤) : « والتفعال كله بالفتح إلا هذين على أنهما عند سيبويه مصدر التبيان والتلقاء بالكسر ، اسمان وضع كل منهما موضع المصدر » .

ويروي أبو حيان في ارتشاف الضرب (٥) هذه المصادر المخالفة ويعقب عليه بقوله : وهذه المصادر التي شذت عن القياس أكثرها يسميها معظم النحاة أسماء مصادر لا مصادر ويسميها بعض اللغويين مصادر لم تجر على فعلها ولا مشاحة في الاصطلاح ، ومن المصادر ما يجيء على التفعال كالتكرار والترداد وهي كثيرة ، وذكر بعضهم أن ذلك مقيس ومذهب البصريين أنه مصدر يدل على الكثرة ، وليس مقيسا على فعل المضعف الذي يراد به

---

١) المزمل ٨ ٢) الهمع ٢ / ٦٨ ٣) شرح الأشموني ٢ / ٣١٤

٤) ج ١ ص ٢٢٨ ت د / التحاس ط الخانجي ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م .

٥) الكتاب ٤ / ٨٢ وشرح القافية ١ / ١٦٧

التكثير . ثم قال : وزعم الأعلم أنهما مصدران وشذ في كسرتهما ومعناهما التكثير وهو مخالف لنص سيبويه ، وإنما جاء كسر التاء في هذا الوزن في أسماء تحفظ نحو تمساح » ا . هـ

وسيبويه يرى أنها صيغة أخذت من الثلاثي للمبالغة ، قال (١) : هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت ، فتلحق الزوائد ، وتبنيه بناء آخر ... وذلك قولك : في الهذر التهذار ، وفي اللعب التلعاب ، وفي الصفق : التصفاق وفي الرد الترداد ، وفي الجولان : التجوال ، والتقتال والتسياق ، وليس شيء من هذا مصدر فعلت ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت على فعلت ، وأما التبيان : فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة ولكنه بني هذا البناء فلحقته الزيادة ، ونظير هذا التلقاء » ا . هـ

وأستطيع بعد هذا العرض أن أوجز مصادر فعل الصيغ الآتية :

١ - يأتي في الأغلب على « فعيل » إن كان صحيح الآخر نحو : تعليم في علم فإن كان معتل الآخر جاء على تفعله ، رأى سيبويه بحذف المد ، لأنه المحذوف في الصحيح نحو : تجربة ، والمهموز نحو : تهنئة ، خلافا للأخفش الذي يرى أنه على وزن تفعيلة ، لأن الحذف للطرف وهي محل التغيير .

٢ - قد يأتي على وزن « فعال » نحو : حساب ، كذاب ، وقد يخفف الوزن فيكون على « فعال » والحدث معناه ، وإن اختلفوا في حقيقته هل هو مصدر ؟ أو اسم مصدر ؟ أو مصدر لفعل ليس موجودا في الكلام .

---

١) الشافيه ج ١ ص ١٦٨

٣ - قد يأتى على فعال ، على رأى الفراء والكوفيين كالتكرار والترداد - وهو رأى جيد أميل إليه وأؤيده حتى تتسع مفردات اللغة بكثرة صيغ المصادر وجعله سيبويه من الثلاثى .

٤ - قد يأتى المصدر على قلة على زنة « فعيلى » كالحثى والرميا والحجيزى ونقاه الرضى (١) .

٢ - مصدر « أفعل » الرباعى - وما كان مبدوءاً بهمزة وصل :

إذا كان الفعل رباعيا مبدوءا بهمزة قطع نحو : أكرم ، أحسن ، أمر ، أبلى فإن مصدره يكون على وزن « إفعال » بكسر أوله ، وزيادة ألف بعد ثالثه وقبل الآخر تقول : إكرام ، إحسان ، إقرار ، إبلاء - قال صاحب الهمع(٢) « ولأفعل إفعال سواء أكان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا متعديا أم لازما كأكرم إكراما ، وأمسى إمساء ، وأحل إحلالا ، وأعطى إعطاء »

ومعتل العين قياسه كذلك ولكن تنقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها الآن ، فيلتقى ساكنان وهما الألف المنقلبه عن العين وألف المصدر نحو : أقام ، أجاب والأصل : إقوام وإجواب ، فتنقل حركة الواو ، إلى الجيم الساكنة الصحيحة ، ثم تقلب الواو ألفا لما سبق فتصير إقاام - إجاااب - ثم يحذف أحد الألفين والألف الأولى بالحذف عند الخليل وسيبويه (٣) هى الثانيه قياساً على حذف مدة نحو :

---

١) الشافيه جـ ١ ص ١٦٨ ٢) ٢ / ١٦٧

٣) الشافيـــه ١ / ١٦٥

تعزية ، ولكونها زائدة ، وقربها من الطرف ، والأطراف محل التغيير ووزنها إفعـــله .

أما الأخفش والفراء فيرى أن المحذوف الألف الأولى ، لأن الأول يحذف للساكنين إذا مدا كما فى : قل . وبع . ووزنها : إفالة .

وقال الرضى : وأجاز سيبويه أيضا عـــدم الإبدال نحو : أقام اقاما ، واستجاز استجازا ، استدلالا بقوله تعالى (١) « واقام الصلاة » فالتعويض عنده عـــلى ذلك جائز وليس بلازم بخلاف التعويض عنده فى التعزية ، إذ لم يسمع .

وخص الفراء ذلك بحال الاضافة ليكون المضاف إليه قائما مقام الهـاء ، وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الاضافة ، كاقام الصلاة ، واستنار البدر والأصل إقامة الصلاة ، واستنارة البدر . فحـــذف التاء لسد المضاف إليه مسدها .

وقد أيد الأخفش الفراء (٢) فى ذلك ، وحكى : أجاب إجابا بالحذف فى غير الاضافة وقد يرد عن العرب بلا إعلال تنبيها على الأصل الذى كان متبعا نحو : أغيم . أغيل ، وقياس ذلك أغام . أقال ، ولكن العرب لم تعله وصححته ولا ضير فى ذلك إذن فمصدر الرباعى المبدوء بالهمزة أن يكسر أوله ، ويزاد ألفا قبل الآخر ، وهذا قياس كل ما أوله همزة وصل من الفعل الماضى الخامى والسداسى نحو : اقتدر ، انقلب ، أحمر ، استخرج صحيح العين كما سبق أو

---

١) النور الآية ٣٧ ٢) شرح التصريح ٢ / ٧٥

معتلها نحو : استجاب . واستجار . واعتاد ، فإن المصدر فيها بكسر أولها وزيادة ألف قبل آخرها نقول : اقـاد . انقلاب . احمرار . استخراج . استجابة . استجارة . اعتبار . اختيار . انقياد . ولا بد أن تكون همـــزة الوصل أصلية . بأن لا يكون الفعل أصله تفاعل كتطاير وتطير نقول : اطاير بإدغام التاء فى الطاء ، واجتلاب همزة الوصل وعلى ذلك فمصدره لا يكون بكسر ثالثه . ولا تزاد ألف قبل آخره بل يضم الحرف الذى قبل الآخر نظراً إلى الأصل نحو : اطاير . ايطاير . اطايرا . وطيرا يطيرا . اطيرا ، أو كان حرفا مقارباً للتاء نحو : اختصم . اهتدى نقول : خصم خصاما . وهدى هداء .

قال الشيخ خالد : (١) : « وجملة الأفعال الماضية التى أولها همزة وصل ، فافا وخلافا خمسة وعشرون ولا تكون إلا خماسية أو سداسية » .

فإن كان الفعل السابق معتل العين نحو : استقام . استبان . عمل فيه ماعمل فى مصدر « أفعل » المعتل العين من النقل والقلب أى نقل حركة العين الى الساكن الصحيح قبلها وقلب العين ألفـا والأصل : استقوام . استبيان . ثم يحـذف احدى الألفين استقاام . استباان ويعوض عنه التاء المربوطة آخرا ، نقول : استقامة . استعاذة . والخلاف فى المحذوف فيه كسا قه .

وقد يرد فى الأسلوب صحيحا غير معتل تنبيها على الأفعل فيكون فصيحا فى الاستعمال . شاذاً فى القياس كقوله تعـالى (٢) : « استحوذ عليهم الشيطان » ومنه قول العرب : إستفوق الجمل . واستتيست الشاة وهكذا .

---

١) التصريح ٢ / ٧٥ ٢) المجادلة ١٩

قال سيبويه (١) « وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة ، وجاء على مثال : « استفعلت » وما لحق من بنات الثلاثة بينات الأربعة ، فإن مصدره يجيء على مثـــال « استفعلت » وذلك أحر نجمت أحر نجاما ، واطمأننت اطمئنانا ، فالمصدر يكون على وزن « استفعال » أى بكسر أوله وثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره . وقال أيضا : هذا باب ما لحقته الهاء عوضا لما ذهب ، وذلك قولك أقمته إقامة ، واستعنته استعانة ، ورأيته إراءة ، وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحروف على الأصل . قال الله عز وجل : « لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة (٢) » .

وقالوا : أريته إراء مثل أقمته إقاما ، لأن من كلام العـــرب أن يحذفوا ولا يعوضوا » .

يريد أن التعويض بعد الحذف فى « أفعل واستفعل » جائز لوجود السماع بالحذف بلا تعويض بخلاف الحذف فى « تفعلة » فالتعويض واجب لعـــدم السماع فيه بالحذف بلا تعويض .

٣ - مصدر « فاعل » :

اذا كان الفعل رباعيا على وزن « فاعل » نحو قاتل ، جاهد ، رابط ، خاصم جالد . وكان صحيح الفاء كما سبق فإن مصدره المطرد على المفاعلة ، وقد يأتى على فعال ، ولا يتعين نحو : قاتل . قتالا ومقاتلة ، وجاهد مجاهدة وجهادا ، ورابط مرابطة ورباطا . وخاصم مخاصمة . وخصاما . وجالد مجالدة وجلادا وقد يتعين

---

١) الكتاب ٤/ ٨٥ ٢) الفرد ٣٧

المفاعلة فقط اذا كان معتل الفاء نحو : يامن وياسر فقول : مياءنة . ومياسرة . وتمتنع يمانا ويسارا . قال صاحب التصريح (١) : « لاستقبال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم : انه لم يوجد منه الا اليسار لغة فى اليسار والا : اليعار جمع يعر وهو الجدى » .

واللازم عند سيبويه « المفاعلة » وقد نص على ذلك بقوله (٢) : « وأما قاعلت » فإن المصدر منه الذى لا ينكسر أبداً « مفاعلة » جعلوا الميم عوضا من الألف التى بعد أول حرف منه . والهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف . وذلك قولك : جالسته . مجالسه . وقاعدته بقاعدة . وشاويته مشاوية »

وقد علق السيرافى (٣) على تعليل سيبويه السابق بأن كلام سيبويه فى هذا مختل : وذلك أنه جعل الميم عوضا من الألف التى بعد أول حرف منه وذلك غلط . لأن الألف التى بعد أول حرف منه هى موجودة فى مفاعلة . ألا ترى أنك تقول : قاتلت . وبعد القاف ألف زائدة . وتقول : مقاتله فى المصدر . وبعد ايقاف ألف زائدة . فالألف موجـــودة فى المصدر والفعل فكيف تكون الميم عوضا من الألف والألف لم تذهب ؟

وأرى :

أن تعليل سيبويه سديد ، لأن كلامه ينصب على الأصل من مصدر « فاعل » بأبه فيعال فاجتمع عندنا ألفان ألف الفعل الذى حذف . وعوض عنه الميم الأولى فى الصيغة المطردة « مفاعلة » سماعا ، وجعلوا الهاء عوضا من الألف

---

١) ٢/٧٦ ٢) الكتاب ٤/٨٠ ٣) حاشية المصدر والصفحة السابقة

التى فى المصدر الأصلى وهو « فيعال » بدليل قوله بعد ذلك : « وجاءت كما يجىء المفعل مصدراً والمفعلة ، إلا أنهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التى فى قيتال . وهو الأصل . وألف « مفاعلة » ليست هى ألف « فاعل » ، لأن ألف المصدر ، تخالف ألف الفعل لتبـــاين ذاتيها ، فكلام سيبويه مستقيم كما قال (١) : وجاء كالمفعول ، لأن المصدر مفعول ، وهو مخالف للعامل وهو الفعل فالألف فى المصدر جاءت عوضا عن ألف فاعل بعد صياغة « مفاعلة » من الفعل .

وأما صيغة « فعال » وهى الصيغة الأصلية لفاعل نحو « قتال » فإن الاصل منها : قيتال فحذفوا الياء لكثرتها فى كلامهم ، مكتفين بدلالة الكسرة عليها قال الرضى (٢) : « وأما فعال فى مصدر فاعل كـقتال فهو مخفف القياس إذ أصله : قيتال » وقال فى الشافيه (٣) : « وفعال فى فاعل متصور « فيعال » والياء فى مكان ألف فاعل » .

وقد صرح بذلك سيبويه بقوله (٤) : وجاء « فعـال » على فاعلت كـثيراً ، كأنهم حذفوا الياء التى جاءت بهـا أولئك فى قيتـال ، وأما المفاعلة فهى التى تلزم ولا تتكسر » .

وقال السيرافى (٥) : « وقد يدعون الفيعـال ، والفعـــال فى مصدره ولا يدعون مفاعلة . قالوا : « جالسه مجالسه ، وقاعدته مقاعدة » .

---

١) الكتاب ٤ / ٨٢ ٢) شرح الكافيه ٣ / ١٩٢

٣) جـ ١ ص ١٦٦ ٤) الكتاب جـ ١ / ٨٧ ٥) حاشية الكتاب ٤ / ٨٠

قال فى شذا العرف (١) :

وقد يمتنع الفعال نحو : الجلاس ، والقصاد ، لأنهما لم يسمعا ، وأصل : فعال فيعال . وهذه لغة أهل اليمن ، ثم حذفت الياء تخفيفا » .

٤ - مصدر الرباعى المجرد والملحق به :

الرباعى الأصلى الذى يبنى عليه الفعل ، ولا يجوز حذف حرف منه نحو : وحرج ، طمأن ، كفهر ، ودلهم ، زلزل فان المصدر الكثير منه يكون على « فعللة » وهو المقيس فيه تقول : دحرج دحرجة ، وطمأن طمأنة ، وكفهر كفهرة ، ودلهم دلهمة ، وزلزل زلزلة ، وسرهفت الصبى (٢) سرهفة ، ويأتى أيضا على « فعلال » ولكنه سماعى الا فى المضعف كزلزل . فهو قياس فيه تقول : وحراح . سرهاف . زلزال . وسواس . وشواش « وهو كلام فيه اختلاط » - قال فى التصريح (٣) :

« ما ألحق به (فعللة) والملحق بفعلل ستة أبنية وهى : بيطر بطرة ، وهو قل قلة ، وجليب جليبة ، وجهور جهوره ، وسلق سلقية . وقلنس قلنسة وزاد بعضهم : سنبل . وشريف الزرع . عذيط . وتابل . ويرنأ لحيته (٤) » فما سبق قياس منه : ولم يسمع على « فعلال » فى المضعف الا فى : سرهاف

---

١) ص ٤٥ ٢) أحسنت غذاءه ٣) ٢ / ٧٦

٤) معانيها على التوالى : عالج ، كبر وضعف عن الجماع ، لبس الجلباب ، رفع صوته ، استلقى على ظهره ، لبس القلقنسوة ، طال ورقه ، خضبها بالحناء .

وحيقال ودحراج قياس . وليس بسماعى كما نص على ذلك الصيمرى (١) وغيره وعلى ذلك نقول (٢) : برهم . بهرج برهمة . يهرجه فقط على فعلة .

وذهب ابن مالك فى التسهيل (٣) : إنه يكون على « فعللة » أى بزيادة هاء التأنيث فى آخره أو فعلال ، بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره مثل : ذلزال وحزالج .

قال العلامة الأشمونى (٤) : واجعل من فعلال وفعلله ثانياً لا أولا وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .. ثم قال : يجوز فى المضاعف من « فعلال » فتح أوله وكسره وليس فى العربية فعلال ، إلا فى المضاعف والكسر هو الأصل ، وإنما فتح تشبيها بالتفعال » .

وذهب الكسائى (٥) والفراء وصاحب الكشاف الى أنه الزلزال ، بالكسر المصدر ، وبالفتح الاسم ، وكذلك : القمقاع ، والوسواس . وأجاز قوم أن يكونا مصدرين ، اهـ .

ويرى الصبان (٦) : أن المطرد فى المصدر من « فعلال » هو الكسر ، وأن الفتح ندر فى قولهم : « وسوس الشيطان وسواسا » ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم فى مروره غطغاطا إذ التوى ، وأن غير ذلك من المفتوح للوصفية المقصود بها المبالغة ، وتجويز الزمخشرى الفتح فى المصدر الذى لم

---

١) حاشية الخضرى ٢ / ٣٢ ٢) انظر مع سكوت طرفه .

٣) ص ٢٠٨ ٤ ، ٥) شرح الاشمونى على الصبان ج ٢ ص ٣١٤

٦) حاشية الصبان ٢ / ٣١٤ والتسهيل ص ٢٠٨

يسمع فتحه قياسا على ماسمع : يرد بأن النادر لايقاس » .

وعلى ذلك فيراد اسم الفاعل فى الزلزال بمعنى : المزلزل ، والوسواس بمعنى الموسوس ، والمضاعف قد يراد به ماسبق ، وقد يراد به المصدر قليلا نحو : بلبال ، وخلخال وزلزال ، وهذا كثير ، والقليل من غير المضاعف نحو : خزعال أى طلع ، وهذا مانقله الفراء ، وزاد ثعلب : قهقاراً . وزاد أبو مالك قسطالا بمعنى قسطل وهو الغبار - وقد صرح بذلك الرضى فى الشافية (١) .

ويقول سيبويه (٢) فيما سبق : « هذا باب مصادر ثبات الأربعة » .

فاللازم لها الذى لا ينكسر عليه أن يجىء على مثال فعللة ، وكذلك كل شىء ألحق من ثبات الثلاثة بالأربعة ، وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزلته زلزلة وحوقلته حوقلة . وزحولته زحولة .

وانما ألحقوا الهاء عوضا من الألف التى تسكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال ، وقالوا : زلزلته زلزالا وقلقته قلقالا . وسرهفته سرهافا » ا . هـ

فالمصدر على فعلله أو فعلال فى المضعف وغيره كما مثل سيبويه وفعلال بكسر الفاء ، وقد فتح العرب أيضا الفاء فيها قال :

وقد قالوا : الزلزال ، والقلقال ، ففتحوا كما فتحوا أول التفعيل فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف فى « الفعالة » والمفعاله هنا بمنزلة المفاعلة فى قاعلت والفعلال بمنزلة الفيعال فى قاعلت ، وتمكنها ههنا كتمكن ذينك هناك » ا . هـ

---

١) ج ١ ص ٢٠ ٢) الكتاب ج ٤ ص ٨٥

مصدر الفعل المبدوء بالتاء الزائدة :

إذا كان الفعل الماضى مبدوءا بتاء زائدة ، نحو : تعلم . تقدم . وتبصر . وتخرج ، ونحو ذلك ، فإن مصدره يأتى فيه بضم رابعه نقول : تعلم . تقدم . وتبصر . وتخرج وتدحرج تدحرجا . وتكفهر تكفهرا . فالماضى خماسى دائما وقد بدىء بتاء زائدة ، وأصله تفعلل ، وما كان على وزنه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه ، ومجموع ذلك عشرة أبنية وهى : تفعل نحو تجمل تجميلا ، وتفاعل مثل : تغافل تغافلا ، وتفعلل مثل تمسكن تمسكنا ، وتفيعل نحو : تبيطر تبيطرا ، وتمفعل مثل : تمسكن تمسكنا ، وتفوعل نحو : تجورب تجوربا ، وتفعفل مثل : تقلنس تقلنسا ، وتفعول نحو ترهوك ترهوكا ، وتفعلت نحو : تعفرت تعفرتا ، وتفعلى نحو : تسلقى تسليقا . لكن تقلب فيه الضمة قبل الياء كسرة (١) .

ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء وجوبا حتى لا يؤدى عدم القلب إلى وجود مالا نظير له فى اللغة العربية ، إذ ليس فيها اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة نحو : تعالى تعاليا ، توانى توانيا ، تفانى تفانيا فإذا كسر ماقبل الألف فتقلب الألف ياء مثل تعالى تعاليا وهكذا .

وقد يحدث إدغام فى الفعل بعد إبدال فتتغير صورته نحو : تدافع وتثاقل فتدغم التاء فى الدال ثم يؤتى بهمزة الوصل لسكون الأول بسبب هذا الادغام فتقول : ادافع والثاقل والمصدر منه : تدافعا ، تثاقلا ثم يحدث فيه الادغام

---

١) انظر شرح التصريح ٢ / ٧٦

فتقول : ادارکا ، إثقالا . مراعاة لصورة الفعل الحالية ، بعد صورته الأصلية ، وقبلها : اترس . اطير . اظالم . اسمع . وهذا الادغام مطرد فى الماضى والمضارع والأمر ، والمصدر ، واسمى الفاعل والمفعول (١)

قال سيبويه (٢) - رحمه الله - وأما مصدر تفعلت فإن التفعيل ، جاءوا فيه بجميع ماجاء فى تفعل ، وضموا العين ، لأن ليس فى الكلام اسم على تفعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت ، ولا غير الياء ، لأنه أكثر من فعلت فجعلوا الزيادة عوضا من ذلك .

من ذلك قولك : تكلمت تكلما ، وتقولت تقولا .

وأما الذين قالوا : كذابا فإنهم قالوا . تحملت تحمالا . أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها فى أفعلت واستفعلت ، وأرادوا الكسر فى الحرف الأول كما كسروا أول إفعال واستفعال ، ووفروا الحروف فيه وقصدهما فيهما ، اهـ

فسيبويه يحمل كما كان على وزن تفعل صيغتين هما : تفعل . بضم الرباعى وتفعال تقول : تحمل تحملا ، وتحمالا ، وتعلم تعلما وتعلالما وهكذا .

وحكم عليها بالشذوذ صاحب التصريح ، ولم يجعلها صيغة أخرى لتفعل .

تلك هى أشهر المصادر القياسية لغير الثلاثى من الماضى الرباعى والخماسى والسداسى وتسير على قواعد مضبوطة ، وما خرج عنها نادر لايقاس عليه ، فيحفظ مثل تراءى القوم رميا بكسر الراء والميم وتشديد الياء والقياس : ترامیا وحوقل : حيقالا والقياس حوقلة ، وأشذ حوقالا بالفتح ، لأنه مخصوص

---

١) شرح الشافية ٣ / ٢٩٠ ٢) الكتاب ٤ / ٧٩

بالمضاعف ، واقشعر جلده ، قشعريرة ، بضم القاف وفتح الشين ، والقياس اقشعراراً ، وتزى . تزيا والقياس تزية (١) .

وفى مصادر غير الثلاثى يقول ابن مالك - رحمه الله :

وغـــير ذي ثلاثة مقيس ... معتبرة كقدس التقديس
وزكه تزكية . وأجملا ... إجمال من تجملا تجملا
واستعـــذ استعاذة ثم أقم ... إقامة وغالبا - ذا - التالزم
وما يلى الآخر مد واقبحا ... مع كسر تلو الثان مما افتتحا
بهمز وصل كاصطفى وضم ما ... يربع فى أمثـــال قد تبلبلا

فعلال أو فعللة لفعللا * واجعل مقيسا ثانيا لا أولا
لفاعل الفعال والمفاعلة * وغير ماس السماع عادله (٢)

ومن المصدر الصريح : « اســـم المرة »

وهو مصدر صريح يدل على الحدث مقيدا بدلالته على الوحدة بخلاف المصدر السابق الصريح الذى يدل على المعنى المجرد غير معتد بزمن أو مكان أو عدد أو هيئة ، فإذا غير فى صورته اللفظية على وزن خاص للدلالة على شىء محدد كالوحدة والمرة سمى بالمصدر الدال على المرة .

معناه :

اسم مصاغ من المصدر على وزن خاص ليدل على الحدث بقيدا بالوحدة

١) شرح الشافية ١ / ١٧٨ ٢) الألفية ص ٤١

نحو : ضرب ضربة . فهم فهمة . وشرح شرحة . وجلس جلسة . فكل كلمة مما سبق تدل على حدث وقع مرة واحدة .

أو زامة .

أولا : يصاغ من الثلاثي فيكون على وزن « فعلة »(١) : فتدل على المرة فوق دلالتها على المعنى المجرد من الحدث ، تقول : من أخذ أخذه . وقعد قعدة . وجال جولة . فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعية على « فعلة » هفوة . رأفة . رحمة . صحيحة . فيجب زيادة كلمة أخرى لتدل على المرة تكون صفة أو قيام قرينة من الأسلوب تدل على المرة نحو : إن رحمة واحدة من الله لعباده كافية لغفران ذنوبهم . ونحو : أهلك الله قوم لوط بصيحة لم تتكرر . ولو كان مصدره على فعله حول أيضا الى فعله نحو : عزه ونشد في مكسورهما .

شروط صوغها :

يشترط لصوغ « فعله » التي المرة شرطان (٢) :

١ - أن تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل ، والتفوق ، والغباء .

٢ - ألا تكون تلك الصفة ثابتة كالحسن والظرف والقبح والطول والقصر . أي لابد أن تكون غير ثابتة ومتنقلة نحو : القرب . الأخذ . القعود الجولان ونحو ذلك .

---

١) الشافية ١ / ١٧٨ ٢) حاشية الخضري ٢ / ٣٢ ، ٣٣ بتصرف .

قال سيبويه (١) : « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على الأصل ، لأن الأصل « فعل » فإذا قلت الجلوس والذهاب ، ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ، ولم تكن من الفعل » . . فكان ماجاء على « فعل » أصله عندهم الفعل في المصدر ، فإذا جاءوا بالمرة جاءوا بها على « فعلة » كما جاءوا بتمرة على تمر وذلك : قعدت قعدة ، وأثبت أتية » .

ويستدرك الرضي في الشافية على كلام سيبويه بأن من المصادر مايرد بالتاء نحو : نشدة ، فلا يمكن أن يدل على المرة مع دلالته على صيغة المصدر بل لابد من إضافة حتى يدل على المرة منه ، لذلك يرى أن « فعلة » في الثلاثي ليست عامة بل هو إما مجرد من التاء أولا . ولذلك قال (٢) : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أولا ، ثم قال مؤيداً سيبويه حيث رأى أن جميع مصادر الثلاثي مطلقا على فعل « والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى « فعلة » فتقول : نشدة نشدة بفتح النون » .

ومعنى ذلك أن مابني على التاء لابد من قرينه أو صفة لتدل على المرة منه بهذه الزيادة . ولكنه يرى أن مجيء فعله بدون الوصف كاف في الدلالة فليس بلازم عنده القرينة أو الوصف .

---

١) الكتاب ٤ / ٤٥ ٢) ١ / ١٧٩

ثانيا : ويصاغ من غير الثلاثي : بمجيء مصدره الأصلي نحو : انطلاق ودحرجة من دحرج ، ثم تزيد في آخره تاء التأنيث للدلالة على المرة منه تقول انطلاقة واخراجه ، واستغفارة وذلك إذا لم يكن مصدره مختوما بها . فإن ختم بها نحو : دحرجة ، تعزية زدت عليه وصفا بكلمة الواحدة تقول : دحرجته دحرجة واحدة ، وعزيته تعزية واحدة .

ومع ذلك فإن العلامة الرضي يرى أن الوصف بواحدة ليس بلازم ، وأن حذفها لا ينقص دلالتها على المرة يقول (١) : والأكثر الوصف في مثله بالوحدة لرفع اللبس نحو : عزيته تعزية واحدة ، ولو قلنا : بحذف تلك التاء والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس » .

والمصدر الأشهر هو الذي يصاغ منه الوحدة لا الغريب منه تقول (٢) : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول : دحراجة ، وكذلك لا تقول : قاتلت قتالة ولا كذبت كذابة » .

ويقول أيضاً : « وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ، ولم يردا إلى بناء فعلة ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما : إتيانة ولقاءة ويجوز : أتية ولقية على القياس » .

ويقول سيبويه (٣) : وقالوا : أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة واحدة - ونحو : اتيانه قليل » .

---

١) الشافية ١ / ١٧٩ ٢) المصدر نفسه ١ / ١٨٠

٣) الكتاب ٤ / ٤٥ وص ٨٧ منه .

اسم الهيئـــة :

وإذا أردنا أن تدل على الهيئة بمصدر الثلاثي ، فوق دلالة على المعنى المجرد قال سيبويه (١) : - رحمه الله - « هذا باب ما تجيء فيه « الفعلة » تريد بها ضربا من الفعل ، وذلك قولك : حسن الطعمة ، وقتلته قتلة سوء ، وبشدت الميتة . وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل والضرب الذي هو عليه من العظم . ومثل هذا الركبة والجلسة والقعدة » .

ومعناه :

هو ما صيغ من الفعل ليدل على نوع خاص من الحدث كما ذكر سيبويه نقول : ضربت ضربة أي ضربا موصوفا بصفة . وتلك الصفة إما أن تذكر نحو : جلس جلسة حسنة . أو تكون معلومة بقرينة الحال كقول النابغة :

ها إن قاعذرة إن لم تكن نفعت ٭ فإن صاحبها قد تاه في البلد (٢)

أي عذر بليغ . هذا إذا لم يبن المصدر مختوما بالتاء نحو : نشدة . دوية . عزة وخوة . فإن بني عليها دل على الهيئة منه بالصفة . أو قرينة أخرى نقول . نشدة الضالة نشدة عظيمة . أو نشدة الملهوف فإن كان مصدره على فعله بفتح الفاء نحو : رحمة حولناه للدلالة على الهيئة منه على فعله تقول : رحمة تنفع ورحمة تضفع ، وهكذا . .

أما إن كان الفعل غير ثلاثي نحو : دحرج . أقام . استفاد . تعلم . استقر

---

١) ج ٤ ص ٤٦ وما بعدها . ٢) البيت من البسيط في ديوانه ص ٢٤ وانظر شرح التصريح ٢ / ٢٢٥ ومعجم الشواهد ج ١ ص ١١٨

فلا تصاغ منه اسم هيئة ، وإنما يعتمد على الوصف أو القرينة فى الدلالة على الهيئة فليس له صيغة واردة فى العـــرب نقول : التحدث الكثير سبب للملل والنفور من صاحبه ، الاستماع العاقل دليل على جودة العقل وحسن الافادة ، وهكذا .. وما ورد عن العرب فى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه مثل : اختمرت خمرة والمراد غطت رأسها بالخمار ، وانتقبت نقبة ، أى غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة ، أى غطى رأسه بالعمامة ، وتقمص قصة ، أى غطى رأسه بالقميص .

قال صاحب التصريح (١) : بعد أن أورد هذه الصيغ الشاذة ، وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم حذموا بنية المصدر ، وبنوا « الفعلة » حرصا على البيان ، وفيما سبق يقول ابن مالك - رحمه الله - :

وفعـــلة لمـــرة كجلس * وفعلة لهيئة كجلسة (٢)
فى غير ذى الثلاث « بالتا » لمرة * وشد فيه هيئة كالخرة

النوع الثانى من المصدر الصريح : المصدر الميمى :

ويأتى المصدر من الثلاثى المجرد ، فيفيد مع الحدث العام قوة فى الدلالة وتأكيداً له وتلازم صيغة الأفراد بصورة مطردة قياسية ، وأوله ميم لا تدل على المفاعلة ، وإنما على زيادة التأكيد فى الحدث الدال عليه المصدر - ويكون على صيغة « مفعل » بفتح العين أو بكسرها .

---

١) ج ١ ص ٧٧ ٢) الشافية ١ / ١٦٨

فيأتى على « مفعل » بفتح العين إن اعتلت لامه كمرمى ، ومغزى . وما وفى من رمى . غـــزا ، أو صحت لامه وفاؤه فتفتح كذلك مثل : حصد يحصد مجتهد وعرف يعرف معرف ، وفهم يفتهم مفتهم . فإن كان مثـــالا واويا صحيح الآخر ، نحو : وعد وزن . وقع فإن المصدر الميمى منه على مفعل بكسر العين نقول : موعـد . موزن . موقع . وهكذا من الفعل الثلاثى . وأما المثال اليائى متفتح العين نحو : ميسر .

قال الرضى (١) : « وأما مكرم ومعون ولا غيرهما فنا ووان حتى جعلهما الفراء جمعاً لمكرمة ومعونة ، وذلك على ماهو مذهبه فى نحو : تمر وتفاح ، وقد جاء مهلك بمعنى الهلك ، ومسألك ، وجاء فى بعض القرارات « فنظره إلى ميسرة (٢) » .

وأما مفعل : بكسر العين فى المثال الواوى ، لأنه معتل دائما ألزمه العرب وجهاً واحداً وهو كسر عينه على « مفعل » تشبيهاً بمضارعه يفعل بكسر العين حيث مضارعه وعد يعد . والعرب تشبه الشىء بالشىء فتعطيه حكمه ، وإن لم يكن مثله فى جميع حالاته .

قال سيبويه (٣) : وحدثنا يونس وغيره أن ناسا من العرب يقولون فى وجل يوجل وتحوه موجل وموحل ، وكأنهم الذين قالوا : يوجل فسلموه فلما

---

١) الألفية ص ٤١ ٢) قال ابن جنى هذه القراءة قراءة مجاهد والآن من البقرة رقم ٢٨٠ وفى اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ وهى قراءة وافقه ابن محيض . ٣) الكتاب ٤ / ٩٣

سلم وكان يفعل كحسب وكتب ونحوه شبهوه به وقالوا : موجة ، لأن الواو تسلم ولا تقلب » .

قال الرضي (١) : وقد يجيء في الناقص والمفعل ، مصدراً بشرط التاء كالمعصية والمجمعة ، وجاء في الأحرف المعيشة . قال سيبويه في « مطلع الفجر » بالكسر أي طلوعه ، ومجاء بالفتح والكسر المحمدة ومنمة ، ومعجزة ، ومعجزة ومظلمة . ومعتبة . ومحسبة . ومضنة . وبالضم والكسر المعذرة وبالفتح والضم : الميسرة . ومجلة بالتثليث : مهلك ومهلكة ، ومقدرة ، ومأدبة ومجاء بالكسر وحده : المكبر . الميسر . المقتل . المرجع . المجيء . المبيت المشيب . المعيب . المزيد . المسير . المعرفة . المعذرة . المأوبة . المعيشة . والمعيشة » ثم قال : فذود التاء المفتوح العين شاذ من جهته » ا . هـ

وقد نقل الصبان (٢) عن التسهيل عما شذ من محل اللام في المصدر من عطى . حمى ، وأوى له . مرضاه . معصيه . محيه : مأوية . مرضية . ومأوى الأبل » . وعما شذ من الصحيح وأورد أمثلة كما ذكرها الرضي سابقاً » .

وهذا كله من الفعل الثلاثي .

أما غير الثلاثي فيأتي بزنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر مثل قوله تعالى : « ومزقناهم كل ممزق (٣) » وكقول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم (٤)

---

١) شرح الشافية ١ / ١٧٠ ٢) ج / ٣ ص ٣١٧ ٣) سبأ ١٩

٤) البيت سبق الحديث عنه ص ١٠

ومن أنواع المصدر الصريح ـ المصدر الصناعى :

المصدر الصناعى جامد يؤول بالمشتق ، وهو قياسي (١) أجازه مجمع اللغة العربية فى القاهرة وجاء فى قراره : « حاجتنا إلى المصدر الصناعى ماسة فى علم الكيمياء وغيره من العلوم ، وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب ومخرجه سهل لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب وتاء النقل على رأى أبى البقاء فى الكليات » ا . هـ

ثم جاء فى المحضر بعد ذلك ما نصه « أن عضواً آخر قرأ نصوصا من شرح القاموس فى مادة « كيف » ونصوصا أخرى من كليات أبى البقاء ، وأن مناقشة الأعضاء فى هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتى وهو : إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء » ا . هـ

وعلى ذلك فيصح القياس عليه واستعماله فى التعبير اللغوى لحاجتنا الماسة إلى فى العلوم الحديثة المعاصرة .

والمراد به : كل لفظ جامد أو مستق ، اسم أو غير اسم ، زيد فى آخره حرفان ، ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ليدل على مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ .

فمثلا كلمة : الوطن فالمراد به الأرض التى يعيش فيها المرء ، فإذا أضيف إليها الياء المشددة ، بعد تاء التأنيث المربوطة دلت على مجموع صفات مختلفة يختص بها الوطن مثل: الدفاع عنه والجهاد فى سبيله ورفعة شأنه والاعتزاز به.

١) محضر جلسات الانعقاد الأول ص ٤٢٦ .

وجعله موضع فخر الانسان وعزته وهكذا .

وكلمة : « إنسان » فمعناها الأصلي الحيوان الناطق ، وهو معنى عضوى يتصل بجسم الانسان ووظيفة هـــذا الجسم . فإذا اتصلت به الياء المشددة مع التاء المربوطة نقلت « إنسانية » تغيرت الدلالة السابقة وأريد بها معنى جـــديدا يشتمل على مجموعة صفات تختص بالانسان وترفعه من الرحمة والشفقة والكرامة والمجد ، وأصبح المعنى الأول غير مراد .

ومثل ذلك : عرب . وعربية . وحيوان وحيوانية . واشتراك واشتراكية وهو اسم جامد مؤول بالمشتق . حكمه الاعرابي كسائر الأسماء فيقع فاعلا ومفعولا به ونعتا وحالا وغير ذلك من سائر الأنواع . فقول « الانسانية » يجب أن تتقدم إلى الامام فهى مبتدأ ، ونقول : تقدمت الانسانية فى الصناعة تقدما مذهلا . فهى فاعل . ونقول : أحببت الانسانية ففعلت لها كل عجيب فهى مفعول به ، ونقول أيضاً : هذا الرجل الانسانى جـــدير بكل تقدير واحترام ، فوقعت صفة للمبتدأ السابق ، ومثلا : كانت الإنسانية تعيش فى ظلام حالك ، فجـــاء الإسلام فرفع شأنها ، وأصبحت الإنسانية عالية الشأن رفيعة المقدار .

وحاجة العصر لهـــذا المصدر كبيرة فى العلوم المختلفة من الحكمية والماهية ونحو بحوث كيميائية وطبيعية وربانية ونحوية وصرفية .

والحق أنه لم يرد عن العرب منه إلا كلمات قليلة مثل (١) : إسلامية ، عربية

---

١) النحو الوافى ٣ / ١٥٧ وحاشيتها .

ولكن كثر اشتقاقه فى العصر العباسى فى زمن الترجمة ، فشاع وفشا فى كل العلوم .

بناء « مفعله » :

ويبنى من الاسم الثلاثى اللفظ أو الأصل اسم على صيغة « مفعلة » نحو : مفسدة ، ومبخله ، مجهلة ، ومسبعة ، مظبأة ، مأسدة ، وغير ذلك على هذه الصيغة من اسم ثلاثى للدلالة على أحد شيئين :

أحدهما : بيان سبب كثرة ما اشتقت منها نحو : مفسدة تقول الشباب مفسدة للمرء إذ لم يصنه الخلق القويم ، وقالوا : الولد مجبنه ، مبخله . أى سبب للجبن والبخل ، وكفر المنعم مخبثة ، والشراب مطيبة للنفس ، والطعام محسنة للجسم والحرب مأثمة ومعتمة ، وكثرة الشرب مبولة : أى سبب لكل ماسبق (١) .

الثانى : الدلالة على مكانها ومحلها . هذ الأرض مأسدة ، ومسبعة مذأبة ومثعلة . ومضأة ومعناه أى مكان الأسد ، والسباع والذئاب ، والثعالب والثناء والهاء لازمة لبناء هذه الصيغة فلا يقال : مأسد . ومسبع .

وقال سيبويه (٢) : أرض محياه أى . كثير حياتها . وقد جاء فى المحل مفعله بضم العين .

حكى أبو عبيد (٣) : مربلة . مطبخة . مقثأة بالضم والفتح .

ولا تبنى هذه الصيغة من غير الثلاثى يقول سيبويه : فإن كان الاسم غير ثلاثى

---

١) ارتشاف العرب ١ / ٢٣٠ ٢) انظر الكتاب ٤ ، ٥ / ٩٤ هارون
٣) الارتشاف ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١

لم يبين منه مايدل على الكثرة إلا ماشذ نحو : أرض مثعلبة ومعقربة أى كثير الثعالب والعقارب ولا يقاس عليهما ، فلا يقال : أرض مضفدعة » .

قال أبو حيان (١) : ومن النادر قولهم : أرض مسفرة على وزن مفعلة أى كثيرة العقارب كأنه رد الرباعى إلى الثلاثى ثم بنى منه مفعلة ، كأنهم لاحظوا فى العقرب معنى العقر » .

« صيغة مفعلة بين القياس والسماع » :

هذه الصيغة ورد منها أمثلة كثيرة عن العرب مثل : مخلفة ، مجدرة ، معمنة ومحركة . ومتخمة . مظباة . للدلالة على كثرتها أو محلها ، ووورودها بهذه الكثرة يدل على جـــواز القياس عليها . وصياغة مفعلة من الأسماء الثلاثية للدلالة على الكثرة أو المحل .

قال سيبويه (٢) : « وليس فى كل شىء يقال إلا أن يقيس » أى إن قست على ما تكلمت به العرب فهذا جائز لاتساع مفردات اللغة وزيادة روافدها لتواجه متطلبات العصر . وقد أجاز ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهذا هو الرأى السديد .

(١ ، ٢) الارتشاف ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١

الباب الثالث

صياغة المصدر المؤول والمسبوك بغير سابك

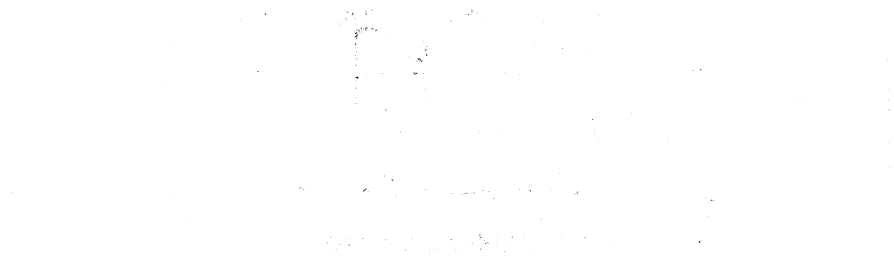

المصـــدر المؤول

النوع الثانى من المصادر :

قد علمنا مما سبق أن المصدر هو اسم صريح يدل على الحدث المجرد ، وله صيغ وأوزان محددة تشمل كل قاعدة منها أفرادا متعددة ، وقد بيناها على حسب ماقاله علمـــاء الصرف فكل صيغة مستقلة بنفسها لاتحتاج إلى أداة تسبك بها ، وهـــذا هو المصدر الصريح . وهناك مصدر يحتاج إلى حرف سابك يدخل على مابعده ، فيسمى بالمصدر المؤول ، فالحرف علامة لهـــذا المصدر وأمارة عليه نحو : أن تذاكر خير لك فالمقصود الحدث أى المذاكرة خير لك ، وهذا مايعنى عند النحاة بالموصول الحرف .

فالموصول معناه :

« أن لايتم بنفسه (١) ويفتقر الى كلام بعده بقبله به لتتم اسما ، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة فيجوز أن يقع فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومبتدأ وخبرا ، وهكـذا .

وحرفى معناه : أن يؤول مع صلته بمصدر ، ولم يحتج إلى عائد (٢) وعرفه أبو حيان (٣) فى الارتشاف : بقوله فالحرفى هو مايسبك منه ومن صلته مصدر ـ وكل هذه التعريفات مع تعريف الشيخ الخضرى (٤) القائل : بأنه

---

١) المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ١٣٨

٢) انظر الهمع ج ١ ص ٨١ والتصريح ج ١ ص ١٣٠

٣) ج ١ ص ٥١٨ ٤) ج ١ ص ٧٠

كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج إلى عائد لايتبين حقيقة الموصول الحرفى الذى هو موضع بحثنا الآن ، فالصلة هنا ليست لصلة الموصول الاسمى بأن تكون خبرية أبدا بل تصح أن تكون طلبية ، فتعرفهم بهذا الاطلاق ينصرف على الصلة المتعارف عليها ، لذلك كان تعريف العلامة رضى الدين تعريفا دقيقا جامعاً مانعاً يقول(١) : وهو الموصول الحرفى ما أول مع مايليه من الجمل بمصدر كما يجىء فى حروف المصدر ، ولا يحتـــاج إلى عائد ولا أن تكون صلتها جملة خبرية على قول الأكثر نحو . أمرتك أن قم ،

وعلى ذلك فالموصول فى الأصل اسم مفعول من وصل الشىء بغيره جعله من تمامه ، إذ لايتم معناه إلا بالصلة ، ولكن الحرفى لايحتـاج إلى عائد ولا يجوز الايقاف به كما قال الشيخ يس (٢) .

أما الموصول الاسمى فيحتاج إلى عائد ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحرفى .

والموصول الحرفى له حروف ستة بعضها موضع اتفاق من العلماء وبعضها مختلف فى حرفيته ومصدريته ، وقد ذكر هذا الخلاف أبو حيان فى كتـابه الارتشاف (٣) حيث قال : « والمتفق على حرفيته ومصدريته « أن وكى وأن» والمختلف فى مصدريته على ماتعين « لو وما ، والذى » وعدها السيوطى فى الهمع خمسة(٤) باسقاط « الذى » وجعلها من الموصول الاسمى ودونك الحديث عن كل أداة على حدة :

---

١) شرح الكافيه ج ١ ص ٣٥ ٢) حاشية على التصريح ج ١ ص ١٣٠
٣) ج ص ٥١٨ ٤) القصص الآية ٨٢

أولا - أن :

وهى حرف ثنائى الوضع بفتح الهمـــزة وسكون النون ، وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا مثل : أعجبنى أن ذاكرت قال تعالى : لولا أن من الله علينا لخسف بنا (١) ، ولكنها لا تؤثر فيهـا عملا بنصبه اتفاقا خلافا لعمل إن الشرطية فى الماضى حيث تعمل الجزم فى محله ، لأن المصدرية لم تؤثر فى معنـاه شيئا فلا تؤثر فى محله وأما « إن » الشرطية فقد أثرت فيـه بقلبه إلى معنى الاستقبال فلما أثرت فيه معنى أثرت فيه عملا فى محله ، والتقدير فى المثالين السابقين : أعجبنى مذاكرتك ، لولا من الله علينا فالمصدر المؤول فى المثال ونم فاعلا ، وفى الآيه : وقع مبتدأ .

أو مضارعا متصرفا كذلك . وينصبه لفظـا أو تقديرا أو محلا نحـو : « وأن تصوموا خير لكم (٢) ، ونحو : والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى . ونحـو : أن تسعى الى الخير أحسن ، أى سعيك . وكذلك : خير للبنات أن يقمن بواجبهن الدينى والدنيوى ، فتسعى مضارع منصوب والفتحة المقدرة ، ويقمن » فعل مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهو فى محل نصب بأن .

قال الرضى (٣) : أو مضارع ، وله فيه خاصة تأثيران آخران : نصبه وتخصيصه بالاستقبال » .

ويقول الشيخ الخضرى (٤) : وإن كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره

---

١) القصص الآية ٨٢ ٢) البقرة ١٨٤ ٣) الشعراء ٢٨

٤) شرح الكافيه ٢ / ٣٨٧

« أى المضارع » لأنها أم الباب ، فتوسع فيها .

أما دخولها على فعل الأمر أو النهى . فيرى جمهور النحاة أنها لا تدخل على فعل الأمر أو النهى .

قال الرضى (١) : والسر فى ذلك « لأن ينبغى أن يفيد المصدر المؤول أن مع الفعل ما أفاد أن مع ذلك الفعـــل ، والا فليسا مؤولين به . . والمصدر المؤول به « أن » مع الأمر لا يفيد معنى الأمر فقولك : كتبت إليه أن قم ، ليس بمعنى بالقيـام ، لأن قولك : بالقيام ليس فيه معنى طلب القيـام بخلاف قولك : « أن قم » ويتبين بهذا أن صلة « أن » لا يكون أمراً ولا نهيا ، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجـاز ذلك فى صلة « أن » المشددة ، وما ، وكى ، ولو ولا يجوز ذلك اتفاقا » ا . هـ

ولـكن سيبويه (٢) ووافقه أبو على الفارسى يقول : « وأما قوله : كتبت إليه أن أفعل ، وأمرته أن قم فيكون على وجهين :

على أن تكون « أن التى تنصب الأفعـــال . ووصلهـا بحرف الأمر والنهى كما تصل الذى بتفعل إذا خاطبت حين تقول : أنت الذى تفعـل . فوصلت « أن » بقم لأنه فى موضع أمر كما وصلت الذى فيقـــول : وأشباهها إذا خاطبت . والدليل على أنها تكون « أن » التى تنصب . أنك تدخل الباء فتقول : أو عزت إليه بأن أفعل . فلو كانت أى لم تدخلها الباء كما تدخل على الأسماء . والوجه الآخر : أن تكون بمنزلة « أى » كما كانت بمنزلة أى فى الاول » ا . هـ

---

١) شرح الـكافيه جـ ٢ ص ٣٨٦ ٢) الـكتاب ٣ / ١٦٢ هارون

وعلى ذلك فسيبويه يرى أنها توصل (١) بالأمر نحو : أشرت إليه بأن قم والنهى نحو : كتبت إليه بأن لاتفعل ، لأن حرف الجـــر لايدخل إلا على المصدرية ، ويؤول بمصدر طلبى أى أشرت إليه بطلب القيـام ، وبالنهى عن الفعل ، وبذلك لايضيع معنى الطلب بدخول « أن » المصدرية على الأمر أو النهى ، فدخول حرف الجر عليها دليل مصدريتها ، وقد قدر الزمخشرى ذلك فى قوله تعالى : « إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك من قبل أن يأتيهم عذاب أليم (٢) » أى بالأمر بالانذار .

ولكن سيبويه فى نصه السابق يجوز الأمرين أن تكون مصدرية إذا قدرت دخول الحرف أن عليها ، وإلا كانت تفسيرية بمعنى « أى » لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروف ، وخلوها عن الجار لفظا .

ويرى الشيخ الخضرى (٣) جواز أن تكون « أن » زائدة مع ماسبق كالمثال كتبت إليه بأن قم أى بهذا اللفظ زيدت «أن» كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا ، وأن كاف فى الواقع اسما لقصد لفظه » .

ويرى أبو حيان أنها لاتوصل بالأمر وأنها تفسيرية (٤) .

وحكى ابن هشام فى المغنى(٥) عن ابن ظاهر خلافا فى الماضى والأمر لم يحـله غيره وهو : حيث زعم ابن ظاهر أنها فى الماضى ليست الداخلة على المضارع

---

١) حاشية الخضرى ١ / ٧٠ ٢) نوح ١

٣) « « ١ / ٧٠ ٤) الارتشاف جـ ١ ص ٥٢٠

٥) ص ٤٣ وما بعدها .

بدليلين أحدهما : أنها تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره .

والثانى : أنها لو كانت الناصبة ، لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به .

ورد ابن هشام عليه : بأن ذلك منتقض بنون التوكيد فإن تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باتفاق وبأدوات الشرط ، فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضى باتفاق .

وعن الثانى : أنه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لأنها ، أثرت القلب إلى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه .

أما الأمر : فيخالف فى ذلك أبو حيان : لأن التقدير بالمصدر يفوت معنى الأمر ، وأنها لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لايصح : أعجبنى أن قم ولا « كرهت أن قم » كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع .

ورد عليه ابن هشام (١) فى دعواه : بأن فوات معنى الأمر فى الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المعنى والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يسلم مصدرية « أن » المخففة مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو : والخامسة « أن غضب الله عليها (٢) » إذ لايفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو : سقيا ورعيا .

وعن الثانى : أنه إنما امتنع ماذكره لأنه لامعنى لتعليق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكر ، ثم ينبغى له ألا يسلم مصدرية « كى » لأنها لاتقع فاعلا ،

---

١) المغنى ص ٤٤ ٢) النور ٩

ولا مفعولا ، وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ، فضلا عن أن سيبويه حكى عن العرب « كتبت إليه بأن قم » وادعاؤه بزيادة الباء وهم فاحسن ، لأن حروف الجر مطلقا لا تدخل إلا على الاسم أو ما فى تأويله .

وأرى :

أن « أن » المصدرية تدخل على الماضى مثل مرنى أن فهمت الدرس وعلى المضارع نحو : يعجبنى أن تذاكر دروسك وهى ناصبة مع كونها مصدرية وعلى الأمر نحو : أشرت إليه بأن قم وهى فى الأمر والماضى مصدرية فقط غير عاملة فى لفظهما ولا بد أن يكون الفعل بأنواعه كامل التصرف والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفى ، وجائز فيه أن تكون صلته طلبية وذلك فى الأمر وهو أمر خاص بالموصول الحـــرفى ، ويؤول مع مابعده بمصدر ، لذلك لايصح أن يكون الفعل جامداً نحو : وأن ليس للانسان الا ماسعى (١) ، فهى هنا مخففة من الثقيلة . وهذا المصدر المؤول يعرب على حسب حاجة الجملة السابقة فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ أو خبرا أو غير ذلك ، وقد يسد مسد المفعولين (٢) نحو : ظننت أن يقوم محمد .

ولا تغير إلا المضارع فتنصبه وتخلص زمنه للاستقبال ، ولا تنفصل عنه بفاصل ، ولا تغير زمن الماضى ، ولا تكون للحـــال ، فدلالتها الزمنية إما للماضى وإما للمستقبل فقط .

ولا يمكن أن تقع بعد « أن » المصدرية جـــلة اسمية تكون صلة لها ، لأنها

---

١) النجم ٣٩ ٢) النحو الوافى جـ ١ ص ٣٧٠

لا تسبك معها بمصدر ، وقولك : علمت أن محمد لقائم ، مخففه من الثقيلة أو كان بعدها جملة فعلية فعلها جامد نحو : وأن عسى قد دنا إخراجهم . فهى أيضا مخففة من الثقيلة .

وذهب الزمخشرى (١) إلى أنها تفيد الظرفية وخرج على ذلك قوله تعالى : « أن أتاه الله الملك (٢) » .

ثانياً : أن : المشددة النون المفتوحة الهمزة :

وهى إحدى أخوات إن ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، وتوصل باسمها وخبرها وتؤول بمصدر كقوله تعالى « أو لم يكفهم أنا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم (٣) » .

والمخففة من الثقيلة كالمشددة الا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة بعدها نحو قوله تعالى : وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين (٤) » .

وطريقه تأويلها بالمصدر أن يؤخذ مصدر خبرها ويضاف الى الاسم ان كان فعلا كالآية السابقة أو مشتقا نحو : علمت أن الله مطلع على أسرار عباده والتقدير فيهما : أو لم يكفهم انذالنا ، فالمصدر المؤول وقع فاعلا ، والثانى : علمت اطلاع الله على أسرار عباده ، فوقع مفعولا به فى محل نصب .

فإن كان الخبر جامداً نحو : عرفت أن محمداً أسد أو ظرفا نحو : أيقنت أن عليا فوق الشجرة أو فى المنزل « قدر » بالكون نقول : كونه أسداً ، استقراره

---

١) الارتشاف ١ / ٥٢٠
٢) البقرة ٢٥٨
٣) العنكبوت ٥١
٤) حاشيته ١ / ٧١

فوق الشجرة أو فى المنزل ، قال الشيخ الخضرى(١) : أو يقال فى الجامد بلغنى ريديتك ، لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية » .

والمخففة من الثقيلة كالسابقة ، وإن كان الفعل منفيا نحو : علمت أنه ماحضر أول النفى بالعدم فتقول : علمت عدم حضوره .

وعلى ذلك فتؤول أن مع معمولها بالمصدر .

قال السيوطى (٢) : وتوصل باسمها وخبرها .

ويقول الرضى (٣) : « وأما ان المشددة فتوصل بمعمولها إذا كانت عاملة ، وإذا كفت فبالجملة الاسمية أو الفعلية ، وهذا أيضا ماصرح به فى التوضيح(٤) حيث قال : وتوصل جملة اسمية وتؤوصل مع معمولها بمصدر ، فإن كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه ، وإن كان جامدا أول بالكون ، وإن كان ظرفا أو مجرورا أول الاستقرار ، وحكم الاسم فى التصرف والجمود حكم الاسم ، وحكم المخففة حكم المشددة » .

قال أبو حيان (٥) : والفرق بين صريح المصدر وأن فى نحو : عجبت من انطلاقك ، وعجبت من أنك منطلق ـ أن المصدر لا دليل فيه على التحقق والوقوع ، وأن تدل عليهما » .

قال ابن هشام (٦) : وزعم السهيلى أن الذى يؤول بالمصدر إنما هو « أن » الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف وأن المشددة إنما تؤول بالحديث .

---

١) حاشيته ١ / ٧١ ٢) الهمع ١ / ٨١ ٣) شرح الكافيه ٢/٣٨٧
٤) ١ / ١٣٠ ٥) الارتشاف ١ / ٥١٨ ٦) المغنى ٦٠

قال : وهو قول سيبويه : ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو : علمت أن الليث الأسد . وهذا لا يشعر بالمصدر ا . هـ وهو يقدر بالكون .

وأرى :

أن كلام سيبويه يخالف مازعمه السهيلى فقد صرح بالتأويل مع أن حيث قال (١) : « أما أن فهى اسم ، وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسما ، ألا ترى أنك تقول : قد عرفت أنك منطاق فأنك فى موضع اسم منصوب كأنك قلت : قد عرفت ذاك .

وتقول : « بلغنى أنك منطلق » فأنك فى موضع اسم مرفوع كأنك قلت : بلغنى ذاك . « فأن » الاسماء التى تعمل فيها صلة لها ، كما أن « أن » الافعال التى تعمل فيها صلة لها » ا . هـ

وهذا النص يدلنا أن سيبويه يؤول مع أن المشددة ، وأن المخففة بلا تفريق كما زعم السهيلى ، بأن ذلك خاص بأن دون أن .

مواطنها فى الأسلوب :

تؤول أن مع معموليها كما سبق ، وتعرب على حسب طلب العامل السابق ، فقد يطلب فاعلا كقوله تعالى : أو لم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد (٢) ، والتقدير يكفى شهادته أو نائب فاعل كقوله تعالى : « قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن (٣) أى أوحى الاستماع إلى ، فالمصدر المؤول فيهما فى محل رفع وتقع فى موضع رفع مبتدأ كقوله تعالى : « ذلكم وأن الله موهن كيد

---

١) الكتاب ٣ / ١١٩ ، ١٢٠ ٢) فصلت ٥٣ ٣) الجن ١

الكافرين (١) » .

قال سيبويه (٢) : وذلك لأنها شركت ذلك فيما حمل عليه كأنه قال : « الأمر ذلك وأن الله ، ولو جاءت مبتدأة لجازت » .

وقد تقع فى موضع الخبر بأن تقدر ذلكم الخبر والمبتدأ محذوف الأمر ذاك .

وعلى ذلك يصح تقدير الآية السابقة على الوجهين ، وأما تقدير المبتدأ بخاصة فكقوله : « ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة » أى رؤية الأرض ، ومن آياته هو الخبر المقدم وقد تقع فى محل نصب مفعولا به كقوله تعالى : « وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون (٣) والتقدير : وما يشعركم ذاك ، ومثله قد عرفت أنه ذاهب أى ذهابه .

وقد تسد مسد مفعولى ظن وأخواتها قال تعالى : « ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله الآية (٤) ، وقد عقد لذلك سيبويه بابا . وقال (٥): تقول : ظننت أنه منطلق فظننت حامله كأنك قلت : ظننت ذاك ، وكذلك وددت أنه ذاهب لأن هذا فى موضع ذاك إذا قلت : وددت ذاك » .

وقد تقع فى محل جر كقوله تعالى : « فدعا ربه أنى مغلوب فانتصر (٦) وقوله تعالى : « وأن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون (٧) » فيما على حذف الباء فى الأولى أى بأنى مغلوب ، وحذف اللام فى الثانية أى ولأن

---

١) الأنفال ١٤ ٢) الكتاب ٣ / ١٢٥ ٣) الأنعام ١٠٩

٤) التوبة ٦٣ ٥) الكتاب ٣ / ١٢٠ ٦) القمر ١٠

٧) الأنبياء ٩٢

هذه أمتكم . وقوله سبحانه : « إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون (١) » ، فأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فى محل جـــر بالاضافة الى مثل أى مثل نطقكم ومثل : مبنية على الفتح صفة لحق ، أو حال عـــلى تأويلها بالمشتق أى مماثلا لكذا ، وقد تكون بدلا من شيء ، وقد عقد سيبويه لها بابا (٢) وذلك كقوله تعالى : واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (٣) ، فأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فى محل نصب بدلا من احدى الطائفتين . فهو بدل بعض من كل ومن ذلك قوله تعالى : أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون (٤) فالاخراج مصدر بدل للوعد .

وقد تكون فى الأسلوب مبنية عـــلى ماقبلها كقولك : أحقا أنك ذاهب والحق أنك ذاهب .

كما قال سيبويه (٥) ثم قال : وكذلك ان أخذت فقلت : حقا انك ذاهب ، والحق انك ذاهب وكذلك أكبر ظنك أنك ذاهب وأجهد رأيك أنك ذاهب وكذلك هما فى الخبر » .

فيريد سيبويه بذلك أنها دفعت مبتدأ أى مصدرا مؤولا فى محل رفع مبتدأ وحقاً : هنا ظرف خبر مقدم ، ومن ذلك قول العبدى (٦) :

---

١) الذاريات ٢٣ ٢) الكتاب ٣ / ١٣٢ هارون ٣) الأنفال ٧
٤) المؤمنون ٣٥ ٥) الكتاب ٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ٦) هو المفضل الضبى فى الأصمعيات ٢٠٠ وانظر الكتاب ٣ / ١٣٦ هارون والهمع ٢ / ٧٢ واللسان « فرق ١٧٥ » .

أحقاً أن جيرتنا استقلوا * فبيننا وبينهم فريق

فالقول فيه على ما سبق « وفريق » على صيغة فعيل كما نقول للجماعة هم صديق .

قال سيبويه (١) : « واما قوله عز وجل : « لاجرم أن لهم النار (٢) » فأن « جرم » عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها لقد حق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم ، وقول المفسرين معناها : حقاً أن لهم النار » لأنك لاتقصد فى الكلام والقصة والحديث حتى تكسر همزة إن ومن أمثلتها فى الأسلوب تقدم الظرف صراحة نحو : اليوم أنك مخاص ، أو تقدم مايدل على معنى « حقاً » نحو : مشد ما أنك ذاهب ، وعز ما أنك ذاهب ، وأما أنك ذاهب فالجميع بمعنى حقاً لذلك وقعت أن مؤوله بالمصدر ومثلها نعم ما أنك مجتهد .

ويرى سيبويه (٣) أيضاً جواز تقدم لو ، ولولا ، وكما ، مثل عليها فنفتح همزتها وتؤول بالمصدر مثل : لو أنك ذاهب ، لولا أنه ذهب لضربته ، وكما أنه لايعلم ذلك فتجاوز الله عنه ، وهذا حق مثل ما أنك هـا هنا وقد تقدمت آية الذاريات (٤) : إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » .

وإعراب شد ما وعز ما يكون على وجهين كما ذهب إلى ذلك السيرافى : أحدهما : أن يكون بمعنى « حقاً » فتكونان فى تأويل مصدر فى موضع رفع مبتدأ ، وشد وعز فعلان فى الأصل . أبطلت عملها « ما » وجعلا فى مذهب حقاً ، كما أبطلت « ما » عمل : مل ، كثر ، طال ، رب وفرج كل منها عن مذهب

---

١) الكتاب ٣ / ١٨٣ ٢) النحل ٦٢

٣) الكتاب ج ٣ ص ١٣٩ وما بعدها . ٤) الآية ٢٣

الفعل وحرف الجـ ـر .

والوجه الآخر : أن يكون مشد وعز فعلين ماضيين كنعم وبئس (١) .

ثالثاً : « ما » المصدرية :

اختلف علماء النحو فى حقيقة « ما » المصدرية ، إذا أولت مع مابعدها بمصدر مثل : يعجبنى مافعلت وسـرنى ماقمت والتقدير فيهما : يعجبنى فعلك وسرنى قيامك .

فذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف مصدرى يؤول بالمصدر كما سبق من « فعلك وقيامك » ، ويرى قوم منهم المبرد والمازنى والسهيل ، وابن السراج والأخفش أنها اسم ويقدرون ماسبق : الذى فعلت ، الذى قمت ، وقبله موصوف محذوف أى الفعل الذى فعلت ، والقيام الذى قمت ، وهى مفتقره إلى ضمير يعود عليها أى الذى فعلته ، والذى قمته .

والأصح رأى الجمهور أنها حرف مصدرى ، لأنها قد يتعين فيها أن تكون حرف موصول ولا يوجد فى الكلام عائد يعود عليها حتى تكون اسما ومحنه القاعدة أن تكون مطردة ، يطرد بها الباب على وتيرة واحدة ، فإذا شذ منها حالة أو أكثر ووجد حكم مطرد عدلنا عن غير المطرد إلى المطرد .

وذلك إذا كان الفعل بعدها لازما أو متعديا قد استوفى مفعوله مثل قول الله تعالى : « وعـلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت » ونحو : أعجبنى ماقمت . فالفعل فيهما لازم ، فلو كانت اسم موصول

---

١) حاشية الكتاب ج ٣ ص ١٤٠ رقم ٢

لخلت من العائد ، ولا يصح تقدير ضمير .. ونحو : سرنى ماذاكرت الدروس وما جعلت البحوث ، فالفعل فيهما متعد استوفى مفعوله ، ولا يصح تقدير ضمير مفعول آخر (١) وعلى ذلك فإن رأى الجمهـــور هو السديد وعليه التفريع والتفصيل .

صلتهـــا :

تكون فعلا متصرفا غير أمر ، وأكثر مايكون ماضيا كقوله تعالى : « بما رحبت (٢) وقول الشاعر :

يسر المرء ماذهب الليالى ● وكان ذهابهن له ذهابا (٣)

ونقول : فزعت مما أهمل الطالب ، وقال العرب : أنجز جرما وعد . والتقدير برحبتها ، وذهاب الليالى : ومن إهمال الطالب أنجز جرما وعد وهكذا وتكون مصدرية ظريفة ، فيقدر الزمان قبلها مثل : زمان أو وقت أو مدة ، وذلك نحو قوله تعالى : كلما أضاء لهم مشوا فيه . والتقدير : كل وقت أضاءته لهم ، ونقول : سأصحبك مادام العلم صديقك أى مدة صداقته لك ، وأحبك مادام الإخلاص وبدنك أى مدة الإخلاص أو مصدرية فقط غير ظرفية ، وعلامتها أن يصلح فى مكانها « أن » المصدرية وتدل على الحال فى أكثر أحوالها ، وإن كانت تصلح للأزمنة الثلاثة ، كما تكون صلتها فعل مضارع نحو لا أذاكر فى الكلية مالم تذاكر فيها أى مدة عدم مذاكرتك فيها ، ونحو :

---

١) انظر الارتشاف ج ١ ص ٥١٩ والهمع ١ / ٨١ ٢) التوبة ٢٥

٣) هذا بيت غير معروف القائل وقد ورد فى الارتشاف ١ / ٥١٩

وإنى أسر بما تقدم للناس من معونة أى بتقديمك المعونة ، فالمضارع منفى بلم أو ما كما مثلنا ، وما مع المضارع المنفى بلم مصدرية ظرفية . وقد تكون جملة اسمية . قال أبو حيان(١) : ومذهب سيبويه والجمهور أن الجملة الاسمية لا تكون صلة لها وأجاز قوم منهم السيرافى وتبعه الأعلم وابن خروف ، تقول : أزورك ما الوقت مناسب ، ويعجبنى ما الأداء مفيد والتقدير : أى مدة مناسبة الوقت ومدة إفادة الأداء .

وقد جاءت فى الشعر كقول الشاعر :

أحلامكم لسقام الجهل شافية * وماؤكم تشفى من الكلب (٢)

وقد تفيد النيابة عن الظرف مع الجملة الاسمية أيضا كقول الشاعر :

واصل خليلك ما التواصل ممكن * فلأنت أو هو عن قليل ذاهب (٣)

ومثل : « لا آتيك ما أن فى السماء نجما » أى مادام أن فى السماء نجما ، فصلتها لابد أن تكون فعلا متصرفا غير أمر ، وشذ وصلها بجامد مثل ليس كقول الشاعر :

أليس أميرى فى الأمور بأنتما * بنا لستما أهل الخيانة والغدر (٤)

---

١) الارتشاف ١ / ٥٢٠ ٢) البيت من الارتشاف ص ٥٢٠ / ١ وورد فى اللسان « كلب » والهمع ١ / ٨١ والدرر ١ / ٥٤ ومعاهد التنصيص ٢ / ٣١ وهو فى ديوانه ١ / ٨١ برواية الكلب بالرفع .

٣) لم نعثر على قائله وهو فى الارتشاف ١ / ٥٢٠ وهو من الوافر .

٤) هذا البيت من الطويل لم يعرف قائله وهو فى الارتشاف ج١ ص ٥١٩

ويقل وصلها مضارع غير منفى نحو قول الشاعر : أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت لسكاع (١) .

« وما » المصدرية تدل على الحدث المجرد نحو : سرت ماذاكرت أى المذاكرة فهى تفيد المعنى المصدرى من الحدث نفسه ، والعائد غير موجود لكن إن كان المقصود منها الحديث عن الذات والمادة فهى اسم موصول ، وعائدها محذوف مثل : أعجبنى ماصنعت أى الذى صنعته ، فإن قصدت الصنع كانت مصدرية وأما ابن جنى : كون صلتها جاراً ومجروراً فيجوز على مذهبه ماخلا زيد وما عدا ، وما عدا زيد بالجر وما مصدرية .

وذهب السهيلى (٢) : إلى أن شرطها صلاحية وقوع « ما » الموصولة الاسمية موقعها ، وأن الفعل الذى بعدها لايكون خاصا ، وقال فلا يجوز أن تقول : أريد ماتخرج ، أى خروجك ، وتقول : أحب ماصنعت ، لأن الخروج خاص والصنع مبهم ، لأن الفعل يقتضى التنويع نحو : أعجبنى ماصنعت لأن الصنع عام . ولا تقـــول : أعجبنى ماجلست ولا ما تجلس لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهما » .

وهذا رأى عجيب ، لأن « ما » الموصولة تحتاج إلى عائد ، فالفرق بينهما واضح.

١) الارتشاف ١ / ٥٢٠

---

١) البيت للحطيئة وهو من البسيط وهو فى ديوانه ١٢٠ وانظـــر الخزانة ١ / ٤٠٨ والتصريح ٢ / ١٨٠ والهمع ١ / ٨٢ ؛ ١٧٨ والشذور ٩٢ وانظر معجم الشواهد جـ ١ ص ٢٣١

الفرق بين « ما » وأن وكى :

وتنفرد « ما » عن أن المصدرية (١) وكى أنه يجوز أن يتقدم معمول صلتها المفضلة على الصلة مثل : عجبت مما زيدا تضرب ، وأما الفصل بين « ما » المصدرية ، وما دخلت عليه فهذا قليل مثل : لا أخون الأمانة ما أن فى السماء نجما ، فإن وما دخلت فى تأويل مصدر فاعل أو مبتدأ حذف خبره والتقدير : ما ثبت نجم ، أو ثبوت نجم (٢) .

رابعاً : كى المصدرية :

وتوصل بمضارع ، وشرط تقديرها بالمصدر أن يدخل عليها لام التعليل لفظا كقوله تعالى : « لكيلا تأسوا على مافاتكم (٣) » ، أو تقديرا نحو قوله تعالى : كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم (٤) والسر فى ذلك كما يقول السيوطى (٥) أنها للتعليل فلزم أن تتصل بها اللام لفظا أو تقديرا .

تقول : قرأت القرآن لكى أفوز برضا الله ، وجودت عملى كى أنجح فى الحياة وتؤول منها ومن صلتها المصدر وهى مجرور باللام دائما (٦) .

خامساً : لو المصدرية :

تأتى لو مصدرية مترادف « أن » فى المعنى والسبك إلا إنها لاتنصب المضارع

---

١) الارتشاف ١ / ٥٢٠ ٢) النحو الوافى ١ / ٣٧٣ وحاشية رقم ١
٣) الحديد ٢٣ ٤) الحشر ٧ ٥) الهمع ١ / ٨١
٦) انظر الارتشاف ١ / ٥٨١ والخضرى ١ / ٢٧١ والنحو الوافى ١ / ٣٧١

وأكثر وقوعها مع الماضى والمضارع بعد مفهم عن نحو قوله تعالى : وددوا لو تدهن فيدهنون (١) ، وقوله تعالى : يود احدهم لو يعمر الف سنة (٢) والتقدير : الإدهان والتعمير ، فأولت مع الفعل بعدها بمصدر واعرب على حسب حاجة العامل السابق على انه مفعول به ؛ ولا بد أن تكون الماضى والمضارع تام التصرف ، فلا يصح أن يكونا جامدين ، حتى يتسنى تأويل المصدر . وقد توصل بالجملة الاسمية نحو قوله تعالى : ولو يأت الأحزاب يودوا لو أنهم(٣) بادون فى الأعراب ، والتقدير : لو ثبت أنهم كما هو المشهور عند النحاة ، ونقل الخضرى ٤) عن الدمامينى أنه يقدر : لو انهم بادون ثابت أى بحذف الخبر ، والمصدر المؤول فى محل رفع مبتدأ .

والكثير وقوعها بعد فعل مفهم للتمنى نحو : رغب ، اختار ، أود ونحو ذلك . وقد ترد بدون أن يسبقها ذلك كقول امرىء القيس :

تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا * على حراصا لو يسرون مقتلى (٥)

وقول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم * من التأنى وكان الحزم لو عجلوا (٦)

« ولو » المصدرية ، لاتحتاج إلى جواب .

---

١) القلم ٩ ٢) البقرة ٩٦ ٣) الأحزاب ٢٠

٤) الخضرى ١ / ٧١ ٥) من معلقه امرىء القيس الديوان ١٤٨ وشرح الزوزنى ٩٤ والخزانه ٤ / ٤٩٦ والمغنى ٣٥٠ ، ٩١٧ .

٦) نسبه الأشمونى ٤ / ٣٤ وليس فى ديوانه ونسبه السيوطى ص ٢٢٣

قال السيوطى (١) نقلا عن الارتشاف (٢) واختلف ، فالجمهور أنها لاتكون مصدرية بل تلازم التعليق ، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف الجر عليها وذهب الفراء ، والفارسى والتبريزى والعكبرى وابن مالك الى أنها قد تكون مصدرية بعد فعل مفهم للتمنى ويشمل ود ، أحب ، أتمنى ، اختار ، أرغب وقد تأتى بدون ذلك قليلا » .

والأصح أنها تأتى مصدرية فترادف أن بدليل (٣) قراءة « ودوا لو تدهنان فيدهنوا » بحذف النون عطفا على تدهن عطف معنى ، لأنها بمعنى « أن تدهن »

قال سيبويه (٤) : « وتقول ود لو تأتيه فتحدثه والرفع جيد على معنى التمنى ومثله قوله : ودوا لو تدهن فيدهنون ، وزعم هارون (٥) أنها فى بعض المصاحف وودا لو تدهن فيدهنوا » . وبذلك أثبت سيبويه بهذه القراءة مجيئها مصدرية بالعطف بالنصب عليها . ولا تدخل على أمر ابدا باتفاق العلماء ، فإن دخلت على ماض بقى على مضية او مضارع تخلص للاستقبال كأن المصدرية ، فأن دخلت على أن مثل « تود لو أن بينها وبينه أمد بعيدا (٦) » تهى داخله على فعل محذوف بعد لو أى لو ثبت .

قال الرضى (٧) وصلتها كصلة « ما » إلا أنها لاتنوب عن ظرف الزمان نحو : لو كان لى مال فأحج أتمنى ، وأود لو كان لى مال . قال تعالى : لو أن لى كرة

---

١) الهمع ١ / ٨١ ٢) ج ١ ص ٥١٨ ، ٥١٩

٣) البحر المحيط بدون نصين للمصحف ولا القارىء ٤) الكتاب ٣ / ٣٦

٥) تهذيب التهذيب ١١ / ١٤ ٦) آل عمران ٧) الكافيه ٢ / ٣٨٧

فأكون من المؤمنين (١) » .

سادساً : الذى - المصدرية :

يرى البصريون منع مجيء الذى حرفا مصدريا ، بل هو موصول اسمى وعلى القول بأنه حرف مصدرى نجد الرضى فيما يحكى عنه الموضح (٢) قوله لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية ، ويعلق يس بقول الدنوشرى : كونها اسما أن المحل لها ، وهى حرف مصدرى تؤول مع مابعدها بمصدر .

وأما الذى قال بذلك فهو يونس والفراء وتبعهما ابن مالك حيث ذكروا كما قال حكاية عنهم أبو حيان (٣) : أنه يسبك منها ومن صلتها مصدر . . وحكى ذلك الفارسى (٤) فى الشيرازيات وجعل منه قوله تعالى : ذلك الذى يبشر الله عباده (٥) ، ومثله قوله تعالى : وخضتم كالذى خاضوا (٦) والتقدير فيهما : ذلك تبشير الله ، وخضتم كخوضهم .

قال الشيخ خالد (٧) ومن أوضح الدلالة على ذلك قول وهبل الجمحى :

ياليت من يمنع المعروف يمنعه ● حتى يذوق رجال مد ماصنعوا (٨)

وياليت رزق رجال مثل نائلهم ● قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا

---

١) الزمر ٥٨ ٢) ج ١ ص ١٣٠ ٣) الارتشاف ١/٥١٩

٤) التوضيح ١ / ١٣٠ ٥) الشورى ٢٤ ٦) التوبة ٦٩

٧) التوضيح ١ / ١٣٠ ٨) البيت من البسيط وهو فى التوضيح ١/١٣٠ ومعجم شواهد العربية ج ١ ص ٢٢٤ .

وأرى :

أن «الذى» اسم موصول كما رأى البصريون ، وأن ادعائهم بأن صرف خروج بالكلمة عن أصلها بدون داع وتقديرهم بأنها موصول حرفى ، لعدم وجود عائد فإن العائد موجود مقدر . تقول : الذى يبشر به ، وكالذى خاضوا فيه ، وكالذى وسعوا إليه ، كما أن دخول « أل » عليه ، و أل بجميع أقسامها من خواص الأسماء ، والأسماء لاتدخل على الحروف على طريق الجزئية ، فتعين أن تكون « أل » موصولا اسميا .

أسباب العدول إلى المصدر المؤول :

حفلت اللغة العربية فى أساليبها بالمصدر الصريح المحدد الوزن مثل قول الله تعالى : « كذبوا بآياتنا كلها فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر (١) » ، وقوله تعالى : « قلتم ماندرى ما الساعة إن نظن إلا ظنا (٢) » ، وقال أيضا : « وكلم الله موسى تكليما (٣) » ، وهكذا كثيرا . . فنجد المصادر أخذ ، ظنا ، تكليما قد صفت بطريقة تناسب فعلها وهى تدل على الحدث المجرد فقط .

ونجد أيضاً المصادر المؤولة بكثرة مثل قوله تعالى : ذلكم بأنكم اتخذتم آيات هزوا (٤) » ، وقوله : ومثل اليوم نسيناكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا (٥) » ، وقوله أيضا سبحانه : أن تقول نفس ياحسرتا على مافرطت فى جنب الله (٦) » ، وقال تعالى : « ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا

---

١) القمر ٤٢ ٢) الجاثية ٣٢ ٣) النساء ١٦٤
٤) الجاثية ٣٥ ٥) الجاثية ٣٤ ٦) الزمر ٥٦

من عند أنفسهم (١) ، وقال الحق سبحانه : « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا (٢) » .

فأنت ترى المصادر التى دلت على الحدث المجرد وذلك فى صور مختلفة سبقت بحروف مصدرية مثل : بأنكم اتخذتم ، نفساكم كما نسيتم ، أن تقول نفس لو يرودنكم ، لكيلا يكون ، وهذه الحروف : أن ، ما ، أن ، لو ، كى تؤول مع مابعدها من صلتها « فعلا أو اسما » بمصدر هو المقصود بإيراده فى الأساليب السابقة فتؤول بأخذكم ، كنسيانكم ، قول نفس ، ودوادكم ، لكونكم لا حرج عليكم ، ثم يعرب المصدر على حسب حاجة العامل السابق الذى تسلط عليه فاعلا أو مفعولا أو جاراً وهكذا .

فالمصدر المؤول يعود بعد السبك من الحرف المصدرى وصلته إلى مصدر صريح قد عرف أمره مما سبق ، وهناك أسباب تدعو المتكلم إلى العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول مباشرة وذلك للأسباب الآتية :

أولا : المصدر الصريح يدل على وقوع الحدث من غير تقييد بزمن ، وقد يكون بيان زمان الحدث مطلوبا سواء كان ماضيا مثل قول الله تعالى : « لولا أن من الله علينا لخسف بنا (٣) » أو مضارعا مثل قول الحق : ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة (٤) » فلولا

---

١) البقرة ١٠٩ ٢) الأحزاب ٣٧

٣) القصص ٨٢ ٤) الزخرف ٣٣

قال القرآن « لولا من الله علينا ولولا كون الله أمة واحدة » لم ندر زمن ذلك أمض أو هو قادم مثل قولك : الشكر لك أو شرفت الحفل ، أو مستقبلا مثل الرجاء أن تحضر حفلنا مع الشكر .

قال الرضى (١) : ينبغى أن يفيد المصدر المؤول أن مع الفعل ما أفاد أن مع ذلك الفعل ، والا فليسا مؤولين به .

ثانياً : المصدر المؤول يدل على أن الحكم مخصوص بالمعنى المجرد للفعل ، من غير نظر إلى اعتبار شيء آخر متصل به أو ملابسة نحو : أعجبنى أن ذاكرت . أى مجرد المذاكرة لذاتها ، لا لاعتبار شيء آمر خارج عنها كحسن أدائها أوسرعتها أو بطئها أو نحو ذلك بخلاف ماذا قلت : أعجبنى مذاكرتك فإن المصدر الصريح يفيد احتمال بعض تلك الأشياء أو الأوصاف والحالات .

ثالثاً : يدل على جواز حصول الفعل ، وقد لا يحصل ولا يقع كأن تقول : ظهر أن يضاعف محمد مجهوده ، فمضاعفة الجهود هنا جائزة ، بخلاف قولك : وضح مذاكرة محمد ـ فقد يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر وجب .

رابعاً : قد يكون المصدر المؤول وسيلة للتعجب من الفعل المنفى أو المبنى للمجهول أو غير الثلاثى أو كان الوصف منه على أفعل فعلاء نحو : ما أقبح أن ما حضر محمد أو ما أجمل مافهم الدرس ، ما أعظم أن يستخرج العمال البترول وما أشد أن حرت السماء وهكذا بحيث لا يفسد المعنى ولا يختل ولا يتغير (٢)

---

١) شرح الكافيه ٢ / ٣٨٧ ٢) الاشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٤

ما كان عليه قبل السبك من نفى أو إثبات .

فالمصدر المؤول دليل على اتساع أساليب لغتنا العربية فى الدلالة على المعنى أو الزمن ، أو الحكم أو الملابسات الأخرى وغيرها من خصائص البيان بحيث لايؤدى المصدر الصريح هذه الأغراض فنلجأ الى المؤول ليوفى لنا بالغرض .

مواطن استعمالات المصدر المؤول :

للمصدر المؤول مواضع فى الأسلوب العربى ، لايستعمل فيها المصدر الصريح ، كما أن للمصدر الصريح مواطن لايصح استعمال المصدر المؤول وهناك هذه الفروق :

١ - المفعول المطلق : يستعمل فيه المصدر الصريح فقط نحو : ضربت ضربا ، وفهمت فهما ، ولا يجوز أن يقع المصدر المؤول مفعولا مطلقا وذلك فى المؤكد للفعل فلا يجوز أن تقول : شرحت أن أشرح ، وعلمت أن أعلم ، والسر فى ذلك أن المصدر المؤول معرفة ، فلا يصح أن يقع موضع النكرة كما هنا .

٢ - يجب إدخال حرف التعليل مع الصريح إذا لم يشارك المصدر المعلل فى الفاعل والزمان معا أما المؤول فلا يجب فوجئت لرغبتك وأن ترغب .

٣ - المصدر المؤول قد يسد سد المفعولين فيما ينصب المفعولين كقوله تعالى : « أحسب الناس أن يتركوا (١) » وقوله ايضا : « ألم يعلموا أن الله يبسط الرزق لمن يشاء و يقدر (٢) » فقد سد المصدر المؤول « أن يتركوا »

---

١) العنكبوت ٢ ٢) الزمر ٥٢

و « أن الله يبسط الرزق » سد مفعولى « حسب ، ويعلم » وهذا خاص بما أول بأن أو أن .

٤ - فى التحذير تحذف الواو وكذا من مع المصدر المؤول بخلاف الصريح نحو اياكم وأن يحذف أحدكم الأرنب .

٥ - المصدر المؤول من أن والفعل قد يسد مسد الاسم والخبر فى مثل قوله تعالى : « فعسى الله أن يأتى بالفتح (١) » فالمصدر المؤول فى محل نصب خبر لعسى ، ونقول : عسى أن يقوم الطالب » فالمصدر المؤول سد مسد اسم وخبر عسى عل أنها ناقصة واسمها ضمير مستتر ، فترى هنا أن المصدر المؤول قد سد مسد اسمها وخبرها كالمثال السابق وكقولك عسى أن ينصح المدرس عما فى نفسه ، فيجوز أن تجعل عسى تامة ، والمصدر المؤول فى محل رفع فاعل أو تجعلها ناقصة ، واسمها مستتر والمصدر المؤول سد مسد الاسم والخبر بخلاف المصدر الصريح فلا يقع هنا موقعه .

٦ - ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان بخلاف المؤول نقول : جئتك صلاة العصر بخلاف أن تصلى العصر ؟

٧ - المصدر الصريح يجوز وصفه فنقول : ضربت ضربا شديدا بخلاف المصدر المؤول ، فلا يجوز وصفه ، فلا تقول : يسرنى أن تشرح الجميل تريد شرحك الجميل مع أن الصريح يوصف فتقول : شرحك الجميل ، قال تعالى : « فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر (٢) »

---

١) المائدة ٥٢ ٢) القمر ٤٢

٨ - تبنى « مثل وغير » مع المؤول بخلاف الصريح مثل كلامك مثل ما أن المورد تحرك ونحو الكتاب غير أن مانطقت .

٩ - يقع المصدر المؤول خبر عن الذات من غير حاجة إلى تأويل نحو : محمد إما أن يذكر خيرا وإما أن يصمت فيسلم ، لأن المصدر قد اشتمل على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح ، فلا يشتمل على واحد مما سبق بل على الحدث المجرد من الزمن مطلقا ، ودلالة على الزمن يلاحظ من صلة قد سبكه .

ثالثاً : المصدر المسبوك بدون سابك :

شاع فى الأسلوب العربى التعبير بالفعل ، ويقصد به الحدث المجرد فقط بدون أن يسبق بحرف من الحروف المصدرية ، فيفهم من الكلام أن المقصود بالفعل ليس الحدث المقيد بزمن محدد ، لأن الزمن لايتعلق به غرض فيخرج هـذا الفعل من دلالة الزمان الى دلالة المعنى والحدث المطلق فقط ، قصدا لاثباته فى كل زمن فمثلا نجد قول الله تعالى : « ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا ، وينزل من السماء ماء فيحى به الأرض بعد موتها (١)، فيريكم وينزل لايقصد بها زمن محدد ، وإنما المراد الحدث الواقع سواء أكان فى الماضى أم الحاضر أم المستقبل .

ومن مواضع ذلك بعد همزة التسوية التى تقع بعد كلام مستعمل على لفظه مؤما أبالى ، وما أدرى ، وليت شعرى ونحوهن وضابطها كما يقول ابن هشام (٢) :

١) الروم ٢٤ ٢) المغنى ص ٢٤

« أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحـــو قوله تعالى : سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم (١) « وقول الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا ٭ أوتى ناء أم هو الآن واقع

وقوله تعالى : « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (٢) »

قال الشيخ الخضرى (٣) : أعرب الجمهور سواء خبرا مقدما عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أى أى استغفارك وعدمه سواء ، وموتى الآن أو بعده سواء ودعاؤكم أو صمتكم سواء » .

أو عكسه « بأن تجعل سواء مبتدأ وما بعدها هو الخبر » لأن الجار المتعلق بسواء يسوغ الابتداء به ، وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك » ا . هـ

ويرى الرضى (٤) : أن النحاة جوزوا الأمرين السابقين بعد همزة التسوية إذ الجملتان فى تقدير مفردين ، وأبو على جوز أن تكون سواء مبتدأ ثم قال « والذى يظهر لى أن سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره : الأمران سواء بين الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت وأفادت الهمزة فائدة « إن الشرطية ، لأن « إن » تستعمل فى الأمر المفروض وقوعه ، المجهول فى الأغلب ، فلا يقال : إن غربت الشمس ، وكذا حرف الاستفهام تستعمل فيما يتعين حصوله ، فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام ، وكذا « أم » جردت عن معنى الاستفهام ، وجعلت بمعنى « أو » لأنها مثلها » ا . هـ

---

١) المنافقون ٦ ٢) الأعراف ١٩٣ ٣) ٢ / ٦٣

٤) شرح الكافيه ٢ / ٣٧٥

وعلى ذلك يؤول المصدر بمدهمزة التسوية ، بدون حرف سابك ، فهو متصيد من معنى الكلام ونحواه ، يؤخذ المصدر من الفعل أو الاسم بعده ، ويعرب فاعل السواء ، كذلك جاء المثل العربى المشهور : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، برفع المضارع وتقديره : سماعك ، ولم يتقدم عليه همزة التسوية ، ولم يسبق بحرف مصدرى وهو أن فى هذه الرواية ، فقد تسمع قائما مقام (١) السماع فهو مصدر مسبوك بلا سابك ، وكذلك فى قولهم : خذ اللص قبل يأخذك ، « فيأخذك » بالرفع قصد بها المصدر أى قبل أخذك ، أما رواية النصب فتدخل فى المصدر المؤول السابق ، ولكن حذف « أن » وبقاء عملها فيه خلاف بين البصريين والكوفيين (٢) .

ومن مواقع سبك المصدر بغير سابك قبله الجملة المضافة إلى الظرف كقوله تعالى : « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة (٣) » وقوله تعالى : « هذا ينفع الصادقين صدقهم (٤) » وقال الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... وقلت ألما أصح والشيب وازع (٥)

فأضاف اليوم والحين وهما من أسماء الزمان إلى الأفعال بعدها ، مقصودا بها الاضافة إلى المصدر ، تنزيلا للفعل منزلة المصدر أو إلى الجملة نحو هذا يوم

---

١) الصبان ٤٧ ٢) انظر التصريح ٢ / ٢٤٥ ٣) الكهف ٤٧
٤) المائدة ١١٩ ٥) البيت من الطويل للنابغة انظر كتاب سيبويه ١ / ٣٦٩ وابن يعيش ٣ / ١٦ ، ٨١ ، ٤ / ٩١ ، ٨ / ١٤٦ والخزانة ٣ / ١٥١ والتصريح ٢ / ٤٢ وهو فى ديوانه ٥١ انظر معجم الشواهد ١ / ٢٢٢

يقوم زيد ، والاضافة فى اللفظ إلى الجملة واعتداد المصدر كما صرح بذلك فى قوله (١) : أتيتك زمن الحجاج أمير ، وخلافه عبد الملك ، خليفة ، والمعنى زمنا كان ظرفا لامارة الحجاج ، وخلافه عبد الملك ، فالاضافة فى الحقيقة إنما هى إلى الحدث الجدال عليه الجملة لا إلى الجملة ، والمراد مدلولها الذى هو الحدث » .

فالجملة هنا فى موضع المصدر المسبوك بلا سابك ، والتقدير فيما سبق : ويوم تسيير الجبال ، ويوم تقع الصادقين ، وحين المعاقبة .

فالقصد من الفعل الحدث ، حتى تصبح إضافة الزمان إليه ، ومن مواضعه أيضا : وقوع المضارع بعد الفاء والواو فى الأجوبة الثمانية نحو ماتأتينا فتحدثنا أى مايكون منك إتيان فحديث فعطف مصدراً مقدما على مصدر متوهم (٢) ونجد كثيرا من آيات القرآن تحمل أفعالا للدلالة على المصدر فقط مثل قوله تعالى : « قل أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون (٣) » فالقصد هو العبادة أى تأمرونى بعبادة غير الله غير محدد بزمن ، بل المراد الحدث فقط .

ومن ذلك قول الشاعر :

ألا أيها الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى(٤)

---

١) شرح المفصل جـ ٢ ص ١٦ ٢) الأشباه ٣ / ٢٠٩ ٣) الزمر ٦٤

٤) البيت من الطويل ، لطرفه من معلقته انظر المقتضب ٢ / ٨٥ ، ١٣٦ والمحتسب ٢ / ٣٣٨ والشذور ١٥٣ ومعجم الشواهد ١ / ١١٢

قال أبو حيان(١) برفع « أحضر على إنزال الفعل منزلة المصدر من غير ما يسبك له ، كما قال الخليل فى قول : أريد لأنسى ذكرها (٢) أى أرادنى لأنسى حبها ، وهكذا كثيراً .

١) البحر المحيط ٧ / ١٦٧ ط النصر الحديثة بالرياض .

٢) هذا شطر بيت من الطويل لكثير وعجزه فكأنما تمثل ليلى بكل مكان انظر الكامل ٨٢ والمحتسب ٣/٥٢ والشجرى ١ / ٢٢٢ وابن يعيش ٦/٢٧ ومعجم الشواهد ١ / ٣٩٨ .

الباب الرابع

عمل المصدر

عمل المصـــدر :

المصدر أصل الفعل فى الاشتقـاق ، ولـكن الأصل فى العمل هو الفعل ، ولذلك ألحق العلماء المصدر فى العمل بالفعل من باب إلحاق الفـــرع فى العمل بالأصل فيه ، لامن إلحاق المشق به بالمشبه جائز كما يقول العلامة الصبان (١) ، الذى نقل أيضا عن الدمامينى بأنه صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهتـه للفعل » . ولذلك يقول ابن مالك : فى ألفيته « بفعله المصدر ألحق فى العمل » على حسب نوع الفعل من المتعدى واللزوم ، فإن فعـله المشتق منه لازما فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعد إليه بنفسه أو بحرف جر ، ولا يلحق بالفعل فى غير العمل .

قال الشيخ الخضرى(٢) : لايلحق بالفعل فى غير العمل ، لأنه يخالف الفعل فى أنه لايعمل إلا بالشروط الآتيـة ، وفى جواز حذف فاعـله ، ولا يتحمل ضميره إذا حذف إلا إن كان نائبا عن فعله ، وفى رفعه نائب الفاعل خلاف واختيار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كعجبت من قراءة فى الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء ، بخلاف الفعل فى الجميع » اهـ

ويعلل العلامة الرضى سر عمل المصدر بقوله (٣) : « اعـلم أن معنى المصدر عرض لابد له فى الوجود من محل يقوم به . وزمان ومكان . ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى ولبعضها من الإكاله لضرب ، لـكنه وضعه الواضع

---

١) حاشيته ٢ / ٢٨٨ ٢) ٢ / ٢١

٣) شرح الـكافيه ٢ / ١٩٢ ، ١٩٣

لذلك الحدث مطلقا من غير نظر إلى ما يحتاج إليه فى وجوده » .

وهو تعليل ممتاز يدل على أن المصدر معنى من المعانى المجردة ، يحتاج إلى ما يتعلق به من فاعل ، ومكان يقع عليه ، وهو المفعول به للمتعدى من فعله ، ولكنه نظر إن أن الواضع وضعه للدلالة على الحدث المجرد فقط ، ولم ينظر إلى متعلقاته الخارجية ، ولكن وروده وقد نصب المفعول به بعده يدل على أثره الواضح عند استعماله بعد تحديد الواضع لصيغته ، قبل إدخاله فى التركيب اللغـــوى » .

ويقول صاحب كتاب عدة السالك (١) : « والسر فى عمل المصدر هو شبهه بالفعل درجة الشبهه بينهما دلالة كل منهما على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهـــذا العمل شروط تتحقق بها هـذه المشابهة سر بعضها وجودى ، وبعضها عدمى » ا . هـ .

ويذكر العلامـة الأشمونى الفرق بين المصدر وفعـله فى أمرين فيقول (٢) : يخالف المصدر فعله فى أمرين : الأول : أنه فى رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه واليـه ذهب فى التسهيل .

الثـانى : أن فاعـل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ؛ وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم » ا . هـ

ويذكر الأشمونى أن رفعـه للنائب عن الفاعل : نحو عجبت من ضرب زيد

---

١) ملحق بأوضح المسالك جـ ٣ ص ٢٠٣ حاشيته رقم ١

٢) شرح الأشمونى ٢ / ٢٨٩

والتقدير : أن يضرب زيد فيه خلاف أجاز ذلك البصريون ، ومنعه الأخفش لأن المتبادر الى أنه مبنى للفاعل و يتعين عنده النصب أو الرفع على الفاعلية ، واختاره الشلوبين ، ويجوز ذلك أبو حيان إذا كان فـــله ملازما للبنـاء للمجهول كزكم ، لعدن الالباس حينئـذ ، فقول : أعجبنى زكام زيد ، وعجبت من جنون بالعلم زيد ، بخلاف ماليس فيه كذلك ، ويرى ابن خروف جواز ذلك إذا لم يقع فيه لبس نحو : أعجبنى قراءة فى الحمام الشعر ، وأكل الخبز وشرب الماء (١) ، ورأى البصريين جوازه مطلقا - وهذا هو السديد .

أما فاعل المصدر فقد رأيناه يضاف لمصدره نحو قوله تعالى : « فاذكروا الله كذكركم آباءكم (٢) » فالمصدر « ذكر » مضاف إلى الفاعل وهـــو « كم » وقد يضاف إلى المفعول ويرفع الفاعل نحو قوله ﷺ « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا (٣) » « فمن » فاعـل بالمصدر « حج » وقد أضيف إلى المفعول به ، وقد يضاف إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل نحو قوله تعالى: لايسأم الإنسان من دعاء الخير (٤) وكذلك فى المصدر المنون نحو قوله تعالى : أو إطعـام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة (٥) ، وقد يحذف الفاعل والمفعول به نحو : ربنا وتقبل دعاء (٦) ، فإن فى إطعام فاعل مذكور ، وكذلك فى دعاء الآيتين .

ويورد السيوطى (٧) : أقوال العلمـاء فى الفاعل . فيقول بعضهم بحذفه وهذا

---

١) الهمع ٢ / ٩٤ وحاشية الصبان ٢ / ٢٨٩ ٢) البقرة ٢٠٠

٣) البخارى باب أركان الاسلام ٤) فصلت ٤٩ ٥) البلد ١٤

٦) ابراهيم ٤٠ ٧) الهمع ٢ / ٩٤

من ضمن الفروق الذى بينه وبين الفعل حيث لا يحذف فاعله فى القول الراجح الا فى مسائل محددة مذكورة فى باب الفاعل ، وهذا هو الحق ، لأن فرع الفعل فى العمل فهو أنقص منه بذلك الحذف ، بل أوجب الفراء ذلك الحذف فى المصدر المنون لأنه لم يسمع ، ويرى بعضهم أنه مضمر وقيل إنه معنوى وقد ردا ماسبق بقولهم : دعائى إياك ، من دعائه الخير ، وإطعامه يتيما وهكذا

وقال السيرافى (١) : « لا يقدر الفاعل هذا ألبته بل ينصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز فى عشرين درهما ، من غير تقدير فاعل » .

وقد رد أبو حيان (٢) عليه بقوله : بأنه إن قال إن الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة ، إذ لابد للاطعام مثلا فى قوله : « أو إطعام » من مطعم من جهة المعنى ، وإن قال : إنه مراد ، فقد أقر بأن المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهما ، فيلزمه تقديره ، وإن لم يصح إضماره » .

وكذلك فاعل المصدر المعرف بأل « كقولك : عجبت من الضرب زيدا » فزيدا مفعولا به للضرب ، والفاعل ضمير مستتر أى ضربه ، وأل هنا معاقبة للتنوين ، فالضرب زيدا ، بمنزلة الضارب زيداً .

وعلى ذلك قرر علماء النحو : أن المصدر يعمل عمل مفعله فى موضعين :

أحدهما : أن يكون نائبا مناب الفعل نحو : ضربا زيداً ، وسقيا عمـــر ، ورعيا عليـا ، فإن المصدر « ضربا » نائب مناب اضرب ، اسق ، ارع ، والمنصوب بعده مفعول به للمصدر السابق عند سيبويه(٣) والجمهور لأنه صار

---

١ ، ٢) المصدر السابق . ٣) الهمع ٢/ ٩٤ وحاشية الخضرى ٢/ ٢١

بدلا من الفعل ، فوقت العمل الذى كان له وصار الفعل نسيا منسيا .

وقيل : عامله الفعل المحذوف الناصب للمصدر ، وعلى هذا الرأى يجوز تقديم المعمول على المصدر نحو : زيدا ضربا ، وبعضهم يمنع هذا التقديم ، وأبو حيان يرى أن الأحوط أن لا يقدم على التقديم إلا بسماع » .

وفى تحمل المصدر ضمير فاعل خلاف أيضا ، صحح ابن مالك أنه يتحمل كاسم الفاعل وهذا هو الرأى السديد ، لأن المصدر ناب عن الفعل ، فيأخذ حكمه من تحمل الضمير كاسم الفاعل وغيره .

الثانى : أن يحل محله فعل (١) إما مع « أن » أو مع « ما » نحو : عجبت من ضربك زيدا أمس ، ويعجبنى ضربك « زيدا غدا » أى أن ضربته وأن تضربه فيقدر « بأن » إذا أريد المضى أو الاستقبال .

وتقول : يعجبنى ضربك زيدا الآن « أى ماتضربه . فيقدر بما » إذا أريد به الحال .

وعلى ذلك فالمصدر المؤكد للفعل لا يعمل ، لأن لا يحل محله فعل مع أن أو مع « ما » وهذا موضع اتفاق .

قال ابن هشام (٢) : ولا يجوز فى نحو : ضربت ضربا زيدا كون « زيدا » منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط .

وقال الرضى (٣) « ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره » إذا لم يكن مفعولا مطلقا

---

١ ، ٢) أوضح المسالك ٣ / ٢٠٣ والصبان ٢ / ٢٩٠

٢) شرح الكافيه ٢ / ١٩٢

ولا يتقدم معموله عليه ، ولا يضمر فيه ، ولا يلزم ذكر الفاعل ، ويجوز إضافته إلى الفاعل ، وقد يضاف إلى المفعول ، وإعماله باللام قليل فإن كان مطلقا فالعمل للفعل ، وإن كان بدلا منه فوجهان ، ا . هـ

ويقول أيضا : المصدر موضوع لماذج الحدث (١) ، أى يدل على ثبوت مايدل عليه من الحدث فقط ، فلا يصح أن يحل محله فعل مع أن أو ما ، لكن إن دل على حدوث مايدل عليه من الحدث فى الزمن الحاضر قدر بما المصدرية مع الفعل المضارع ، وعمل فيما بعده مثل دلالته على الزمن الماضى أو المستقبل فيقدر بأن المصدرية مع الفعل الماضى فى الزمن الذى مضى ، وبالمضارع فى المستقبل لأنه صالح لذلك أيضا ، وهذه الدلالة لابد منها لنصبه المفعول به ، أما عمله فى الظرف والجار والمجرور ، فلا يشترط فى المصدر شىء مما سبق ، لأنهما يكتفيان برائحة الفعل ، وإليك شروط عمله .

شروط عمل المصدر ـ المصدر شروط ذكرها النحاة وهى :

أولا : أن يصح الاستغناء عن المصدر بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبوق بأن المصدرية حين يكون الزمن ماضيا أو مستقبلا ، أو ما المصدرية حين يكون للزمن الحالى وإن كانت « ما » تصلح للأزمنة الثلاثة إلا أنها أوضح وأقوى فى الزمن الحالى .

مثال الماضى : سرنا أمس مدح المتكلم نفسه والتقدير : سرنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه ، ومثال المستقبل : سنسر غدا باجتياح الجيش بلاد الأعداء

١) شرح الكافيه ٢ / ١٩٣

والتقدير : بأن يحتاج الجيش بلاد الأعداء . ومن أمثلة الزمن الحالى : يسرنا إذاعة السرور راحة النفس . والتقدير : يسرنا الآن أن يذيع السرور راحة النفس ، قال تعالى : « وضاقت عليهم الأرض بما رحبت (١) » أى برحبها ، وقال سبحانه : « ودوا ما عنتم (٢) » أى عنتكم . . .

وصرح بذلك نحو : « مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار » .

قال ابن هشام (٣) : « لايجوز أن تنصب « صوت » الثانى بصوت الأولى ، لأنه يحل محل الأول فعل ، لامع حرف مصدرى ولا بدونه ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد أنك مررت به وهو فى حالة تصويته لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به » .

وكذلك منع بعض النحاة (٤) نصب « زيدا بضربا فى قولك : ضربا زيدا ، وانما « زيدا » منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ، ولكن الأولى وقد قام المصدر مكان الفعل أن يعمل عمله ، ولا يشترط فيه الشرط السابق ، وهذا ما عليه الكثرة من النحاة » .

الشرط الثانى : أن لايكون مصغرا فلا يجوز لك أن تقول : سرنى ضريبك اللص . على أن يكون « اللص منصوبا بالمصدر المصغر . لأن التصغير من خصائص الاسماء فيبعده من مشابهة المصدر للفعل فى العمل .

قال ابن هشام (٥) : ولا يختلف النحويون فى ذلك وقاس على ذلك بعضهم

---

١) التوبة من الآيتين ٢٥ ، ١١٨ ٢) آل عمران ١١٨

٣ ، ٤ ، ٥) قطر الندا ص ٢٦١ ت محى الدين وشرح الكافيه ٢ / ١٩٧

المصدر المجموع فمنع إعماله ، حملا على المصغر ، لأن كلا منهما مباين للفعل » . ولكن الكثير من النحويين يرون أن السماع قد ورد بعمل المصدر المجموع ، والقياس على ذلك باطل بدليل قول الشاعر :

وعدت وكانت الخلف منك سجية • مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (١)

فقد نب « أخاه » بمواعيد ، وهو جمع موعد وهو مصدر ميمى لوعد دليل على أن المصدر إذا جمع يعمل النصب فيما بعده .

الثالث : ألا يكون المصدر الضمرا ، فلا تقول : فهمى الكتاب جيل ، وهو الدرس أجمل ، لأن ضمير المصدر ليس هو المصدر ، ولا بمنزلته . ويرى الكوفيون جواز إعمال ضميره بدليل قول الشاعر :

وما الحرب الا ماعلمتم وذقتم • وما هو عنها بالحديث المرجم (٢)

أى وما الحديث عنها بالحديث المرجم أى المظنون ، فعنها ، عندهم متعلقة بالضمير دليل على أن ضمير المصدر يعمل عمله وهو يعود على القول أو الحديث أو العلم بدليل أن الخبر « الحديث المرجم » مذكر فلما كان الضمير كناية عن ذلك تعلق من الجار والمجرور ، كما يتعلق بالحروف التى للمعانى ، إذ الظرف والجار والمجرور يكتنفيان براتحة الفعل لذلك ناب ضمير المصدر عنه .

---

١) البيت من الطويل ، ... انظر قطر الندا ٢٦١ وشرح كافيه الرضى ٢/١٩٧

٢) البيت من الطويل لزهير ، انظر الخزانة ٣/ ٤٣٥ والهمع ٢/ ٦٢ والدرر ٢ / ١٢٢ ويس ٢ / ٦٢ ومعجم الشواهد ١ / ٣٦٠

ورد البصريون ذلك (١) : بإنكار أن يكون عنها متعلقا بالضمير ، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف أو متعلق بالمرجم أو بمحذوف يدل عليه المرجم أى وما هو مرجم عنها بالحديث المرجم ، أو أن البيت نادر قابل للتأويل ، فلا تبنى عليه قاعدة .

وقد أجاز الرضى (٢) : إعمال ضميره ، ولذلك قال : « وكذا يعمل الضمير فيها كما فى قوله « البيت » ، أى : ماحديثى عنها » وعلل ذلك أيضا بقوله (٣) : الظرف وأخوه يكتفيهما رائحة الفعل حتى إنه يعمل فيهما ماهو غاية فى البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى : « وما أنت بنعمة ربك بمجنون (٤) » فقوله : بنعمة ربك متعلق بمعنى النفى أى تنفى منعمة الله وحده منك الجنون ، ولا معنى لتعلقه بمجنون » .

وأرى : أن رأى الكوفيين ضعيف ، لأن ضمير المصدر ليس هو المصدر كما ضمير العلم ليس بعلم(٥) وما استدل به الرضى مردود « فعنها » مؤنثة فلا تتعلق بالضمير المذكر وإلا لفسر المعنى فضلا عن أن « بنعمة » متعلقة بمجنون أى لست مجنونا بسبب نعمة لك .

الرابع : أن لا يكون محدودا أى مقترنا بالتاء التى تدل على الوحدة ، فلا يجوز أن تقول تألمت من ضربتك أخاك ، ونحو : سررت بضربتك العدو

---

١) عدة السالك الى أوضح المسالك ٣ / ٢٠٤ .

٢ ، ٣) شرح الكافيه ٢ / ١٩٥ ٤) سورة نون الآية ٢

٥) الهمع ٢ / ٩٢

الغادر . وذلك لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة على الأصلية (١) المصدر وهى الحدث المجرد من كل شيء آخر كعدد ونحوه . وأما قول الشاعر الذى أعمل فيه المصدر المحدود وهو :

يحابى به الخلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب (٢)

فقد أعمل « ضربة » ونصب المفعول به وهو « نفس راكب » واضافة إلى الفاعل « كفيه » وذلك شاذ لاتبنى عليه قاعدة لعدم الكثرة الواردة فى ذلك والبيت لايعرف قائله ، ولا نظير له .

فلو كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله مثل : رحمتك الضعفاء دليل نبلك ، وقال الشاعر :

فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا كالموالد (٣)

فقد نصب « عقابك » برهبة ، والتاء فيها مما بنى عليها المصدر كرحمة ورغبة .

الخامس : ألا يكون موصوفا قبل العمل (٤) فلا يقال : أعجبنى مقابلك

---

١) الجمع ٢ / ٩٢ وقطر الندا ص ٢٦٣ وعدة السالك ٣ / ٢٠٤ والنحو الوافى ٢ / ١٧٩

٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، انظر العينى ٣ / ٥٢٧ والهمع ٢ / ٩٢ والدرر ٢ / ١٢٢ وشرح الأشمونى ٢ / ٢٨٦ ويس ٢ / ٦٢ ومعجم الشواهد ١ / ٥٩

٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله انظر الكتاب ١ / ٩٧ وابن يعيش ٦ / ٦١ ويس ٢ / ٦٣ ومعجم الشواهد ١ / ١١٥ .

٤) قطر الندا ص ٢٦٤ والتصريح ٢ / ٩٤ والهمع ٢ / ٩٢ .

الشديدة الأعداء ، فإن أخرت الوصف « الشديدة » وقدمت المعمول جاز لتأخر الوصف بعد عمل المصدر . وذلك كقول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا فيك من عهدت عذولا (١)

فيكون المصدر قد وصف بعد العمل ، وأما قول الخطيئة :

أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم * ولا يرى طارداً للحر كالياس (٢)

فإن البصريين يوجهون البيت بأن « من نوالكم » متعلق بفعل محذوف ولا يصح أن يتعلق بالمصدر « يأساً » لأنه موصوف قبل معموله .

وأرى : أن حذف هذا الشرط أولى من إثباته ، إذ قد ورد عمل المصدر ، وقد تأخر عنه وصفه كالبيت الأول أو تقدم الوصف على معموله كبيت الخطيئة وما الداعى لتقدير محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، والمصدر موجود أمامنا يتعلق به المعنى ، لذلك أحسن الرضى وغيره بإغفاله .

السادس : أن يكون محذوفا . ومعنى ذلك أنك إذا احتجت الى تقدير عامل لم يجز لك أن تقديره مصدراً ؛ وفى أمثلة : مالك وزيدا ، وبسم الله . لايجوز

---

١) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله ؛ انظر العينى ٣/٣٦٦ والتصريح ٢/٢٧ والهمع ٢/٤٨ ، ٩٣ ، ٢/٥٦ ، ١٢٤ وشرح الأشمونى ٢/٢٤٢ والدجرى ٢ / ١٤٣ والانصاف ١٣٤ ومعجم الشواهد ١ / ٢٧٥ .

٢) البيت من البسيط للخطيئة ، انظر ابن الناظر ابن يعيش ٦ / ١٠ وشرح الشافيه ص ١٢٠ وشرح الأشمونى ٤/٢٠٠ ويس ٢ / ٦٣ ، ٣٠٣ ودلائل الاعجاز ٣٠٢ وهو فى ديوانه ٥٤ ومعجم الشواهد ١ / ١٩٩ .

تقدير المصدر فيهما فلا تقول : وملابستك زيدا ، وابتدائي بامم الله . ولكن معمول المصدر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ينبغي أن يعمل فيه ، لأنه يكتفي برائحة الفعل فيه . وأما قول الشاعر :

هل تذكرون الى الدرين هجرتكم * ومسحكم صلبكم رحمان قربانا (١)

« فرحمان » معمول لمصدر هو القول المحذوف . والتقدير : وقولكم يارحمن قربانا . فلقد حكم حكم ابن هشام بأن ذلك ضرورة ، ولكن المشاهد يرى أن إعمال القول محذوفا كثير ، وعلى ذلك فيكون الممنوع حذف المصدر غير القول ، ومعموله غير ظرف أو مجرور . وعلل الرضى ذلك (٢) : بأن يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة ، وابقاء البعض إلا أن يدل عليه دليل قوى فيكون كالمذكور » .

السابع : أن يتصل بمعموله ، فلا يفصل بينه (٣) وبين معموله بأجنبي ، لأن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع في العمل ، والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول ، لأن ذلك خاص بالفعل . وذلك نحو : أعجبني ضربك اليوم أمس زيدا ، على أن « أمس » ظرف لأعجبني ، لأن المتصل من بعض الصلة ، وبعضها لايجوز .

---

١) البيت لجرير وانظر قطر الندا ص ٢٦٦ .

٢) البيت من البسيط للأعشى وهو في ديوانه ص٨٦ وانظر التصريح ٢ /٢٠٨ والمقرب ٤٩ وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٧ ومعجم الشواهد ١ / ٢١٣

٣) شرح الكافيه ٢ / ١٩٥ .

ونحو قوله تعالى : إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر (١) ، لايجوز أن تجعل « يوم تبلى » معمولة تتعلق بالمصدر « رجعه » للفصل بينهما بخبر إن ، كما لايجوز أن تتعلق « بقادر » لأن المعنى يكون أن قدرته على رجعه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، فقدرته عامه وشاملة ، وإنمـــا « يوم » تتعلق بمحذوف يقدر بجواز الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رجعه لقادر رجعه يوم تبلى . وذلك لأن المصدر فرع فلا يجوز أن يفصل بينه وبين معموله وإلا ساوى الفرع الأصل .

ويعلل ابن الحاجب (٢) ذلك بقوله : « لأن الفصل من بعض الصلة و بعضها لايجـــوز » .

الثـامن : أن لايكون مؤخرا عنه فليس لك أن تقول : أعجبني العلم فهمك ، وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى : « لايبغون عنهـا حولا (٣) » وقولهم : « اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا (٤) وقد أجاز ذلك الرضي أيضا بالظرف نحو : « فلما بلغ معي السعي » .

وعلل ذلك الرضي (٥) بقوله : « لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل ، والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول .

---

١) الطارق ٩ ٢) المصدر والصفحة السابقة .

٣) الكهف ٤) قطر الندا ص ٢٦٦ نتائج الفكر ص ٣٥٦ .

٥) شرح الكافيه ٢ / ١٩٥ والآية من الصفات ١٠٢

وقد اشترط النحاة حتى لا يؤدى الى اللبس أن يكون مفردا ، فلا يصح أن يكون مثنى أو جمعا ولكن رد عليهم بقول الشاعر :

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والنعما (١)

فإن تجاربهم « مصدر جمع تجربة ، وهى مصدر جرب ، وقد نصب به قوله : « أبا » . هذا وعمل المصدر المضاف أكثر من إعمل المحلى بأل والمنون ، لأنه أكثر ورودا فى كلام العرب المحتج به ، مثل قول الله تعالى « ذكر رحمة ربك عبده زكريا (٢) » فقد نصب عبده بالمصدر المضاف إلى ربك ، ولا عبرة برأى بعضهم بأن عمله متساويا مع عمل المقترن بأل ، فإن السماع أقوى كما أنه لا خلاف فى إعمال المضاف ، وإن كان فى كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف كما يقول الأشمونى وقال الشاعر :

وأقتل داء رؤية للعين ظالما * يسىء ، ويتلى فى المحافل حمده (٣)

فرؤية مصدر مضاف إلى فاعله ، العين ، ونصب به مفعوله وهو : ظالما ، ومثله اسم المصدر مثل قول الشاعر :

بعشرتك الكرام تعد منهم * فلا تزين لغيرهم ألوفا

ويليه فى العمل وفى كثرته وإضافة « المنون » للسماع الوارد بذلك وإن كان القياس يقتضى أن يكون النون أقيس لشبهه بالفعل فى التنكير ، وبعده المضاف لأنه كثيرا على نية الاتصال والعبرة بالسماع كقول الشاعر :

---

١) المصدر السابق ٢) مريم ٢ ٣) ج ٢ ص ٢٩٠ ط دار الفكر

يا قابل التوب غفرانا مآثم قد • أسلفتها أنها منها خائف وجل (١)

وقول الآخر :

على حين ألهى الناس جل أمورهم • فندلا زريق المال ندل الثالب (٢)

فقد نصب مآثم بغفرانا ، وهو مصدر منون ، ومثله ندلا قد نصب به المال

وهذا رأى البصريين أما الكوفيون : فقد منعوا عمله ، وجعلوا كل مرفوع أو منصوب بعده بفعل مضمر ، وأنت ترى أن المصدر هنا فى البيتين بدل من اللفظ بفعله ، « فندلا » نابت عن أندل ، « وغفرانا » نابت عن « أغفر » ولذلك نصب بهما المفعول به ، ومثله أيضا اسم المصدر مثل : لله هو ادعون العبد فى أعماله .

أما المصدر المحلى بأل مع أن السماع تدور بعمله فيما بعده إلا أنه قليل فيه وبلاغته وأنه لدخول « أل » عليه ابتعد شبهه كثيرا عن الفعل مثل :

ضعيف النكاية أعدائه • يخال الفرار يراخى الأجل (٣)

فقد نصب « أعدائه » بالمصدر المحلى بأل ، وهو النكاية .

قال ابن عصفور (٤) : إعمل المعرف أقوى من اعمال المضاف فى القياس .

ونقل السيوطى (٥) : إعمال المضاف والمنون سواء .

وقال أبو حيان (٦) : وترك إعمال المضاف وذى أل عندى هو « القياس » وأرى رد كل هذه الأقيسة ، فإن السماع أقوى مشاهد بما سبق المضاف أكثر والمنون كثير والمحلى بأل قليل وهذا هو الحق .

---

١ ، ٢ ، ٣) المصادر السابقة ص ١٢٦ ، ١٢٧

٤ ، ٥ ، ٦) انظر الهمع ٢/٩٣ والصبان ٢ / ٢٩٠ والخضرى ٢ /٢٢ ، ٣٢

الباب الخامس
صور المصدر فى الأسلوب

أنواع المصدر الصريح واسمه فى الأساليب العربية :

أولا - المصدر الصريح : بالتتبع فى الأساليب العربية وجد العلماء أن المصدر الصريح العامل يأتى على ثلاثة أنواع :

أولا - المضاف : وهذا كثير فى الأساليب ، ثم تراه تارة مضافا إلى فاعله ومفعوله منصوب بعده وذلك مثل قول الله تعالى : « ولو دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض (١) » فقد أضاف المصدر « دفع » إلى فاعله وهو الله ونصب به المفعول به وهو الناس . والفاعل هنا مجرور فى اللفظ ، مرفوع فى المحل ، وقال تعالى : « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ، وأكلهم أموال الناس بالباطل (٢) » فالمصدر « أخذ » وهو مضاف إلى فاعل وهو « هم » ومفعوله منصوب وهو « الربا » وكذلك : « أكل » وفاعله ضمير الغائبين المضاف اليه ، والمفعول به منصوب وهو « أموال » وقال الشاعر وهو المتنبي :

يامن يعز علينا أن نفارقهم * وجداننا كل شيء بعدكم عدم (٣)

فالمصدر « وجدان » أضيف الى فاعله ، وهو « نا » ونصب المفعول به ، وهو « كل » وقال الآخر :

وعدت وكان الخلف منك سجية * مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (٤)

فالمصدر « مواعيد » وهو جمع موعد مضاف إلى فاعله « عرقوب » ونصب

---

١) البقرة ٢٥١ ٢) النساء ١٦١

٣) البيت من الكامل وهو للمتنبي ، وجيء به للتمثيل ، إذ لا يحتج بشعره والشاهد فيه : كما فى الشرح . ٤) سبق الحديث عنه .

المفعول به وهو « اخاه » وتقول : مذاكرة الانسان العلم أفضل وملازمة المرء الأطهار أكرم ، فقد أضيف كل من المصدرين « مذاكرة » و « وملازمة » إلى فاعله « الانسان ، المرء » وجـــره لفظا فقط لأنه مرفوع محلا ونصب المفعول به بعد ذلك وهو « العلم ، الأطهار » ، والسر فى كثرة هذا النوع فى كلام العرب كما قال السيوطى (١) : « أن الاضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضـاف كالفعل فى عدم قبول والتنوين ، تقويت بها مناسبة المصدر للفعل » ا . هـ

أى ان المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحـد ، فالاضافة كالاسناد تمزج من الكلمتين وهو تعليل حسن ، ولو علله بكثرة المسموع الوارد من العرب لكان أحسن وأشمل ، وقد يضاف المصدر إلى مفعوله و يرفع فاعـــله وذلك كقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (٢) » ، فمن فاعل بالمصدر « حج » وأضيف إلى مفعوله وهـــو البيت والتقدير : أن حج المستطيع البيت ، وهـــذا إعراب جائز فى الآية الكريمة ، وأجاز بعضهم أن يكون « من » بدل بعض من كل(٣) وجعل الرابط مقدرا وهو منهم » ومثل ذلك قول الشاعر :

ألا إن ظلم نفسه المرء بين * إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا (٤)

---

١) الهمع ٢ / ٩٣ ٢) آل عمران ٩٧ ٣) أوضح المسالك ٣ / ٤٠٢

٤) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظـــر التصريح ٢ / ٦٣ ومعجم شواهد العرب ص ٢٦٩ .

ومثله للكتاب :

تنفى يداها الحص فى كل هاجرة * نفى الدراهيم تنقاد الصياريف (١)

وقول الأقيشر الأسدى :

أقى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقيز أفواه الأباريق (٢)

فقد أضاف فى الأبيات المصادر : « ظلم و نفى و قرع » إلى المفعولات نفسه « والدراهيم و القواقيز » وجوها لفظا ، وإن كانت منصوبة على المحل ، ثم رفع الفواعل الآتية بمصادرها وهى : « المرء و تنقاد و أفواه » .

وتقول : بذاكرة العلم الطالب خير من اللعب والاهمال ، وصيانة الآلة المهندس طريق بقائها ، فقد أضاف المصدرين : مذاكرة ، وصيانة الى مفعولهما جرا على اللفظ وهى : العلم ، الآلة ، ثم رفع فاعليهما وهما : الطالب المهندس .

وقد يضاف المصدر إلى الظرف فيجره ، ويرفع الفاعل ، وينصب المفعول به تقوله : إهمال اليوم الطالب المذاكرة طريق للضياع (٣) . كما كثر فى الأسلوب العربى (٤) إضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس مثل

---

١) البيت من البسيط للفرزدق فى ديوانه ٥٧٠ / ١ وانظر الكتاب ١ / ١٠ والمقتضب ٢٥٨/٢ والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٢ والخصائص ٣١٥/٢ والأشمونى ٢ / ٢٨٩ وانظر معجم الشواهد ١ / ٢٤٠ .

٢) البيت من الطويل للأقيشر الأسدى وانظر المقتضب ١/ ٢ واللسان نقر والتصريح ٦٤/٢ والأشمونى ٢٨٩/٢ والمغنى ٥٣٦ (٣٠٩) والعينى ٥٠٨/٣ ومعجم الشواهد ص ١ / ٢٥١ .

٣) الجمع ٢ / ٦٤

٤) أوضح المسالك ٣ / ٢١٤ والجمع ٢ / ٩٤ .

قوله تعالى : « ربنا وتقبل دعاء (١) والتقدير : دعائى إياك وقوله تعالى : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله (٢) » أى بنصر الله المؤمنين ، فقد حذف فى الآيتين الكريمتين المفعو به ، وقد يذكر المفعول به ويحذف الفاعل مثل قوله تعالى : « لايسام الانسان من دعاء الخير» والتقدير : من دعائه الخير .

قال السيوطى(٣) : وبذلك يفارق الفعل ، لأن الموجب للمنع فيه تنزيله إذا كان ضميرا متصلا كالجزء منه بدليل تسكين آخره ، والفصل به بين الفعل وإعرابه فى « يفعلان » وحذف الجزء من الكلمة ، لايجوز بقياس وحمل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لايتصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة فاعلة منه نسبة الجزء من الكلمة .

وذهب الكوفيون فى هذه المسألة إلى عدم الحذف وأن الفاعل هنا مضمر كما يضمر فى الصفات والظرف ، ويرى خلف (٤) « أن الفاعل ينوب إلى جنب المصدر ، ولايجوز عنده أن يقال : إنه محذوف ، لأن الفاعل لايحذف ولا يضمر ، لأن المصدر لايضمر فيه ، لأنه بمنزلة اسم الجنس » .

حكم تابعه :

إذا جاء بعده تابع من التوابع الأربعة المجرورة جاز فى التابع مراعاة اللفظ وجاز مراعاة المحل ، فإن كان تابعا لفاعل مجرور نحو : ملازمة المرء الكيس الكتاب دليل تفوقه ونبوغه ، جاز جر الكيس الصفة للمرء على اللفظ كما يجوز رفعه مراعاة لمحله المرفوع به أو كان مفعولا به محلا نحو : مصاحبة

---

١) ابراهيم ٤٠ ٢) الروم ٥ ٣ ، ٤) الهمع ٢ / ٩٤

العقلاء الكرام الرء أسلم وأحسن له . فيجوز فى الكرام الجر باعتبار اللفظ والنصب باعتبار أنه مفعول به فمحله النصب وعلى الرفع صفة للفاعل قول الشاعر :

حتى تهجر فى الرواح وهاجها • طلب المقصب حقه المظلوم (١)

وعلى النصب صفة للمفعول به قول الشاعر :

قد كنت دانيت بهـا حسانا • مخافة الإفلاس والليـــانا (٢)

فقد رفع النعت « المظلوم » باعتبار محل الفاعل « المقتضب » وهو الرفع ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلى :

السالك الثغرة اليقظان سالكها • مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل (٣)

فقد رفع النعت « الفضل » صفة للفاعل « الهلوك » باعتبار المحل .

كما نصب المعطوف وهو « الليانا » على المفعول « الأفلاس » باعتبار أن محله النصب ، ومثل ذلك باقى التوابع ، يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المحل .

---

١) البيت من الكامل للبيد ، فى ديوانه ١٢٨ وانظـــر الانصاف ٢٢٢ ، ٣٣١ والخزانة ١ / ٣٣٤ ، ٤٤١ والعينى ٣ / ٥٠٣ والتصريح ١ / ٢٧٨ ، ٢ / ٦٥ والهمع ٢ / ١٤٥ وانظر معجم الشواهد ١ / ٣٥٥ .

٢) البيت من الرجز ، لرؤبة ، وانظر الكتاب ١ / ٩٨ والمغنى ٤٧٦ ، ٢٨٢ ، والتصريح ٢ / ٦٥ والهمع ٢ / ٤٥ والدرر ٢ / ٢٠٣ والأشمونى ٢ / ٢٩١ وهو فى ملحقات ديوانه ١٧٨ ومعجم الشواهد ٢ / ٥٤٧ .

٣) البيت من البسيط وهو فى ديوانه الهذليين ٢ / ٣٤ وانظر التصريح ٢/١٦٢ والعينى ٣ / ٥٦١ والهمع ٢ / ١٨٧ ، ٢ / ١٤٥ والدرر ١ / ١٦٠ ، ٢ / ١٦٠ ، ٢٠٣ والأشمونى ٢ / ٢٩٠ ويس ١ / ٣٢٧ واللسان (خعل) .

ثانياً ـ المنون :

قد يأتى المصدر منوناً غير مضاف مثل قول الله تعالى : « أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما(١) » فالمصدر « إطعام » منون وفاعله ضمير مستتر ، وقد نصب « يتيما » على أنه مفعول به ، والتقدير : أو أن يطعم فى ذى مسغبة يتيما ، قال الشاعر :

يضرب بالسيوف رءوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقيل(٢)

« فرءوس » مفعول به للمصدر ، وهو « ضرب » وهو منون . وقد ورد كثيرا فى أساليب العرب ، وقال ابن هشام (٣) : « وإعماله أقيس من إعمال المضاف لأنه يشبه الفعل بالتنكير » . وقال الخضرى (٤) « وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون فى الاستعمال ، « وإلا فالمنون أقيس لشبهة الفعل فى التنكير ويليه المضاف ، لأنه كثيراً ما ينوى فيه الانفصال » .

وقال الزجاج (٥) : إعمال المنون أقوى من المضاف . لأن ماشبه به نكرة فكذا ينبغى أن يكون نكرة ، ورد : بأن إعماله ليس للشبه بل بالنيابة عن حرف مصدرى والفعل والمنوب عنه فى رتبة المضمر » .

---

١) البلد ١٤ ، ١٥ ٢) البيت من الوافر ، للمرء بن منقذ وانظر الكتاب ١ / ٦٠ ، ٩٧ وابن يعيش ٦ / ٦١ والعينى ٣ / ٤٤٩ شرح الأشمونى ٢ / ٢٨٤ ولم ينسبه الشنتمرى وانظر ومعجم الشواهد ١ / ٣٧١ .

٣) قطر الندا ص ٢٦٩ ٤) حاشية الصبان ٢ / ٢٢

٥) الهمع ٢ / ٩٣ .

وأنكر الكوفيون (١) إعمال المنون وقالوا إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسره المصدر من لفظه في الآية السابقة يقدر : أو يطعم وهذا رأي ضعيف ، لأن الأصل عدم التقدير ، فإسناد العمل إلى المذكور أولى من التقدير ، وإعمال المنون أكثر من أعمال المعرف بأل ، لأن فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة ، وأيضا باستقراء الأساليب العربية حكم بهذا الحكم .

قال السيوطي (٢) : « وقيل للمضاف والمنون في الإعمال سواء ويروى عن أبي حيان قوله : « وترك إعمال المضاف وهي أل عندي هو القياس ، لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم ، فكان قياسه أن لا يعمل ، فكذلك المنون لأن الأصل في الأسماء أن لا تعمل فإذا تعلق اسم باسم ، فالأصل الجر بالإضافة » .

وأرى : أنه ماذهب إليه أبو حيان بتقديم قياسه على السماع الوارد عن العرب بعمله في أحر الأساليب العربية ، قول غير سديد ، فالسماع مقدم على القياس فضلا عن تعميمه الحكم بأن الأصل في الأسماء لا تعمل ، ثم تعديه ذلك إلى المصدر ، وهو أصل الأفعال وكان يؤيد رأي الكوفيين السابق ، ويقدر عاملا ، والأصل عدم التقدير .

ثالثاً - المعرف بأل : قد يرد في الكلام العربي المصدر المعرف بأل نقول : عجبت من الضرب زيداً بنصب « زيدا » بالمصدر المقترن بأل . ومثال ذلك من الشعر قول الشاعر :

(١ ، ٢) الهمع ٢ / ٩٢ وما بعدها .

ضعيف النكاية أعـــداءه * يخال الفرار يراخى الأجل (١)

فإن المصدر هو النكاية ، وقد نصب أعداءه على أنه مفعول به ، وقال الآخر :

لقد علمت أولى المغيرة أننى * كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فقد نصب « مسمعا » وهو اسم رجل بالضرب وهو مصدر معرف بآل .

وقال الشاعر :

فإنك والتأبين عروة بعـــدما * دعاك وأيدينا إليك شوارع (٢)

فالمصدر المعرف بأل هو « التأبين » وعروة مفعول به للمصدر . وقال آخر :

عجبت من الرزق المسيء الحـه * ومن ترك بعض الصالحين فقدا (٣)

فالمصدر المعرف بأل هو « الرزق » وقد أضيف الى مفعوله « المسيء » ، والحـه فاعل وإعمال المصدر المعرف بأل قليل ، بل حكم ابن هشام (٤) على أن إعماله قياسا واستعمالا ، أما شذوذه فى القياس ، لأن المصدر عمل بالحمل على الفعل ، واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل ، وأما فى الاستعمال ، لأن وروده عن

---

١) البيت من السريع ولا يعرف قائله وهو من الحسين وانظر الكتاب ١/٩٩ والمقرب ص ٢٥ والخزانة ٣ / ٤٣٩ والشذور ٣٨٤ والتصريح ٢ / ١٣ والهمع ٢ / ٩٣ والدرر ٢ / ٥٢ والاشمونى ٢ / ٢٨٤ .

٢) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر العينى ٣ /٥٢٤ وشرح الاشمونى ٢ / ٢٨٤ واللسان « وقع » ومعجم الشواهد ١ / ٢٢٣ .

٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله وانظر شرح الاشمونى جـ ٢ ص ٢٢ وقطر الندا ص ٢٧٠

٤) قطر الندا ص ٢٦٩

العرب نادر .

وأنكره كثيرون والبغداديون وقوم من البصريين ، وقدروا له عاملا ، كما حكم بعض النحاة عليه بالقبح مع جواز إعماله ، ويفصل بعضهم : بجوازه إن عاقبت أل الضمير فيعمل فيما بعده نحو : إنك والضرب خالد المسيء إليه ، وإلا بأن لم تعاقبه ، فلا يجوز إعماله نحو : عجبت من الضرب زيد عمرا (١) .

ثانياً — اسم المصدر :

بالتتبع والاستقراء وجد العلماء أن اسم المصدر قد يأتي في الأساليب ولكنه قليل ، فيجب أن نقتصر فيه على الوارد ، وهو المضاف كقول الشاعر :

أكفرا بعد والموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا (٢)

فقد أضاف اسم المصدر « عطايا » للفعل « أعطى » وأضافه الى الفاعل وهو (الكاف ، ونصب به « المائة » ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

إذن كان عون الله للعبد مسعفا * تهيأ له في كل أمر مراده (٣)

وإن لم يكن عون من الله للفتى * فأول ما يجني عليه اجتهاده

فاسم المصدر « عون » وقد أضيف الى لفظ الجلالة « الله » وفعله « عاون

---

١) انظر همع الهوامع ٢ / ٩٣ ٢) البيت من الوافر للقطامي وانظر التصريح ٢ / ٢٢١ والامالي الشجرية ٢ / ١٤٢ وابن يعيش ١/٢٠٨ والتصريح ٢ / ٦٤ والدرر ١ / ١٦١ / ٢ ، ١٢٧ والاشموني ٢ / ٢٨٨ وهو في ديوانه ٤١ ومعجم الشواهد ١ / ٢١٤

٣) البيت من الطويل ولم أعثر على قائله وانظر حاشية الخضري ج ٢ / ٢٣

ومنه قول عائشة : من قبلة الرجل امرأته الوضوء ، فقبله (١) .

وبعض النحاة يدخل فيه الميم بالميم الزائدة لغير مفاعلة نحو : المجمدة من الحمد والمضرب من الضرب ، « ومصاب » بمعنى : إصابة كقول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلا ... أهدى السلام تحية ظلم (٢)

« فصابكم » اسم مصدر مضاف إلى فاعله ، وقد نصب به « رجلا » ، وجوزوا عمله قياسا أهل الكوفة فيغدا ومثل قول عائشة : من قبلة الرجل زوجة الوضوء ولا مانع من استعماله منونا مثل (٣) : طربت لنصر حر وطنه انتصارا باهرا وكذلك محلى بأل كقولك : عاونت الصديق كالعون الأهل ، ولكنه لم يرد عن العرب ، وهي أمثلة صنعت بالقياس على المصدر ، ولذلك فالأولى لنا العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، وتقتصر فيه على المسموع فقط .

ويرى الكسائي (٤) عمله الا ثلاثة ألفاظ : « الخبز والدهن والقوت » فإنها لاتعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك ، وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل : أعجبني دهن زيد لحيته ، قال أبو حيان : والذي أذهب إليه في المسموع من هـــذا النوع أن المنصوب فيـــه بمضمر يفسره ماقبله ، وليس باسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر في العمل لا في ضرورة ولا غيره ، انظر الهمع ٢ / ٩٥ .

---

١ ، ٢) سبق الحديث عنه .

٣) النحو الوافي ٣ / ١٨٩

٤) الهمـــع ٢ / ٩٥ .

الباب السادس

استعمالات المصدر فى النظر النحوى

استعمالات المصدر فى النظر النحوى :

تعدد استعمال المصدر فى النظر النحوى :

إن المصدر هو الحدث الجارى على فعله لفظا أو تقديرا ، وهو عام شامل لكثير من أبواب النحو ، فقد يقع مفعولا مطلقا ، وفاعلا ومفعولا به وحالا ، وصفة ومفعولا لأجله ، كما أنه قد ينقل إلى باب الأعلام أو الظرف أو نحو ذلك .

لذلك كانت استعمالاته متعددة فى جنبات النحو ، وسنقوم بدراسة استقرائية لأبواب النحو ، لنعرف مواضع الإفادة من المصدر . فنقول . وبالله التوفيق .

أولا - المفعول المطلق :

المفعول المطلق لابد أن يكون مصدراً ، ولكن ليس هو المصدر وكما يقول فى شرح الكافيه فى الترجمة (١) فإن ذلك تفسير للشىء بما هو أعم منه مطلقاً كما يقول العلامة الأشمونى فهو كتفسير الانسان بأنه الحيوان ، المصدر أعم مطلقا من المفعول المطلق ، والمفعول المطلق لايكون الا مصدراً ، نظراً إلى أن مايقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه فى ذلك ، وأنه الأصل » .

وعلى ذلك حد المفعول المطلق : بأنه ماليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فالمصدر الواقع خبرا نحو (٢) : ضربك ضرب أليم ، أو كان مصدراً مؤكدا للخبر ، ولم يؤكد عامله ولا يبين نوعه ولاعودة بل أكد مثله يسمى مصدراً ولا يسمى مفعولا مطلقا نحو أمرك سير سير ،

١) شرح الكافيه ١ / ١١٣ ٢) شرح الأشمونى ٢ / ١٠٩

أو كان مسوقا لغير المعانى الثلاثة السابقة نحو : عرفت قيامك فهو مفعول به لأنه ليس بمفعول الفاعل حقيقة ، وليس بخلاف المفعول المطلق ، وإن كان مصدراً ، فالمفعول المطلق أخص من المصدر . مثاله لتوكيد العامل قول الله تعالى : « والذريات ذروا (١) » وقوله : « وكلم الله موسى تكليما (٢) » ويبين للنوع . وقال سبحانه : « فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا (٣) » ، وقال أيضاً : « وتظنون بالله الظنونا (٤) » ويبين العدد كقوله تعالى : « وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة (٥) » وقال أيضا : « فاجلدوهم ثمانين جلدة (٦) » فقد المصدر مؤكدا لعامله فعلا مثل : تكليما وفعله كلم ، أو وصفاً مثل : ذروا والوصف الذاريات ومبينا للنوع . وعامله مصدر مثل جزاؤكم والمفعول المطلق جزاء موفوراً وهو موصوف ، وكذلك « الظنونا » و « ألـ » تفيد التنويع ، وعامله : تظنون . والمبين للعدد مثل « دكة واحدة » ، ثمانين جلدة والعامل فيهما الفعلان : دكتا ، اجلدوهم . وهكذا . .

فالمفعول المطلق لايخرج عن أن يكون لغرض من الأغراض الثلاثة السابقة وهو المفعول الحقيقى ، لأنه الأثر لمعين الفعل الذى هو التأثير ، فلا تمايز فيهما (٠) ومنها مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار وهى : لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودواليك ، هذاذيك ، على الرأى الراجح (٧) .

---

١) الذاريات ١ ٢) النساء ٢٦٤ ٣) الاسراء ٦٣
٤) الأحزاب ١٠ ٥) الحاقة ١٤
٦) شرح الكافيه ١ / ١١٣ ٧) انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٠٠

ثامناً ـ الخبر بالمصدر :

قد ورد عن العرب الخبر بالمصدر سواء كان مفردا مثل رجل عـــدل ، وصوم وفطر ، وزور ، ورضى ، أى عادل وصائم ومفطر وزائر ومرضى ، وقالوا أيضا : ضرب هو أى قطع وطعن نتر ، أى قتل سريع وري سمر أى عوق كما سمع أيضا : رجال فضل وامرأة صناع أى فاضل ، وماهرة فى الصناعة والمصدر فى كل وهو مفرد .

أو مضافا مثل : مررت برجل حسبك من رجل ، وشرعك من رجل وهدك من رجل وكفيك وهى بمعنى واحد أى كافيك وحسبك ، ومثلك ، وفى المثل « شرعك مابلغك المحل » أى حسبك من الزاد ، وهـ ك ، أى يثقل عليك عد مناقبه ، وهمك ، أى مهمومك بمعنى : مقصودك ، أو من همـــه أى يذيبك وصف محاسنه ، ونحوك ، أى يقصد ويطلب (١) ، ونقول أيضا : هذا رجل عدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل وهكذا بالتزام الأفراد والتذكير ، وذلك لأن المصدر موحد لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغنى عن تثنيته وجمعه إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لغلبة الوصف به فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قول الشاعر :

وبايعت ليلى فى الخلاء ولم يكن * شهود على ليلى ، عدول مقانع (٢)

---

١) انظر ابن يعيش جـ ٣ ص ٥٠ ٢) البيت من الطويل ، للبعيث انظر اللسان « قنع ١٧١ » وابن يعيش ٣ / ٥١ ، ٥ / ٥٥ وأمالى الشجرى ١ / ١٩٦ ومعجم الشواهد ١ / ٢٢٠ .

فقد جمع المصدر « عدل بمعنى « عادل » على عدول لشيوع الوصف بالمصدر وعمله الوصف عليه . أو كان المصدر ملازما لتاء التأنيث نحو رحمة شقه هيبة فإن تاء التأنيث تلازمه ، وحذفها إجحاف بالكلمة » .

وقد قسم رضى الدين (١) المصادر التى ينعت بها إلى قسمين :

أولا - قياس مثل : كل ، جد ، حق تابعة للجنس مضافة لمثل متبوعها لفظاً ومعنى ، نحو : أنت الرجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل ، ويوصف بها النكرات نحو : أنت رجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل ، ومعنى ذلك أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال ، وقد تأتى وصفا للذم مثل : أنت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم بالتعريف أو بالتذكير ، وكذلك ذكر الأمثلة التى ذكرها ابن يعيش مثل : رجل شرك من رجل ، أو نهيك أو كفيك أو همك أو هدك من رجل ، وصدق وسوء نحو ثوب صدق ، وحمار سوء ، وخير سوء ، ويقصد بذلك مطلق السوء أو الجودة ، والمشهور أن تذكر الموصوف وتضيفه ، تقول : عندى رجل رجل صدق ، وخير خير سوء - مريدا كمال الوصف معه لا صدق الحديث أو كذبه .

ثانياً : سماعى وهو على ضربين شائع كثير ، وهو النصب بالمصدر والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو : رجل صوم ، وعدل ، وقد يكون بمعنى المفعول نحو : رجل رضى أى مرضى أو غير شائع : وذلك ضروب كثيرة أحدها

---

١) شرح الكافيه ١ / ٣٠٥ بتصرف وما بعدها .

جلس مشهور نحو مررت برجل أسد ، ولا يدخل ذلك معنا .

شروط النعت بالمصدر :

اشترط النحاة للنعت بالمصدر خمسة شروط وهي :

أولا - أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ، وانما يلتزم الأفراد والتذكير نقول : مررت بقاض عدل ، ومشهود عدل ، وبي صدق . أي قاض عادل ، وشهود عادلون ومحاميان صادق بتأويل المصدر بالمشتق .

ثانيا : أن يكون منكرا فلا يجوز أن يعرف ، لأن السماع ورد بذلك والوارد لا يغير .

ثالثا : أن يكون المصدر صريحا غير مؤول ، ولا طلبيا ، فلا ينعت بالمصدر المؤول لأنه معرفه دائما ، ولا بالمصدر الطلبي مثل : سقيا لك ، وضربا زيدا ، لأنه بدل من الفعل ولا ينعت به لأنه طلبي كما يقول السيوطي (١) .

رابعا : أن يكون مصدرا ثلاثيا أو بزنة مصدر ثلاثي ، لأن ذلك هو المسموع عن العرب .

خامسا : أن لا يكون مصدرا ميميا كمزار ومسير .

قال الخضري (٢) : « وفائدة هذه الشروط ضبط ماسمع لا القياس عليها ، وذلك لأنهم يرون أن المصدر معنى ولا يدل على صاحبه ، فالنعت به على خلاف الأصل .

وإنما جاز النعت بالمصدر على التأويل (٣) الذي لابد منه حتى يصح ذلك الوصف .

---

١) الهمع ٢ / ١٠٧ ٢) حاشية ٢ / ٥٣

فالكوفيون : يرون التأويل بالمشتق اسم فاعل أو اسم مفعول نحو : رجل عدل أى عادل ، ورضا أى مرضى . وهكذا لحظ معنى الصفة بالمشتق .

والبصريون : ذهبوا إلى تقدير مضاف أى ذو كذا ، ولهذا التزم أفراده وتذكيره كما يلتزمان إذا صرح بذو نحو : هذا رجل عدل أى ذو عدل ، رجلان عدن أى ذو كذا ونحو ذلك .

وأما على سبيل المبالغة إلا دعاء بجعل العين نفس المعنى وهذا رأى علماء البلاغة وهو المناسب للوصف بالمصدر . ولذا نرى أى من يقول بقياسية الوصف بالمصدر حتى تناسب اللغة متطلبات العصر وفى ذلك يقول ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيراً * فالتزموا الافراد والتذكيرا (أ)

والسر فى منع الوصف بالمصدر أصلا إلا بتأويل : لأنه المصدر حدث ووصف الذات بالحدث غير جائز .

قال السيوطى (١) معللا لذلك بتعليل آخر :

قال : والاسم المفرد لا يكون نعتا ، وتعنى بالمفرد ما دل على معنى واحد نحو : علم وقدرة ، وإنما لم يكن نعتا لأنه لا رابط بينه وبين الاسم الأول ، لأنه اسم جنس على حاله ، فإن قلت : ذو علم ، وذو قدرة كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك : ذو وإن قلت : عالم وقادر كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله ، فكل نعت وإن كان مفردا فى لفظه فهو دال على معلومين ، حامل ومحمول ، فالحامل هو الاسم المضمر والمحمول

(أ) الألفية ص ٤٥ ١) نتائج الفكر ص ٢٠٧ / ١

هو الصفة » ا . هـ

وهو تعليل جيد يدل على وجوب التأويل على طريق البصريين بتقدير : ذو

وقد حرص أكثر النحاة على جعل النعت بالمصدر مقصوراً على السماع لا يتعداه ، فلا يجوز القياس على الوارد مع كثرته ، لعمر الحق إذا كان كثيراً فكيف لا يقيس عليه أليس هذا هو التضييق الذى لا مسوغ له ، فالأولى جعله قياساً إتماماً للغة وكثرة لروافدها حتى تؤدى مطالب حياتنا فى يسر وسهولة .

الثالث - استعمال المصدر حالا :

الحال لابد ان تكون دالة على معنى وصاحبها نحو : جاء محمد نشيطا فذات الحال ، وذات صاحبها واحدة فى الخارج ، أما مفهوم الحال ومفهوم صاحبها فمتغايران ، والمشتق هو الذى يدل على ذلك ، لذلك كثر فى الأساليب كثرة واسعة ، أما المصدر فالأصل فيه ألا يقع حالا لأنه غير صاحبها فى المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا ، واتساعا(١) نحو محمد صدق ، وعلى عدل ، فعلوا مثل ذلك فى الحال ، لأنها فى الحقيقة خبر من الأخبار . ومع ذلك فإن العلماء قد لاحظوا مجيئه بكثرة فى الأسلوب ، وقال فى ذلك ابن مالك :

ومصدر مفنكر حالا يقع ٭ بكثرة كبغتة زيد طلع (٢)

ممن وروده قول الله تعالى : « ثم ادعهن يأتينك سعيا (٣) ، وقوله سبحانه :

---

١) التصريح ١ / ٣٧٢ ٢) الألفية ص ٣٤ ٣) البقرة ٢٦٠

يدعون ربهم خوفا وطمعاً (١) وقول عز وجل : ثم إني دعوتهم جهارا (٢) ، وقوله : الذين ينفقون أموالهم سراً وعلانية (٣) وقوله تعالى : إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا (٤) .

وقالت العرب : قتلته صبرا (٥) ، وأتيته ركضا ومشيا وعدوا ، ولقيته فجأة وكفاحا ، وعيانا ، وكلمته مشافهة ، وطلع بغتة ، وأخذت ذلك عنه سماعا .

كما ورد المصدر منكرا - كما رأيت - وقد أتى عن العرب مضافا نحو : اجتهد وحدك ومعرفا مثل قول الشاعر :

فأرسالها العراك ولم يزدها ... ولم يشفق على نغص الدخال (٦)

ومثل ذلك : جاءوا الجماء الغفير أى جميعاً .

ومع كثرة وروده أوجب العلماء أن يكون سماعيا ، وأنه لا يصح القياس عليه ولكن المبرد (٧) أجاز القياس عليه مطلقا ، وابن مالك وابنه يرى قياسه فى ثلاثة أمور :

الأول : قولهم : أنت رجل علما فيجوز ، أنت الرجل أو ما ونبلا ، والمعنى

---

١) السجدة ١١٦ ٢) نوح ٨ ٣) البقرة ٢٧٤

٤) الأنبياء ٩٠ ٥) انظر الهمع ١ / ٢٣٨

٦) البيت من الوافر للبيد فى ديوانه ص٨٦ وانظر الكتاب ١/١٨٧ والمقتضب ٣ / ٢٣٧ والشجرى ٢ /١٦٤ والانصاف ٨٢٢ وابن يعيش ٢/٦٢ ، ٤/٥٥ والخزانة ١,٥٢٤ والعينى ٣ / ٢١٩ ومعجم الشواهد ١ /٣١٦ .

٧) الاشمونى على الصبان ٣ / ١٧٩ .

الكامل فى حال عـــلم وأدب ونبل . وقال الرضى : والذى أرى المصدر فى مثله يكون تمييزا . وتعلب (١) عنده مصدر مؤكد بتأويل الرجل باسم فاعل فما بعده أى أنت العالم علما .

الثانى - نحو : زيد زهير شعرا من مشبهه به (٢) مبتدؤه « فشعرا » بمعنى : شاعرا حال ، والعامل فيه « زهير » لتأول بمشتق ، لأن معناه : مجيد ، وقال فى التصريح (٣) ويحتمل أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل لما ابتدئ فى « مثل » المحذوفة وهى العاملة فيه .

الثالث : نحو : « أما علما فعالم » نقول ذلك : لمن وصف شخصا بعلم وغيره مفكرا عليه وصفه بغير العلم - والذى ينصب هـــذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير : مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم ، ويتعين هذا الوجه إذا كان مابعد الفاء لايعمل فيما قبلها نحو : أما علما فهو ذو علم ، فالمذكور عالم ، ويتعين هـــذا أن يكون ناصبها ما بعد الفاء ، وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هـذا حال مؤكدة والتقدير : مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم ، قال فى الهمع (٤) : ويجوز رفع المصدر بعدهـا على لغة تميم فإن وقع معرفة : جاز فيه الرفع وهو الأرجح وأوجبه بنو تميم وجاز النصب على أنه مفعول لأجله أو مطلق عند الأخفش أو مفعول به . فالمصدر على ذلك قد جاء مصدرا نكرة بكثرة ومعرفة

---

١) جـ ١ ص ٢١٠ ٢) الصبان ٢ / ١٧٩

٣) الهمع ١ / ٢٣٩ ٤) انظر الهمع ١ / ٢٣٨

إما علم جنس (١) نحو قولهم : جاءت الخيل مداد أى مقيدة بمعنى متقارنة ؛ وإما معرف بأل نحو : أرسلها العراك ، ومع مجيئه مصدراً أجمع العلماء على أنه لايمكن أن يكون بنفسه حالا ، لأن الحال لابد أن يكون وصفا دل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ، ومضروف ، والمصدر لايدل على صاحب المعنى ، لذلك كان مجيئه حالا على خلاف الأصل .

وقال الرضى (٢) : اعلم أنه لاقياس فى شىء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ماسمع منها ثم يقول عن المبرد : إنه يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبة نحو : أتانا رجلة وسرعة وبطءاً ، وأما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس . فلا يقال : جاء ضحكا أو بكاء ونحن ذلك لعدم السماع ، ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية ، والعامل محذوف أى أتيته ركضا كما هو مذهب أبى على » .

وهشام (٣) يقيس على ماسبق لوروده بكثرة ، وهو رأى جيد يوسع روافد التعبير اللغوى . أما الرضى فلا يجعل ماسبق حالا بل تمييزا لأنه فاعل فى المعنى ومع ذلك يقتصر فيه على السماع .

وينقل العلامة الأشمونى (٤) رأى الكوفيين على أنه المنسوب إلى هشام : وأن ذلك منصوب على أنه مفعول به بفعل مقدر والتقدير : مهما نذكر علما

---

١) الأشمونى ٢ / ١٨٠ ٢ ، ٣) شرح الكافيه ج ١ ص ٣٠٥

٤) شرح الأشمونى ج ٢ ص ١٨٠

أو العلم فالذى وصف عالم ، قال فى شرح التسهيل وهـــذا القول عندى أولى بالصواب ؛ وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب .

رأى من أجاز وقوع المصدر حالا :

والذين أجازوا وقوع المصدر حالا أوجبوا التأويل حتى يفيد فائدة الحال على آراء عـــدة :

أولا - سيبويه والجمهور : يريان وجوب التأويل بالوصف على اسم الفاعل مثل باغتا أو اسم المفعول مثل : مصبوراً .

ثانياً - الأخفش والمبرد : سيذهبان إلى أن ذلك منصوب على المصدرية أى بنصب بغتة والجملة عندهما هى الحال لا المصدر ، وقد نقل رضى الدين تفصيلا لرأيه سابقاً .

ثالثاً - الكوفيون : قالوا : إنه منصوب على المصدرية ، والناصب عندهم هو المصدر المذكور ، لتأوله بفعل من لفظ المصدر : فطلع زيد بغتة - طلع بمعنى بغت وقيل : بفعل محذوف - كما نقل الرضى .

رابعاً - بعض النحاة : وذهب بعضهم إلى أنها مصادر على حذف مضاف والتقدير فى المثال السابق طلع زيد طلوع بغتة وقيل مصادر على حذف مضاف.

خامساً - هشام : يرى أنه مفعول به ، والعامل فعل محذوف ، وتدرجه(١) ابن مالك .

---

١) انظر التصريح ١/٣٧٥ وشرح الأشمونى والصبان ٢/١٨٠ والهمع ١/٢٣٨

والذى أراه : هـــو الرأى الأول لأن الصلة بين المصدر والصلة صلة قوية تتعارضان فقد جاء التعبير بالوصف مكان المصدر ، فلا مانع من ذلك نحو : وقم قائماً واجلس جالساً .

وقوع المصدر نائب فاعل :

يقع المصدر أو اسمه نائب فاعل بعد حذف فاعله ، وذلك إذا كان مصدراً متصرفا مختصاً ، ومعنى المتصرف : مالا يلزم النصب عـــلى المصدرية مثل : سبحان الله ومعاذ الله ، وعند المختص : هو غير المبهم بأن يكون موصوفا أو مضافا أو علما مثل : ضربة قوية ، وضربة الأسد .

قال الأشمونى (١) : والمختص مايكون لغير توكيد بأن يكون مخصصا بنوع أو عدد مثال ذلك قول الله تعالى : « فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة » فنفخة واحدة ، نائب فاعل وصفت بواحدة ، لذلك جاز أن يكون المصدر واسمه نائب فاعل ومثل ، قرئى عشرون مرة ، لفائدته بالعدد .

وقال تعالى (٢) : « فمن عفى له من أخيـــه شىء » فنائب الفاعل شىء وهو مصدر لامفعول به ، لأن عفـا لازم والمراد أى نوع ما من أنواع العفو .

وعلى ذلك يمنع سير سير لعدم الفائدة (٣) من إبهام المصدر ، وكذلك ضرب ضرب ضرب ، وفهم فهم ومثل ذلك اسم المصدر مثل أعطى عطاء ، أعان عونا لأن الاسناد إليه لايفيد معنى جديدا أكثر من معنى فعله ، فكأنه جاء لتأكيد

---

١) جـ ٢ ص ٦١ ٢) البقرة ١٧٨ وانظر حاشية الخضرى ١ / ١٧٠

٣) الهمع جـ ١ ص ٢٧٩ .

معنى فعله ، وهذا ليس فيه جديد يفيد فى الاسناد .

ويعلل صاحب التصريح منع ما سبق بقوله (١) « المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا ، فإن الفعل مطلق ، ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة » .

فلا بد فى المصدر واسمه أن يكونا متصرفين مختصين ، لتحصل فائدة الاسناد منهما .

ضمير المصدر أو اسمه :

يرى جمهور النحاة منع إقامة ضمير المصدر أو اسمه نائب فاعل فلا تقول : العلم يحصل أو العطاء تعطى ، لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهاما من ظاهره وإذا امتنع إقامة المصدر المبهم نحو : فهم فهم ، وسير سير ، فامتنع ضميره وهو أشد إبهاما منه أحق وأولى خلافا (٢) لابن طاهر ، كما لا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف ، فلا يقال : سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون كما قال السيوطى (٣) .

وذهب الكسائى وهشام وابن درستويه (٤) : إلى جواز إقامة ضمير المصدر نائب فاعل ، فأجازوا : « جلس » بالبناء للمفعول ، وفيه ضمير مجهول ، قال ثعلب : أراد أن فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان حيث ذكر فى النكت الحسان : ومضمر المصدر يجرى مجرى نظيره فيجوز أن تقول : « قيم ، قعد

---

١) جـ ١ ص ٢٨٩ ٢ ، ٣) الهمع ١ / ١٦٣

٤) انظر التصريح ١ / ٢٨٩ والصبان ٢ / ٦١

فتضمر المصدر كأنك قلت : قيم القيام ، وقعـــد القعود ، ومثل ذلك اسم المصدر ، وتقول : أعطى ، أعين على أن نائب الفاعل ضمير يعود على : العطاء والعون ، وهو ضمير مبهم غير مختص .

واستدلوا أيضا بقول الشاعر وهو امرؤ القيس :

وقالت منى يبخـل عليك ويعتلل

يسؤك وإن يكشف عراك تدرب (١)

فالنائب عن الفاعل عندهم هو ضمير المصدر فى « يعتلل »

ولكن الجمهور يمنع الاستدلال بهذه الصورة ، ويرى أن النائب عنه هو ضمير المصدر المختص بلام العهـــد أن بصفة محذوفة بمعنى : يعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بصفة أخرى ، وهى فى موضع الحال من الضمير ، ليتقيد بها للإفادة ، وقد حذفت بدليل ذكره « عليك » السابقة ، كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل كقوله تعالى : « فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا (٢) » أى نافعا لهم .

قال فى المغنى (٣) : واضمار ضمير المصدر النوعى أجازه سيبويه ، لأن الفعل لا يدل عليه . قال فى التصريح(٤) : وبذلك التوجيه يوجه « وحيل بينهم(٥) »

---

١) البيت من الطويل ، فى ديوانه ٤٢ وانظـــر المغنى ٢٩٨ والعينى ٤ / ٥٠٦ والتصريح ١ / ٢٨٩ وشرح الأشمونى ٢ / ١٥ ومعجم الشواهد ١ / ٥٣ .

٢) الكهف ١٠٥ ٣) ص ٦٤٤ ٤) ج ١ ص ٢٩٠

٥) سبأ ٥٤

بالنصب أى وجعل هو أى : الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه أيضا : قول طرفه بن العبد :

فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وماكل مايهوى امرؤ هو نائله (١)

فيكون المعنى : حيل هو أى الحول المعهود أو حيل دونها ، ولا يجوز أن يكون الظرف فيما سبق نائب فاعل ، لأنه غير متصرف .

٥ - وقوع المصدر مفعولا لأجله :

يقع المصدر علة وسببا لوقوع الفعل ، وذلك لأن الداعى لحدوثه انما يكون حدثا لا عينا ، قال تعالى : « يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت (٢) « حذر الموت » مفعول من أجله منصوب ، وكذلك موضع « من الصواعق » نصب على المفعول له ، أى من خوف الصواعق « فمن » للتعليل أيضا ، وتقول قمت إكراما له ، وقعدت عن الحرب جبنا ، وضربت الولد تأديبا . فكل من « إكراما ، وجبنا ، وتأديبا » مفعول له ، بين الحامل على الفعل والداعى له ، وقد تقدم السبب على وجود « الفعل ، وقد يتأخر عنه كقولك : جئتك اصلا ما لحالك . قال الرضى (٣) : وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون غائية حاملة على الفعل ، فهى متقدمة من حيث التصور ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود ، فالمفعول له هو العلة الحاملة لفاعله »

---

١) البيت من الطويل وهو فى ديوانه ص ٤١ وانظر العينى ٢/٥١٠ والتصريح ١ / ٢٩٠ وشرح الأشمونى ٢ / ٦٥ ومعجم الشواهد ١ / ٢٧٨

٢) البقرة ١٩ ٣) شرح الكافيه ١ / ١٩٢

وليس بمعلول له ، قال أبو حيان (١) : تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له والحذر من أفعال النفس الباطنه ، وليس من الجوارح الظاهرة كالقتال والعرب ووقته متحد مع وقت جعل الأصابع فى الآذان ، وفاعل الجعل هو فاعل الحذر ، ولا بد أن يكون العامل فيه من غير لفظه . قال ابن يعيش (٢) : نحو قولك : أزرتك طمعا فى برك ، وقصدتك رجاء خيرك ، فالطمع ليس من لفظ « زرتك » والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول : قصدتك للقصد ، ولا زرتك للزيارة ، لأن المفعول له علة لوجود الفعل ، والشيء لا يكون علة لنفسه ، انما يتوصل به إلى غيره » .

قال التصريح (٣) وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

الأول : كونه مصدراً وأجاز يونس النصب فى قولهم : أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد ، مدعيا أن قوما من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمفكرين عليه وصفه بغير العبيد ، وتأول نصب العبيد على أنه مفعول له ، وإن كان غير مصدر بمعنى : مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو جيد لاغير فالعبيد علة للذكر . وأنكر سيبويه النصب وقبحه ، وقال : إنه لغة خبيثة قليلة ، وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم . ويرى الزجاج أنه مفعول به على تقدير : أما تملك العبيد أى مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وعلى ذلك فلا يجوز : جئتك السمن والعسل

---

٤) الهمع ١ / ١٩٤ ٢) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٢

٣) الهمع ج ١ ص ٣٣٤

لعدم المصدر بل على نوع الخافض .

الثانى : كونه قلبيا أى من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، لأن العلة الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح ليست كذلك نحو : جئتك قراءة للعلم إلا إذا أول بالإدارة .

قال الشاطبي (١) : وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ، لأن أفعال الجوارح لا تتمتع فى الزمان مع الفعل المطلق .

الثالث : كونه هذا المصدر علة باعثة على الفعل عرضية كالرغبة ، والفرحة والخوف ، أو جبلية كالجبن والبخل ، والكرم ونحو ذلك .

قال ابن يعيش (٢) أما اشتراط ذلك فلأنه عذر وعلة لوجود الفعل ، والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل ، وإذا كان متضمنا له صار كالجزء منه يقتضى وجوده فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك ، نحو ضربته تقويما له ، وتأديبا . فكما أن الضرب لك فكذلك التقويم والتأديب لك ، إذ هو معنى داخل تحته ، ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علة ، وذلك لا يجوز لأن العاقل لا يفعل فعلا إلا لعلة مالم يكن ساهيا أو ناسيا ، ا . هـ

الرابع : كونه مقارناً له فى الوجود زمنا ، بأن يكون وقت الفعل والمصدر المعلل له واحد ، وهذا صادق بأن يقع الحدث فى بعض زمن المصدر نحو : جئتك رغبة ، وقعدت عن الحرب جبنا ، أو أول الحدث آخر زمان المصدر

---

١) الجمع جـ ١ ص ٣٠٤ ٢) جـ ص ٥٣

نحو : جئتك خوفا من فراقك أو بالعكس نحو : جئتك إصلاحا لحالك فإن لم يتحدا زمنا بأى صورة كانت امتنع النصب نحو : جئتك أمس طمعا غدا فى معروفك (١) وهو مع ذلك مفعول له ، وإن كان يجب جـــره بحرف يفيد التعليل . قال الرضى (٢) : « فإذا كان الحدث المعلله تفضيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديباً ، وأعطيته مكافأة ، فليس ههنـا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى زمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد ، لأن المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالإعطاء ، فالضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة ، والعلة ههـا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب ، لأن الشىء لايكون علة نفسه ، بل هى أثره أى ضربته لتأديبه ، لكن لو صرحت بما هو العلة أعنى التأدب لم ينتصب عند النحاة ، لعدم المشاركة فى الفاعل وفى الزمان ، إذ ربما لايحصل هـــذا الأثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد :

والشيخ إن قومته من زيفه * لم يقم التثقيف منه ما التوى (٣)

ورده الصبان (٤) بأن المعنى على إرادة التأدب الذى هو هذا الأثر وبذلك تحقق اتحاده فى الوقت والفاعل وهذا الشرط قال به الأعلم والمتأخرون ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين (٥) وعندهم يجب جره باللام أو بـن

---

١) انظر الصبان ٢ / ١٢٤ والتصريح ويس ١ / ٣٢٥ .

٢) وشرح الكافيه ١ / ١٩٣ ٣) هذا بيت من مقصورة ابن دريد يتمثل بها على أن الزمن مختلف عن الحدث ولذلك جره بحرف التعليل .

٤) انظر الصبان ٢ / ١٢٤ ٥) التصريح ١ / ٣٢٥ والهمع ١ / ١٩٤

أو في السببية أو الباء وذلك كقول الشاعر :

تجنب وقد أضحت لنوم ثيابها • لدى الستر إلا لبسة المتفضل (١)

لأن ذهاب النوم ليس هو خلع الثياب ، ولذلك جره باللام .

الخامس : اتحاد المصدر والفعل في فاعليهما بأن يكون واحداً مثل قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق (٢) فالفاعل فيهما واحد وهم المشركون وقد يكون تقديرا مثل : « ويريكم البرق خوفا وطمعا (٣) » لأن معنى يريكم : يجعلكم ترون . ففاعل الخوف والطمع المخاطبون خلافا لابن خروف الذي لم يؤيد هذا الشرط وفسر الآية : بأن فاعل الارادة هو الله تعالى ، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون ، فالفاعل عنده مختلف ومع ذلك نصب على المفعول له وأجاز : جئتك محبتك إياي ، وقد أيد ذلك الرضي في شرحه للكافيه (٤) حيث قال : « وبعض النحاة لايشترط تشاركهما في الفاعل ، وهو الذي تعدى في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة : « فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبليـــة » والمستحق للسخطة إبليس ، والمعطى للنظرة هو الله تعالى » .

---

١) البيت من الطويل ، انظر الخزانة ٤ / ٤٩٦ والمغني ٢٦٦ (٢٢٣) والتصريح ١ / ٣٣٦ والهمع ١ / ١٩٤ ، ٢٤٧ والدرر ١ / ١٦٦ ، ٢٠٤ وشرح الأشموني ٢ / ١٢٤ والعيني ٣ / ٦٦ / ٢٢٥ والشذور ٢٢٢ والمقرب ٣٣ ومعجم الشواهد ٣٣

٢) الاسراء ٣١ ٣) الرعد ١٢ ٤) ج ١ ص ١٩٣

آراء العلماء فى المفعول له :

يرى الزجاج أن مايسميه النحاة المفعول له (١) هذا هو المفعول المطلق المبين للنوع ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفضيلا وبيانا له كما فى : ضربته تأديباً فإن معناه أدبته بالضرب الأديب بحمل والضرب بيان له فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديبا ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب فصار مثل : ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول » .

ولكن رأيه فيه ضعف فإن ذلك لا يطرد فى جميع الأمثلة مثل : قعدت عن الحرب جبنا ، وجئتك إصلاحا فقد يكون القعود ليس جبنا ، والاصلاح قد يكون بالنصح أو بالإعطاء أو نحو ذلك .

وذهب الجرمى والرياشى (٢) إلى أنه ليس مفعولا له بل هو منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى : « حذر الموت محاذرين الموت ؛ حتى تكون الإضافة لفظية .

ويفسد رأيه : أنه ليس مطردا فقد رد عليه أبو العباس (٣) بقوله : أخطأ لأن بابنا هذا يكون معرفة ونكرة ، وقد جمعهما العجاج فى قوله :

يركب كل عاقر جمهور . مخافة وزعل المحبور - والهول من تهول الهبور (٤)

ومثل قول حاتم :

---

١ ، ٢ ، ٣) شرح الكافيه ١ / ١٩٢ وابن يعيش ٢ / ٥٤ والهمع ١ / ١٩٥

٤) الأبيات من الرجز للعجاج فى ديوانه ص ٢٨ وانظر الكتاب ١ / ١٨٥ وابن يعيش ٢ / ٥٤ والخزانة ١ / ٤٨٨ ومعجم الشواهد ٢ / ٣٢٨ .

واغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تكرما (١)

فأتى بالمعرفة : ذعل المحبور ، ادخاره والنكرة : مخافة ، تكرما وجهها فى بيت واحد . قال سيبويه : وحسن فى ذلك الألف واللام لأنه ليس بحال فيكون فى موضع فاعل . ومما جاء معرفة قول الله تعالى : « الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم (٢) »

فإن فقد شرطا من الشروط السابقة فاجروه بالحرف الدال على التعليل كاللام أو مايقوم مقامها ، مثل قوله تعالى : « والأرض وضعها للأنام (٣) » لفقد المصدرية ، وقوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم من إملاق (٤) » لفقد كونه قلبيا ، لجر يمن أو فقد الاتحاد فى الفاعل أو الزمان مثل قول الله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس (٥) » ففاعل الاقامـــة : المخاطب وفاعل الدلوك الشمس وزمنهما مختلف : فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك ، كما أن المصدر ليس قلبيا . فلا بد من ذكر الحرف مع ذلك . ويجوز جر المستوفى الشروط بكثرة إن كان مقرونا بأل نحو قول الشاعر :

لا أقعد الجبن عن الهيجـاء * ولو توالت زمر الأعداء (٦)

---

١) البيت من الطويل لحاتم وهو فى ديوانه ص ١٠٨ وانظر الكتاب ١/١٨٤ والمقتضب ٢ / ٣٤٨ وابن يعيش ٢ / ٥٤ ومعجم الشواهد ٢ / ٣٢٨ .

٢) البقرة ٢٦٥ ٣) الرحمن ١٠ ٤) الأنعام ١٥١

٥) الإسراء ٧٨ ٦) البيت من الرجز ولا يعرف قائله وانظر التصريح ١ / ٢٣٦ والأشمونى ٢ / ١٢٥ .

« فالجبن » مفعول له وجاء منصوبا قليلا ، والكثير فيه جره ، أما المجرد من أل فالكثير فيه نصبه ، وجره قليل كقول الشاعر :

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر (١)

أما إذا كان مضافا فيستوى فيه النصب والجر كقوله تعالى : « وإن منها لما يهبط من خشية الله (٢) » وقوله : « لإيلاف قريش إيلافهم(٣)» والجار والمجرور متعلق بقوله : « فليعبدوا » وقيل : بأعجبوا مقدرة أو متعلقة بقوله : « فجعلهم كعصف » ويؤيده أن فصوص أبى فيه السورتان بلا معتل .

٦ - وقوع المصدر ظرفا أو موضع الظرف :

كثر إنابة المصدر عن ظرف الزمان ، وقياس(٤) على ذلك ، بشرط أن يفيد تعيين وقت أو مقدار نحو : كان ذلك خفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وانتظرته نحر جزور ، وحلب الناقة ، والأصل : وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

كما ورد عن العرب بقلة نيابة المصدر عن المكان ، فينتصب انتصاب الظرف كما سبق فى ظرف الزمان نحو : جلست قرب زيد ، أى مكان قربه .

قال العلامة الأشمونى (٥) : ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال : آتيك

---

١) البيت من الرجز ولم يعرف قائله وانظر التصريح ١ / ٣٢٦ ومعجم الشواهد ٢/٤٧١ ٢) البقرة ٧٤ ٣) قريش الآية الأولى
٤) الهمع ١ / ٢٠٤ ٥) شرح الأشمونى على الصبان ٢ / ١٣٦

جلوس زيد . تريد مكان جلوسه .

قال السيوطى (١) : « وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم : أحقا أنك ذاهب أى فى حـــق ، ولا ينوب فى ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحـو : وترغبون أن تنحكوهن (٢) إذا قدر بغى خلافا للزمخشرى ومثله : غير شك أو ظنا منى أنك قائم هـــذا مذهب سيبويه والجمهور (٣) كما وقعت « ريث (٤) » وهى مصدر راث يريث إذا أبطأ ظرف زمان وأضيفت إلا الفعل ، نحو : أتيتك ريث قام زيد ، أى قدر بط « قيـام زيد ، وتبنى على الفتح ومن ذلك قول الشاعر :

لايصعب الأمر إلا ريث يركبه • ولا يعيش على مال له قسم (٥)

وقول الآخر :

خليلى رفقا ريث أقضى لبـانه • من العرصات الذاكرات عهود (٦)

وقد يتصل بين ريث والفعل بـ « ما » كقول الشاعر :

---

١) انظر الهمع ١ / ٢٠٤ ٢) النساء ١٣٧

٣ ، ٤) حاشية الخضرى ١ / ٢٠٠ ٥) البيت للحطيئة وهو من البسيط وهو فى ديوانه ص ٩٥ وفى اللسان « ريث » ونسبه إلى أعشى باهلة وتمامة : « وكل أمر سوى الفحشاء يأتمر » وانظر همع الهوامع ٣ / ٢١١

٦) قائله مجهول وهو من بحر الطويل ، وانظر شواهد المغنى للسيوطى ٨٣٦ وهمع الهوامع جـ ٣ ص ٢١١ وفى رواية : المذكرات مكان : الذكرات .

محياه حين يلقى ينـــال السؤا * ل راجية ريث ما ينثنى (١)

ومن المصادر التى استعملت ظرفا « قط » وهى للوقت الماضى عموما ، وهى مبنية على الضم ، لشبه الحرف فى إبهامه ، لوقوعها على كل ماتقدم من الزمان أو لتضمنها معنى فى أو منذ أو من الاستغراقية ونحو : ذلك كما ذكر الهمع(٢) نقلا عن الارتشاف . وأصلها : مصدر وهو « القط » بمعنى القطع نقلت إلى فقولك : ما رأيته قط . معناه : ما رأيته فيما انقطع مر عمرى ، ولا بد أن تسبق بنفى فلا تستعمل فى الإيجاب .

وقال الكسائى : أصله فطط ويقال : قط وقطط وقط بضم الطاء الأولى وسكون الثانية .

ومنها أيضاً : « عوض » وهو مصدر (٣) من عاض يعيض بمعنى أبداً فهو للوقت المستقبل ، وبنى لشبهه بالحرف ، وعلى الضم تشبيها له بالغايات مثل قط . ولا يستعمل إلى بعد نفى نحو : ما أفعله عرض أى أبدا فلا تستعمل فى الإيجاب . وقد تأتى لما مضى من الزمان كقول الشاعر :

فلم أر عاماً عوض أكثر هالكا * ووجه غلام يشترى وغلامه (٤)

وقد يضاف « عوض » إلى مابعده تقول : لا أفعل ذلك عوض العائضين أى

---

١) البيت مجهول القائل وهو من بحر الطويل وانظر الدرر ١٨٢ وهمع الهوامع جـ ٣ ص ٢١٢ ٢ ، ٣) ١ / ٢١٤

٤) البيت مجهول القائل وهو من بحر الطويل وانظر اللسان « عوض » وهمع الهوامع جـ ٣ ص ٢١٢ .

دهر الداهرين .

قال أبو حيان : وقد كثر استعمال « عوض » حتى أجروه مجرى القسم كقوله :

رضيعى لبان ثدى أم تحالفا * بأسحم داج عوض لانتفرق (١)

ويرى يونس بن حبيب (٢) أن « وحده » ظرف وأنه منصوب على الظرفية ، وهو فى الأصل مصدر من وحد يحد كوعد يعد ، وقيل لافعل له ، وسيبويه يرى أنه اسم وضع موضع المصدر ، فوحد ، عنده نائب مناب إيحاد على أنها حال لتأويلها بالمشتق (٣) .

قال الرضى (٤) « واعلم أنه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو : انتظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويحتين ، قال تعالى « وإدبار النجوم (٥) » أى وقت إدبارها ، وكل ذلك على حذف المضاف ، وعند أبى على : أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس لكونهما مدلولى الفعل .

وقال سيبويه : وليس ذلك بأبعد من قولهم : « ولد له ستون عاما » فإن التقدير : ولد له الأولاد فى ستين عاما . قال ابن يعيش (٦) جعلوا المصادر

---

١) البيت من الطويل للأعشى وهو فى ديوانه ص ١٥٠ وانظر معجم الشواهد ص ٢٤٤ / ١ والخصائص ١ / ٢٦٥ والانصاف ٤٠١ وابن يعيش ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨ والخزانة ٣ / ٣٠٩ والمغنى ١٥٠ ، ٢٠٩ ، ٥٩١ (١٩٠) .

٢) عدة السالك على أوضح المسالك ٣ / ١١٦ ٣) يس جـ ٢ ص ٣٦

٤) شرح الكافيه ١ / ١٩٠ ٥) الطور ٤٩ ٦) شرح المفصل ٢ / ٤٥

أحيانا ، وأوقاتا توسعا وايجازا ، وهى أزمنة مؤقتة تقع فى جواب « كم » من حيث كانت مدة معلومة فإذا قيل : كم سير عليه جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافه فلان إن شئت رفعته بفعل مالم يسم فاعله وإن شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربى جيد .

٧ - وقوع المصدر مكان الأعيان :

قد يقع المصدر الدال على حدث موضع الذات ، قصدا للمبالغة فى الحدث حتى صار عينا ترى وتشاهد وتحس .

قال ابن الشجرى (١) : من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر ، واعطاء المصادر حكم الأعيان : كقول العرب مبالغة فى الموت الذى حل بالشخص حقيقة وأنه الداهية التى تصفر منها الأنامل وأنه أصبح جسداً هامداً بعد أن كانت صورته قوية متحركة « مؤثرة مائت كأنما الموت وهو الحدث تجسد فصار هو الميت ، فسموه مائت على سبيل المبالغة ، كذلك قالوا : لشيب استقل بالرأس مبالغة : فى تجسيد الحدث ، وأنه هو الفاعل : شيب شائب ، كأنما الشيب هو الفاعل ، وقالوا : مبالغة فى شعر رائع كأنه هو صانعه وقائله : شعر شاعر فكأن الشعر هو الصانع لنفسه المبدع لذاته مبالغة .

ومنه قول الله تعالى : « فهو فى عيشة راضية (٢) » فالعيشة : مصدر للمرة ، بولغ فى هنائه ومسرته ، فكأنه هو الراضى ، لا أنه الذى يقع عليه الرضا فيصير مرضيا من أهله ، والمبالغة هنا جميلة مقبولة ، وبخاصة لوصف نعيم

---

١) الأشباه والنظائر ٣ / ٨٣ ٢) الحاقة ٢١

أهل الجنة . وتقول مبالغة فى إنسان جاد مجتهد : جدك أصبح مضرب الأمثال فالحدث هنا قام مقام عين ذاتية وهو الانسان المجتهد ، فعبر بالمصدر فى المعين .

وقال تعالى : إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا(١) ، فالعمل مصدر يدل على معنى وهو الحدث ، ووضعه مكان الذات ، فقال صالحاً ، والصالح ليس هو العمل وإنما هو الانسان ، للمبالغة فى ذلك ، ومثله قول الحق سبحانه : والعمل الصالح يرفعه (٢) ، ومنه : عذاب أليم ، أو مهين ، وكذلك : قرآن عظيم أو كريم ، فكلها أحداث وقعت مكان الأعيان والذوات ، للمبالغة .

وقد تكفل علماء البلاغة ببيان السر فى إيراد هذا التعبير ، وعقدوا له بابا اضافيا شرحوا فيه كل ما يتصل به وسموه « باب المجاز العقلى » وعرضوا فيه من التراكيب ، والمفردات ، موضحين السر فى كل ما أوردوه بصورة ممتازة بيانا للهدف من إيجاد مثل هذا النوع فى اللغة العربية ، والذى يهم النحاة منه هو التعبير بالمصدر مكان الذات قصدا للمبالغة .

٨ - استعمال الأعيان مكان المصادر :

استعمل العرب الأعيان مكان المصادر للمبالغة ، وقد ذكر ذلك ابن الشجرى (٣) فى أماليه فمن ذلك قولهم : أخطب ما يكون الأمير قائما . والتقدير : أخطب كون الأمير لأن « ما » مصدرية ، وهذا وصف للمصدر بما يوصف به المعين ، والمعنى راجع للأمير ، وأخطب ، أفعل تفضيل عند الاضافة

---

١) الفرقان ٧٠ ٢) فاطر ١٠

٣) انظر أمالى ابن الشجرى جـ ١ ص ٣٠٠

يصير بعض المضاف إليه ، والحال « قائما » سد مسد الخبر ، ويبتدؤه اسم حدث ، فضلا عن أنها لا تسد مسده إلا إذا ناب اسم عين مناب الحدث . ومن ذلك قول الله تعالى : « إنه عمل غير صالح » وهو رد من الله تعالى : على نوح الذى يقول : « إن ابنى من أهلى وأن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين(١) » والتقدير : ابنك عمل غير صالح ، فعبر بالذات وهو ضمير الغيبة فى « إنه » مكان المصدر للمبالغة .

قال السيوطى (٢) : « جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم : ما أنت إلا نوع ، وما زيد إلا أكل وشرب ، وإنما هما دخول وخروج ، ومنه قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى ادكرت ٭ فإنما هى إقبال وإدبار (٣)

فقد عبر بأسماء الأعيان ونزلها منزلة المصادر .

ومن ذلك أيضا قول الله تعالى : « والله أنبتكم من الأرض نباتا (٤) » وقوله سبحانه : « وأنبتها نباتا حسنا (٥) » فإن « نباتا » فى كلتا الآيتين ليسنا مصدرين للفعل ، أنبت ، إذ مصدره إنباتا ، ولكنه عبر بالمعنى الحاصل

---

١) هود ٤٥ ٢) الاشباه ٣ / ٨٤

٣) البيت من البسيط فى ديوانها ص ٤٨ انظر الكتاب ١ / ١٦٩ والمقتضب ٣ / ٢٣٠ ، ٤ ، ٣٠٥ والخصائص ٢/٢٠٣ / ٣ ، ١٨٩ وابن يعيش ١/١٤٤ والخزانه ١ / ٢٠٧ والتصريح ١ / ٣٣٢ ومعجم الشواهد ١ / ١٦٤ .

٤) نوح ١٧ ٥) آل عمران ٣٧ .

بالمصدر من الانبات وهو أثره المشاهد وهو « النبات » فهو عين مجردة عبر بها عن المصدر وهو الحدث والمعنى .

ومنه قوله تعالى : « وجاءوا على قميصه بدم كذب (١) فالدم ذات وعين ، فعبر بها عن الحدث وهو الكذب فأصبح الدم مكذوبا به على يعقوب عليه السلام وقوله تعالى : « قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين (٢) » فغوروا صفة للماء وهى عين ، فوصف المصدر بصفة الذات فقال : « غورا وهى أى الماء غائر .

وقال سبحانه : « ثم ادعهن يأتينك سعياً (٣)» فسعيا مصدر ولكنه استعمل العين فصار عينا واقعة مكان المصدر ، وهكذا كل حال وقعت مصدراً ، وقد يلحظ أنه مصدر وقع مكان العين فالتعارض بينهما قائم بالملاحظة .

٩ - وقوع المصدر خبرا عن ذات :

قد يقع المصدر خبرا عن اسم معنى نحو : العلم نور ، والجهل ظلام ، ولكنه لا يقع خبرا عن اسم الذات نحو : محمد عدل ، لعدم الفائدة من هذا الاسناد لأن جعل الحدث خبرا عن الذات غير جائز (٤) وكذلك خبر عسى وأخواتها من أفعال المقاربة والشروع نحو قولك : عسى أن يفوز المجتهد ، وكاد المعلم أن يكون رسولا ، وأوشك المال ينفد . فإن اقتران أن بخبر هذه الأفعال يؤدى أيضا إلى جعل الحدث خبرا عن الذات تقول فى عسى محمد أن ينجح بعد التأويل

---

١) يوسف ١٨ ٢) الملك ٣٠ ٣) البقرة ٢٦٠

٤) شرح التصريح ١ / ٢٠٦ .

بالمصدر ، عسى يجد نجاح ، فيترتب عليه الأخبار بالمعنى عن الجثة وذلك غير جائز . قال الرضى (١) : ونقل عن سيبويه منع كون يفعل خبر . قيل انما ذلك ، لأن الحدث لا يكون خبرا عن جثه .

وقد اختلف فى توجيه ذلك على الأوجه الآتية :

الأول : أنه من باب زيد عدل ، والمصدر المنسبك خبر الناسخ على سبيل المبالغة ، أو على تقدير مضاف إما فى الاسم نحو : عسى حال زيد أن يخرج أو فى الخبر نحو : عسى زيد صاحب أن يخرج .

الثانى : يرى ابن عصفور (٢) أن « أن » هنا لا تؤول بالمصدر ، وإنما جىء بها لتدل على أن فى الفعل تراخيا .

قال الرضى (٣) : وقال بعضهم « أن » زائدة وفيه أيضا : نظر لأن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم كزيادة « ما » فى قولهم : أفعل هذا إذا ما ، ومطرد مع أى كلمة كانت بعيد .

الثالث : نقل الخضرى (٤) عن السيد : أن المصدر المؤول يصبح حمله على الذات بلا تأويل كزيد إما أن يقوم : خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والتشبيه بخلاف الصريح .

قيل مشبه بالمفعول به وليس كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة ، وذلك لأن المعنى الأصلى قارب زيد أن يخرج أى الخروج ثم تغير معنى

---

١) شرح الكافيه جـ ٢ ص ٣٠٣ ٢) شرح التصريح ١ / ٢٠٦

٣) شرح الكافيه جـ ٢ ص ٣٠٣ ٤) حاشية جـ ١ ص ١٢٤

الكلام عن ذلك الأصل بافادة عسى لانشاء الطمع .

قال الرضى (١) : وفى ذلك نظر إذ لم يثبت فى « عسى » معنى المقـــاربة لا وضعا ولا استعمالا .

الرابع : يرى الكوفيون : أنه بدل من الأول بدل المصدر بدل الاشتمال كقوله تعالى : « لاينهـاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم (٢) إلى قوله : أن تبروهم وتقسطوا إليهم . أى لاينهـاكم الله عن أن تبروهم . وإذا حذفت أن فى الخبر حكمنا بأنها تعدت حذفت لقوة الدلالة عليها ، فيكون لقولهم : تسمع بالمعيدى لا أن تراه . والغرض من البدل هو التفصيل بعد الابهام الداعى إلى التشويق .

الخامس : يرى المبرد (٣) مفعول لأنها فى معنى قارب قيد الفعل وحذرا من الإخبار بالمصدر عن الجثة ، وردا بأن « أن » لاتؤول بالمصدر ، وإنما جىء بها لتدل على أن فى الفعل تراخيا .

السادس : وذهب بعض النحاة إلى أن موضعه نصب باسقاط حرف الجر ، لأنه يسقط كثيرا مع أن .

السابع : ويرى المتأخرون من النحاة (٤) أن « عسى » يرفع الاسم وينصب الخبر كـكان والمقترن بأن بعد اسمه متصوب المحل بأن خبره استدلالا بالمثل الوارد من قول الزباء : عسى الضوير أبؤسا ، وقول الشاعر :

---

١) ج ٢ ص ٣٠٣ ٢) الممتحنة ٨ ٣) الهمع ١ / ٣٠

٤) شرح الكافيه ٢ / ٣٠٢ .

أكثرت فى اللوم ملحا دائماً : لا بكثرت إنى عسيت صائما (١)

وقد رجح الرضى (٢) رأى الكوفيين السابق ، وقال عنه إنه وجه قريب والمعنى يساعده ، لأن عسى للتوقع ، والبدل فيه إبهام للشىء ثم تفسيره وهذا له وقع عظيم فى النفس كأثر ضمير الشأن بالجملة التى تقع بعده .

وأرى : أن هذه الآراء وتلك التأويلات تخرج (٣) الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لاتسوغ فى جميعها ، وخير لنا أن نسير على رأى المتأخرين لخصوصية هذا الباب من جواز الإخبار بالحدث عن الحيثة بلا تأويل كما ذهب إليه السيد ، وأن مصدرية ناصبة على أصلها ويغتفر ذلك فى هذا الباب ونستريح من عناء هذه التأويلات الجدلية التى لاتعود على النحو بفائدة ، فإن الأسلوب قد ورد فى أفصح كلام ، قال تعالى « فعسى الله أن يأتى بالفتح (٤) » ووروده دليل جوازه ، وهذا ما أراه .

---

١) البيت من الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٨٥ وانظر الخصائص ١ / ٩٨ والشجرى ١ / ١٦٤ والخزانه ٤ / ٧٧ والهمع ١ / ١٣٠ والدرر ١ / ١٠٧ والأشمونى ١ / ٢٥٩ ومعجم الشواهد ٢ / ٥٣٣ .

٢) شرح الكافيه ٢ / ٣٠٢ ٣) الهمع ١ / ١٣٠

٤) المائدة ٥٢ .

خاتمـــة البحث ونتائجه

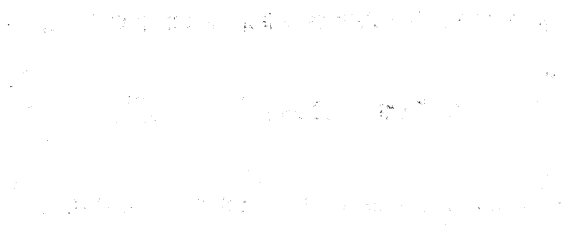

نتائج البحث

بعد هذه الرحلة العلمية الطويلة بين أبواب النحو والصرف وغيرهما من كتب الخلاف والتفسير لجمع شتات هذا الموضوع في موضع واحد أستطيع أن أوجز نتائج هذا البحث فيما يلي :

أولا : المصدر واسم المصدر يتفقان في الدلالة على الحدث المجرد ، ويختلفان لفظا ، فالمصدر حروفه من حروف فعله غالبا ، واسم المصدر تقل حروفه عن حروف فعله دائما بلا تعويض نحو اغتسل غسلا ، وأعان عونا .

ثانياً : المصدر الصريح هو أصل الاشتقاق ، والمشتقات السبعة متفرعة عنه ويختلف عنها بأنها تدل على ذات مرتبطة بحدث كما يختلف عن الفعل بأنه الزمن لايدل على زمن معين كدلالة الفعل على أحد الأزمنة الثلاثة ، بل على المطلق .

ثالثاً : المصدر الثلاثي لا يستطيع أحد ضبط صيغه ، فهي كثيرة ومتعددة ، ومجال معرفتها المعجمات اللغوية ، أما غير الثلاثي فقواعده مضبوطه محددة استنبطها العلماء من الأساليب العربية ، والشاذ منها قليل محدود .

رابعاً : المصدر المؤول يدل على الحـــدث مع دلالته على الزمان من صيغة الفعل معه ، وله مواطن يجـــدر استعماله فيها ، لدواعي الأسلوب له ، كما أنه يفترق عن المصدر الصريح بفروق متعددة تعطي لكل واحد منهما ميزة خاصة .

خامساً : المصدر المتصيد ، وهو المسبوك بغير سابك يفهم من ثنايا الأسلوب بدلالته على الحدث المجرد فقط ، دون التعلق بزمن معين ، فالفعل معه يدل على

الحدث فقط . قصداً لعموم الحدث وشمول المعنى مثل قولك : آيات الله كثيرة يريها لخلقه خوفا وطمعا .

سادساً : إذا كان المصدر أصل الاشتقاق ، فإن الفعل أصل العمل ، والمصدر يعمل عمل فعله لأنه أصل الفعل ، ولعمله شروط استنبطها العلماء من خلال الأساليب ، لابد من مراعاتها حتى ينصب ما بعده .

سابعاً : بالاستقراء وجد أن المصدر يرد فى الأسلوب العربى على ثلاثة أنواع وهى : المضاف مثل : حب العمل ، والمقترن بأل نحو : الفهم ، والمنون مثل : اجتهاد ، عمـــل وكل ذلك له شواهد وردت فى القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب .

ثامناً : المصدر له ألوان شتى واستعمالات متعددة فى أبواب النحو المختلفة ، فيأتى مفعولا مطلقاً ، ومفعولا لأجله ، وحالا ، ونعتا ، ونائب فاعل ، وظرفا ونائبا عن الأعيان ، وخبرا عن ذات ، وعلماً مثل : الفضل ، الفخر ، وهو كثير مشهور مثل : القرآن ، والحرث ، الصبر ، وتيم اللات .

تاسعاً : المصدر باب من أبواب النحو والصرف المهمة يحتاج إلى تأن وتلوم فى دراسته وبحثه ، واستنباطه من أساليب العربية ، كما يجب أن تكون دراسته فى ضوء هذه الأساليب حتى يمرن الطلاب عليه ويتعودا استعماله .

عاشراً : يدل المصدر على عظمة اللغة العربية ، واتساع مفرداتها ، كما أنه وسيلة جيدة من وسائل إنماء اللغة ، وإكثار مفرداتها لتواكب حركة الحياة الحديثة المتجددة وليكون فسحة واسعة لنصوغ على نهجه مصادر من أفعال لم ترد عن العرب .

والحمـــد لله رب العالمين ؟

ثبت المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم .

٢ - الحديث الشريف : البخاري ومسلم وغيرهما .

٣ - اتحاف فضلاء البشر في القرات الأربع عشر ، لأحمد الدمياطي ت محمد الصباغ ط انشهد الحسيني ١٣٥٩ هـ القاهرة .

٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ت بدير النحاس ط الخانجي - الأولى ١٤٠٤ هـ

٥ - الاشباه والنظائر للسيوطي ت طه عبد الرؤف . الكليات الازهرية ٧٠ م

٦ - الاشتقاق لابن دريد ت عبد السلام هارون ، الخانجي ١٣٧٨ هـ

٧ - اشتقاق الأسماء للأصمعي ، ت احمد شاكر وهارون ط المعارف ١٣٧٥ هـ

٨ - الأصول في النحو لابن السراج ت عبد الحسين الفتلي ط بيروت ١٤٠٥ هـ

٩ - الألفية ، لابن مالك ط صبيح القاهرة بدون تاريخ .

١٠ - الآمالي لأبي علي القالي ط الاميرية بمصر ١٣٢٤ هـ الاولى .

١١ - الآمالي الشجرية لابن الشجري ط بيروت ، الأولى ١٧٩٩ م

١٢ - الأنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ت محي الدين ط السعادة / ٤

١٣ - أوضح المسالك لابن هشام محي الدين ط بيروت ١٩٨٠ م العصرية صيدا

١٤ - البحر المحيط لابي حيان الغرناطي دار الفكر بمصر ١٤٠٣ هـ الثانية

١٥ - التبصرة والتذكرة للصيمري د/ فتحي احمد طه دار الفكر بدمشق ١٤٠٢

١٦ - تذكرة النحاة لابي حيان الاندلسي د/ عفيف عبد الرحمن ، الرسالة بيروت

١٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت بركات ط الثقافة ١٣٨٨ هـ
١٨ - التصريح للشيخ خالد الازهرى ط الاستقامة الاولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م
١٩ - التكملة للفارسى ت كاظم المرجان ط جامعة الموصل ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م
٢٠ - تهذيب التهذيب ت عبد السلام هارون لابن حجر العسقلانى دار بيروت
٢١ - حاشية ابن ملكون الاندلسى « نسخة مصورة » بمكتبتى الخاصة على كتابى التنبيه والمنهج .
٢٢ - حاشية الخضرى للشيخ الخضرى على ابن عقيل ط الحلبى ١٢٥٠ هـ
٢٣ - حاشية الصبان على شرح الاشمونى ط دار الفكر بيروت .
٢٤ - « يس على شرح التصريح ليس الحمصى ط الاستقامة ١٣٧٤ هـ الاولى
٢٥ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ت هارون ، ط الهيئة والخانجى ١٩٧٩ م للبغدادى .
٢٦ - الخصائص لابن جنى ط دار الكتب ١٩٧٦ م ت محمد على النجار .
٢٧ - ديوان الأعشى ت محمد محمد حسين دار النهضة بيروت ١٩٧٢ م
٢٨ - « امرىء القيس ت أبو الفضل ط دار المعارف الرابعة ١٩٨٤ م
٢٩ - « جرير بشرح محمد حبيب ت د/ نعمان دار المعارف ١٩٧٠ م
٣٠ - « زهير بن أبى سلمى ط دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ .
٣١ - « طرفه بن العبد ت دريه الخطيب ولطفى الصقال مجمع اللغة بدمشق
٣٢ - « عبيد بن الأبرص ط الحلبى الاولى ١٩٥٧ م ت حسين نصار
٣٣ - « العجاج جمع وليم بن الورد - ليبسك ١٩٠٣ م

٣٤ - ديوان عنترة بن شداد البستاني ط بيروت جمع كرم البستاني ١٣٩٨ هـ
٣٥ - « الفرزدق ، دار صادر بيروت .
٣٦ - « النابغة الجعدي منشورات المكتب الاسلامي دمشق ١٩٦٤ م
٣٧ - « الذبياني ط حلب ١٣٩٤ هـ ت احمد الخراط .
٣٨ - « الهذليين برواية السكري ت شاكر وفراج ط دار العروبة .
٣٩ - شذا العرب في فن الصرف للشيخ الحملاوي ط دار الكتب العلمية بيروت
٤٠ - شذور الذهب لابن هشام ت محي الدين ط السعادة ١٩٥١ م
٤١ - شرح الأشموني ت محي الدين ط بيروت بدون تاريخ .
٤٢ - « الجمل الزجاجي لابن عصفور ت د/صاحب أبو جناح ط ج بغداد
٤٣ - « الشافية للرضي ط السعادة ت محمد محي الدين وآخرين .
٤٤ - « شواهد الغني للسيوطي ط البهية بمصر ١٣٢٢ هـ
٤٥ - « الكافيه للرضي ط بيروت بدون تاريخ .
٤٦ - الشيرازيات للفارسي ت مصور بمعهد المخطوطات العربية ط مخطوطه راغب باشا بالآستانة برقم ١٣٧٩
٤٧ - الصاحبي لأحمد بن فارس ت السيد صقر ط الحلبي ١٩٧٧ م
٤٨ - عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك للشيخ محي الدين ط بيروت ١٩٨٠
٤٩ - العقد النامي للرحمي ط السعادة ١٣١١ هـ الأولى مصر .
٥٠ - علم اللغة الحديث ت د / توفيق شاهين ط وهبه الأولى ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠
٥١ - عناية القاضي وكناية الراضي للشهاب الخفاجي ط الرياض الحديثة ١٤٠٠

٥٢ - عوامل تنمية اللغة د/ توفيق شاهين ط وهبه ١٤٠٠ هـ الأولى .
٥٣ - القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز بادى ط ملك التجارية مصر ١٩٥٤م
٥٤ - قطر الندا وبل الصدى لابن هشام ت محمد محى الدين ط دار الفكر بيروت
٥٥ - الكتاب لسيبويه ت هارون ط الهيئة العامة ١٩٧٧ م
٥٦ - الكشاف للزمخشرى ط بيروت دار المعرفة بدون تاريخ .
٥٧ - لسان العرب لابن منظور المصرى الافريقى ت عبدالله الكبير وآخرون
٥٨ - اللغة لفق ريس ط الخانجى ترجمة رمضان عبد التواب ١٤٠٠ هـ
٥٩ - المحتسب لابن جنى ت النجدى وشلبى ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
٦٠ المزهر للسيوطى ط دار التراث الثالثة ت جاد المولى وآخرين .
٦١ - المسائل العسكرية للفارسى ت د/ محمد الشاطر ط المدنى ١٤٠٣هـ
٦٢ - المساعد لابن عقيل ت بركات ط دمشق ١٤٠٠ هـ .
٦٣ - المصباح المنير لمحمد بن على المقرئى ط الاميرية عام ١٩٢٢ م القاهرة .
٦٤ - معانى القرآن للفراء ت أحمد نجاتى ومحمد على النجار عالم الكتب بيروت ١٩٨٠ م الخامسة .
٦٥ - معجم شواهد العربية لهارون ط الهيئة عام ١٩٧٣ م الأولى
٦٦ - معنى اللبيب بحاشية الأمير ط الحلبى ١٣٢٨ هـ الأولى .
٦٧ - المفصل لابن يعيش الحلبى ط عالم الكتب ، بيروت بدون تاريخ .
٦٨ - المقتضب للمبرد ت محمد عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
٦٩ - الممتع فى التصريف لابن عصفور ت د/ قباوة ط بيروت ١٣٩٩ هـ

٧٠ - المنصف لابن جنى ت ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الحلبي الأولى
٧١ - نتائج الفكر للسهيلي د /محمد ابراهيم البنا ط دار الاعتصام ودار الرياض
٧٢ - النحو الوافى لعباس حسن ط دار المعارف ، الخامسة ١٩٨٠ م
٧٣ - نزهة الطرف فى علم الصرف لأحمد بن محمد الميدانى ت د/ السيد درويس
ط دار الطباعة الحديثة ١٩٨٢ الأولى .
٧٤ - همع الهوامع للسيوطى ط بيروت الثانية ١٩٧٣ م

الدوريات :

• جلسات الانعقاد الأول لمجمع اللغـــة بالقاهرة .

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقـــدمة	٣
الباب الأول : معنى المصدر واسمه	٦
١ - المصدر وجهود العلماء فى استنباطه	٨
٢ - أنواع الاشتقاق	١٤
٣ - فائدته فى العربية	١٧
٤ - حقيقة المصدر	١٨
٥ - معنـاه	١٨
٦ - الفرق بين المصدر واسم المصدر	٢٢
٧ - الفرق بين المصدر واسم الفاعل	٣٦
٨ - « « والفعل	٣٩
الباب الثانى : صياغة المصدر الصريح وأنواعه	٤١
١ - أنواعـــه	٤٣
٢ - المصدر الصريح	٤٣
٣ - المصدر الأصلى	٤٣
٤ - أبنيـــة المصادر	٤٥
٥ - حكم القياس فى المصدر الثلاثى	٤٦
٦ - الماضى الثلاثى المتعدى	٤٩

٧ - فعل اللازم « المكسور العين » ٥٠
٨ - فعل « المفتوح العين ٥١
٩ - فعل « المضموم العين ٥٣
١٠ - مصادر غير الثلاثى ٥٥
١١ - مصدر فعـــل ٥٥
١٢ - مصدر أفعل وما كان مبدوءاً بهمزة وصل ٦٠
١٣ - مصدر فاعل ٦٣
١٤ - « الرباعى المجرور والملحق به ٦٦
١٥ - « المبدوء بالتاء الزائدة ٦٩
١٦ - اسم المـــرة ٧١
١٧ - اسم الهيئـــة ٧٥
١٨ - المصدر الميمى ٧٦
١٩ - المصدر الصناعى ٧٩
٢٠ - بنـاء مفعـــلة ٨١
٢١ - صيغة مفعلة بين القياس والسماع ٨٢
الباب الثالث : صياغة المصدر المؤول والمتصيد ٨٣
١ - المصدر المؤول ٨٥
٢ - أن ٨٧
٣ - أن ٩٠

٤ - مواطنها فى الأسلوب	٩٤
٥ - « ما » المصدرية	٩٨
٦ - صلتهـــا	٩٩
٧ - « كى » المصدرية	١٠٢
٨ - « لو » المصدرية	١٠٢
٩ - « الذى » المصدرية	١٠٥
١٠ - أسباب العدول إلى المصدر المؤول	١٠٦
١١ - مواطن استعمالات « » « »	١٠٩
١٢ - المصدر المسبوك بدون سابك	١١١
الباب الرابع : عمل المصدر	١١٦
١ - عمل المصدر	١١٧
٢ - شروط عمل المصدر	١٢٢
الباب الخامس : صور المصدر فى الأسلوب ص	١٣٢
١ - أنواع المصدر الصريح واسمه فى الأساليب	١٣٣
٢ - حـــكم تابعه	١٣٦
٣ - المنون	١٣٨
٤ - المعرف بأل	١٣٩
٥ - اسم المصدر	١٤١

الباب السادس : استعمالات المصدر في النظر النحوي	١٤٣
١ - تعدد استعمال المصدر في النظر النحوي	١٤٥
٢ - المفعول المطلق	١٤٥
٣ - النعت بالمصدر	١٤٧
٤ - شروط النعت «	١٤٩
٥ - استعمال المصدر حالا	١٥١
٦ - وقوع المصدر نائب فاعل	١٥٦
٧ - « « مفعولا لأجله	١٥٩
٨ - آراء العلماء في المفعول لأجله	١٦٤
٩ - وقوع المصدر ظرفا أو في موضع الظرف	١٦٦
١٠ - وقوع المصدر مكان الأعيان	١٧٠
١١ - استعمال الأعيان مكان المصادر	١٧١
١٢ - وقوع المصدر خبرا عن الذات	١٧٣
خاتمة البحث ونتائجه	١٧٧
ثبت المصادر والمراجع	١٨١
فهرس الكتاب	١٨٦

تم بعون الله وتوفيقه ؟

المنصورة في { ١٠ من رمضان سنة ١٤١١ هـ
{ ٢٦ من مارس سنة ١٩٩١ م

اعتـــذار

نعتذر للقـارىء الكريم عما يصادفه من وقوع بعض أخطاء مطبعية بسيطة نرجـــو تداركها ؟

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية
٣٦٨٩ / ١٩٩١

مطبعة ومكتبة الرضا بطنطا
عبد العال البدراوى محمد
ش الجمهورية ت ٢٢٦٥٦٤